



جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

مشكل الحديث في صحيح مسلم
(من كتاب الطهارة إلى كتاب الحج)

إعداد الطالب
نعيم محمد أحمد البستنجي

إشراف
الدكتور محمد سعيد حوى

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في الشريعة قسم أصول الدين

جامعة مؤتة، 2012

الآراء الواردة في الرسالة لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم



MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب نعيم محمد البستجي الموسومة بـ:

مشكل الحديث في صحيح مسلم من كتاب الطهارة إلى كتاب الحج
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في أصول الدين.
القسم: أصول الدين.

التوقيع	التاريخ	مشرفاً ورئيساً
	2012/05/08	د. محمد سعيد حوى
	2012/05/08	د. مشهور علي قطيشات
	2012/05/08	د. طالب محمد الصرايرة
	2012/05/08	د. أحمد عبدالله أحمد

عميد الدراسات العليا
أ.د. عبدالفتاح خليفات



MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL : 03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX: 03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
<http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm>

مؤتة - الكرك - الأردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي: 5328-5330
فاكس: 03/2 375694
البريد الإلكتروني:
الصفحة الإلكترونية

الإهداء

إلى والدتي وأبي
إلى أساتذتي الفضلاء
إلى الأصدقاء الأوفياء
إلى زملائي وإخوتي في الدين والدعوة
إلى شهداء فلسطين، الذين ماتوا ليحيا الوطن، وتحيا الأمة
إلى كل من مات دون حريته وكرامته
إلى الشموع التي تحترق، لتضيء لآخرين دروبهم
إلى كل من علمني حرفاً
أهدي هذا البحث المتواضع، راجياً من المولى عز وجل أن يجد القبول من الله
ومن عباده.

نعيم محمد البستنجي

الشكر والتقدير

قال الله تعالى:

(فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُون) "سورة البقرة آية 152".

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(من لا يشكر الله لا يشر الناس)⁽¹⁾.

لما كان الشكر قرينة إلى الله تعالى، وتعبيراً عن نعمه الجزيلة علينا، فإن من الواجب علي أن أشكر الله تعالى أولاً، وهو أهل الشكر والثناء، على توفيقه لي في إتمام هذا العمل المتواضع.

ثم الشكر والتقدير موصولان لكل من أسدى لي بنصح، أو أعانني باقتراح، أو فائدة، من أساتذتي الفضلاء في كلية الشريعة، وأخص منهم أستاذي وقدوتي الدكتور محمد سعيد حوى، الذي وهبني من وقته، وعلمه، ومتابعته، الكثير.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير، لكل الزملاء والموظفين في كلية الشريعة. ولا أنسى أعضاء لجنة المناقشة الفضلاء، من بالغ الشكر على علمهم، وعلى ما تقدموا به من تصويبات وتعديلات.

فجزا الله الجميع خير الجزاء، ونفع بهم، والله الموفق لكل خير.

نعيم محمد البستنجي

(1) أخرجه أبو داود في السنن (255/4)، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (198/4).

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
ز	الملخص باللغة العربية
ح	الملخص باللغة الإنجليزية
1	المقدمة
6	الفصل الأول: الأحاديث المشكلة الواردة في صحيح مسلم، من كتاب الطهارة إلى كتاب الحج، وفيه ثلاثة عشر مبحثاً
6	1.1 غسل السيدة عائشة
6	1.1.1 نص الحديث
6	2.1.1 تخريج الحديث
7	3.1.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات
10	4.1.1 مشكلة الحديث
10	5.1.1 تأويل العلماء لمشكلة الحديث
12	2.1 قصة موسى عليه السلام مع الحجر
12	1.2.1 نص الحديث
13	2.2.1 تخريج الحديث
14	3.2.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات
19	4.2.1 مشكلة الحديث
20	5.2.1 تأويل العلماء لمشكلة الحديث
23	3.1 الرجل يجامع ثم يكسل
23	1.3.1 نص الحديث
23	2.3.1 تخريج الحديث
24	3.3.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات
31	4.3.1 مشكلة الحديث

الصفحة	المحتوى
32	5.3.1 تأويل العلماء لمشكلة الحديث
33	4.1 من يسبق الإمام في الصلاة
33	1.4.1 نص الحديث
33	2.4.1 تخريج الحديث
37	3.4.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات
39	4.4.1 مشكلة الحديث
39	5.4.1 تأويل العلماء لمشكلة الحديث
42	5.1 ما يقطع الصلاة
42	1.5.1 نص الحديث
43	2.5.1 تخريج الحديث
48	3.5.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات
53	4.5.1 مشكلة الحديث
55	5.5.1 تأويل العلماء لمشكلة الحديث
59	6.1 حديث أين الله؟
59	1.6.1 نص الحديث
60	2.6.1 تخريج الحديث
64	3.6.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات
69	4.6.1 مشكلة الحديث
69	5.6.1 تأويل العلماء لمشكلة الحديث
75	7.1 رؤية الشياطين والجن على الحقيقة
75	1.7.1 نص الحديث
76	2.7.1 تخريج الحديث
80	3.7.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات
84	4.7.1 مشكلة الحديث
84	5.7.1 تأويل العلماء لمشكلة الحديث
87	8.1 قصة استخلاف عمر رضي الله عنه للستة المرضي عنهم
87	1.8.1 نص الحديث
89	2.8.1 تخريج الحديث

الصفحة	المحتوى
92	3.8.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات
94	4.8.1 مشكلة الحديث
94	5.8.1 تأويل العلماء لمشكلة الحديث
95	9.1 نشد الضالة في المسجد
95	1.9.1 نص الحديث
96	2.9.1 تخريج الحديث
98	3.9.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات
102	4.9.1 مشكلة الحديث
103	5.9.1 تأويل العلماء لمشكلة الحديث
104	10.1 شدة الحر من فيح جهنم
104	1.10.1 نص الحديث
104	2.10.1 تخريج الحديث
111	3.10.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات
117	4.10.1 مشكلة الحديث
118	5.10.1 تأويل العلماء لمشكلة الحديث
122	11.1 طلوع الشمس بين قرني الشيطان
122	1.11.1 نص الحديث
122	2.11.1 تخريج الحديث
126	3.11.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات
129	4.11.1 مشكلة الحديث
129	5.11.1 تأويل العلماء لمشكلة الحديث
134	12.1 هل يعذب الميت ببكاء أهله عليه؟
134	1.12.1 نص الحديث
136	2.12.1 تخريج الحديث
143	3.12.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات
146	4.12.1 مشكلة الحديث
147	5.12.1 تأويل العلماء لمشكلة الحديث
152	13.1 عقوبة مانع الزكاة

الصفحة	المحتوى
152	1.13.1 نص الحديث
154	2.13.1 تخريج الحديث
158	3.13.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات
162	4.13.1 مشكلة الحديث
163	5.13.1 تأويل العلماء لمشكلة الحديث
164	الخاتمة
165	التوصيات
167	المراجع

الملخص

مشكل الحديث في صحيح مسلم: (من كتاب الطهارة إلى كتاب الحج)

نعيم محمد البستنجي

جامعة مؤتة، 2012

تتلخص هذه الدراسة من خلال الأهداف التالية:

الهدف الأول: تناول الإشكالات الواقعة في بعض أحاديث صحيح مسلم، وهي ثلاثة عشر حديثاً، من كتاب الطهارة إلى آخر كتاب الحج، وذلك بتخريج هذه الأحاديث، ونقد رواياتها وطرقها، والترجيح بينها، وبيان الإشكالات الواقعة فيها، وأقوال العلماء في دفعها، ثم ترجيح أحد هذه الأقوال، أو إضافة جديد، بالاعتماد على قواعد علم مشكل الحديث.

الهدف الثاني: التأكيد على أن التعارض الظاهري بين حديث وآخر، أو بين حديث وآية قرآنية، أو حقيقة علمية، أو مسلمات عقلية، موجود في بعض أحاديث صحيح مسلم، لكن هذا الإشكال يندفع عند إعمال النظر في النصوص، والاستناد إلى قواعد علم مشكل الحديث، وإلى مسالك دفع التعارض.

وبذلك تندفع عن السنة النبوية الصحيحة شبهة التناقض والتعارض، وهذا ما أكدته في الخاتمة.

Abstract
The debatable HADEETH in SAHEEH Muslim:
(from the chapter of TAHARAH to the chapter of HAJ)
Naiem Al-Bustanji
Mut'ah University, 2012

This study can be abstracted in tow goals:

First goal: This study also addresses the controversy in thirteen of Imam Muslim's HADEETH, from the TAHARAH chapter to HAJ chapter, by the discipline of HADEETH referencing, criticizing each Hadeeth's versions and references and weighting them, illustrating the problems in them, and discussing the opinions of HADEETH scholars in these debatable Hadeerths then predominating an opinion or adding a new one based on the rules of Debatable HADEETH discipline.

Second goal: Asserting that the contradiction between one Hadeeth and another Hadeeth, Quranic verse, scientific fact, or axiom can exist in some of Muslem's Hadeeths, yet this contradiction can be dismissed when the script is analyzed based on the rules of Debatable HADEETH discipline, and the methods of Contradict Resolve.

Therefore dismissing the contradiction and controversy in ASSUNNAH ANNABAOYYAH, which the study confirms.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الذي جعل أسباب من انقطع إليه موصولة، ورفع مقام الواقف ببابه، وأتاه مناه وسؤله، وأدرج في زمرة أحبائه من لم تكن نفسه بزخارف المبطلين معلولة.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأن محمد عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم وعلى صحبه أجمعين، وعلى من استن بسنته، وحفظها وحافظ عليها، وبعد:

فإن الله تعالى قد حفظ السنة النبوية، وهي الشارحة والمفصلة للقرآن الكريم، وكان من مظاهر هذا الحفظ، أن يسر الله تعالى من العلماء من جمع السنة النبوية الصحيحة، منهم الإمام مسلم رحمه الله تعالى، الذي ألف كتابه الصحيح، والذي عليه أنظار أهل العلم، يفزعون إليه في الاستدلال والاحتجاج، لصحة أحاديثه، كما أنه مرجع لهم في معرفة طرق الحديث الواحد، لذلك لقي عناية العلماء قديماً وحديثاً منهم من شرحه ومنهم من عني برجاله وشرطه.

ولما كان من مقاصد علم مشكل الحديث، الذب عن السنة النبوية الشريفة ومصادرها، فإن من المناسب تناول بعض الأحاديث المشككة في صحيح مسلم، والتي تفيد التعارض الظاهري مع أحاديث أخرى، أو مع نص قرآني، أو مع الحقائق العلمية، وكانت الغاية من إثارة هذه الأحاديث المشككة، الذب عن صحيح مسلم و رفع الإشكال عنها، وليس الحط من شأن صحيح مسلم، أو إثارة الشبهات حول السنة النبوية، وهذا العمل مظهر من مظاهر العناية بصحيح مسلم.

إن أهل العلم الذين حسنت نواياهم، ينظرون إلى التعارض الظاهري على أنه ظاهرة طبيعية وممكنة بين بعض النصوص الشرعية، ويمكن رفع الإشكال الذي يورثه هذا التعارض، بالقواعد والمسالك التي قررها علماء مختلف الحديث، أو مشكل الحديث بالمعنى الأعم، بالجمع بين المتعارضين، وإلا بإثبات نسخ أحد المتعارضين إن لم يمكن الجمع، وإلا بالترجيح بين المتعارضين، إن لم يثبت النسخ، أو البراء من أحد النصين، إن لم يثبت، أو كان معلولاً بما يجعله ضعيفاً، إذا كان التعارض بين حديثين، وعند ذلك لا يكون هناك تعارض في الحقيقة.

لكن في المقابل، هناك من المستشرقين، وممن ينسب إلى الإسلام من الجهلة، من ينظر إلى التعارض بين الأحاديث الشريفة وغيرها، على أنه خلل وتناقض في الشريعة، وفي نصوصها، ثم يطعنون بالمصادر التي أخرجت هذه الأحاديث، فتراهم يلوحون بالصحيحين، وبما في بعض أحاديثهما من تعارض مع أحاديث أخرى، أو غيرها مما يقع فيه التعارض، غاضين الطرف عن أن أهل العلم يرفعون هذه الإشكالات، المؤدية للتعارض الظاهري بالمسالك المقررة لديهم، وإنما يفعل هؤلاء الجهلة ذلك، للحط من حجية السنة، وليفسدوا على أهل السنة دينهم.

وفي هذه الدراسة، محاولة علمية تطبيقية لرفع الإشكالات عن بعض أحاديث صحيح مسلم، من كتاب الطهارة إلى نهاية كتاب الحج، بالاعتماد على أقوال أهل العلم، ومسالكتهم في رفع الإشكال عن هذه الأحاديث. هذا وقد اقتضت الخطة أن يكون البحث على النحو التالي:

أولاً: أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذا البحث، في أنه يتناول عدد من الأحاديث المشكلة من أبواب الطهارة والعبادات في صحيح مسلم، وذلك بتخريجها تخريجاً وافياً، مع بيان اختلاف ألفاظ روايات كل حديث، والترجيح بينها، وإظهار علاقة ذلك بحقيقة مشكلة الحديث، ثم محاولة رفع هذا الإشكال من خلال أقوال أهل العلم، وبالاعتماد على المسالك التي قررها علماء مشكل الحديث في دفع التعارض.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة من الأهداف وهي:

1. إزالة الإشكالات عن بعض الأحاديث المشكلة، في أبواب الطهارة والعبادات من صحيح مسلم، من خلال المسالك التي قررها العلماء في دفع التعارض بين النصوص، لذلك تعتبر دراسة تطبيقية.

2. تخريج الأحاديث التي قيد الدراسة تخريجاً وافياً، مع بيان درجة روايتها في ميزان الجرح والتعديل، وبيان الفروق اللفظية لروايات كل حديث، مما يسهل دراسة هذه الأحاديث لكل من أراد ذلك، خاصة وأن معظمها مطروق لدى الباحثين.

3. الذب عن السنة، وتعزيز حجيتها من ناحية، وعن صحيح مسلم من ناحية أخرى، من خلال رفع الإشكالات عن هذه الأحاديث المشكلة في صحيح مسلم، مما يغلق الباب أمام كل من يحاول الإساءة والتشكيك.

4. كشف العلل المتخفية في بعض طرق أحاديث الدراسة، وبيان أثر كشف هذه العلل على الحديث بالجملة من ناحية، وعلى الترجيح بين طريقة من ناحية أخرى.

5. بيان كيف يمكن فهم النص النبوي والتمييز بين ما يصح أن ينسب للرسول، مما لا يصح، بعد التأمل في الروايات، وفي كيفية أداء الرواة للحديث.

6. التأكيد على أن التعارض إن أمكن رفعه بالمسالك والضوابط المقررة عند أهل العلم، كان هذا التعارض ظاهري، وإن لم يمكن رفعه قطعاً، كان ذلك دليلاً على عدم صحة أحد المتعارضين إن كان بين حديثين، لأن التعارض الحقيقي بين القطعيات مستحيل.

ثالثاً: مشكلة الدراسة

تظهر مشكلة الدراسة من خلال الآتي:

1. كيف يمكن التعامل مع الأحاديث المشكلة في صحيح مسلم، وهل من المقبول عند أهل العلم أن يكون بعضها مرجوح، إذا كان ما يعارضه أرجح، عند عدم إمكان الجمع؟

2. مدى ملاحظة أهل العلم السابقين، وشرح الحديث للإشكالات الموجودة في هذه الأحاديث، فإن لوحظت لديهم هل ناقشوها على أنها من باب المشكل، أم لا، مكتفين بكونها مخرجة في صحيح مسلم.

رابعاً: الدراسات السابقة

تعددت طرق العلماء، ومناهجهم، في التصنيف في مختلف الحديث، أو مشكل الحديث بالمعنى الأعم، قديماً وحديثاً، ومن أبرز ما يعتبر دراسة سابقة لموضوع هذه الرسالة على وجه التحديد ما يلي:

1. تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة الدينوري، ويأتي كتابه رداً على أهل الكلام والمعتزلة، الذين حاولوا إثارة الشبهات حول أهل الحديث، مدعين أن في نصوص

الشريعة الإسلامية تناقضاً حقيقياً، وقد تناول ابن قتيبة في كتابه أحاديث مشككة، رافعاً ما فيها من إشكال، مع ملاحظة أن كتابه في مشكل الحديث، وهو أعم من المختلف، وسيأتي الحديث عنه.

2. مشكل الحديث وبيانه، لابن فورك، والكتاب ألفه صاحبه بشكل عام رداً على المبتدعة، الذين يطعنون في الدين، وقد قسم المؤلف كتابه إلى ثلاثة أقسام، تناول في القسم الأول، الأحاديث المفيدة للتشبيه في ظاهرها، ورفع ما وقع فيها من إشكال، وفي القسم الثاني، رد على ابن خزيمة في كتابه التوحيد، الذي أول فيه بعض الأحاديث على غير الصواب، ورد في القسم الثالث على كتاب الأسماء والصفات، لأبي بكر الصبغي.

3. مشكلات الأحاديث النبوية وبيانه، لعبد الله القصيمي النجدي، تناول فيه صاحبه الأحاديث المشككة طبياً، أو فلكياً، أو عقلياً، أو غير ذلك مما يقع فيه التعارض.

4. الأحاديث المشككة الواردة في تفسير القرآن عرض ودراسة، للدكتور أحمد بن عبد العزيز القصير.

5. ومن المصنفات غير المتخصصة في الأحاديث المشككة، وإنما تناولت بعض النماذج والأمثلة، كتب شروح الحديث، وبعض كتب العقيدة، وأصول الفقه، وبعض تفاسير القرآن الكريم.

خامساً: منهجية الدراسة

هذه الدراسة تعتمد بشكل أساسي، على مزيج من مناهج البحث العلمي، وهي المنهج الاستقرائي، والتاريخي، والتحليلي، وذلك أن موضوع الدراسة، يقتضي الاستناد إلى هذه المناهج جميعاً.

وأما المصادر التي اعتمدتها في حصر مشككة الحديث فهي: كتب شروح الحديث خاصة كتاب: (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) للإمام النووي.

وكذلك اعتمدت على الكتب المختصة في هذا الشأن، مثل كتاب: (تأويل مختلف الحديث) لابن قتيبة الدينوري، وكتاب: (مشكل الحديث وبيانه) لابن فورك.

كما اعتمدت على كل كتاب يعين في عرض مشككة الحديث أو تأويله.

أما فيما يتعلق بتخريج الحديث، وألفاظه، ونقده، فقد التزمت ما يلي:

1. إثبات لفظ الإمام مسلم في صدر كل مبحث مبدئياً.
 2. ثم إن كان بين الروايات أي اختلاف في الألفاظ، يفضي إلى اختلاف في المعنى، أو يكشف عن علة معينة و بينت هذا الاختلاف خلال التخريج، مع إعطاء لفظ الإمام البخاري عناية خاصة، لأن لفظه قد يكون حكماً أحياناً، لما التزم به من دقة في الانتقاء.
 3. تخريج الحديث تخريجاً وافياً من كل مصادره، وبمختلف رواياته، لذلك أطلت في التخريج، ليبني الحكم على الحديث على استقراء تام قد الإمكان.
 4. بيان مواضع الحديث في مضانه، بذكر اسم الكتاب، والجزء، والصفحة والباب، إن لزم الأمر.
 5. الإشارة إلى من يشهد للحديث الأم من الصحابة، وذلك بعد ذكر نص الحديث الأم، ثم تخريج هذه الشواهد خلال التخريج.
 6. أما بالنسبة لنقد الحديث، فقد عملت لكل حديث شجرته الإسنادية . وإن لم أورها خلال الرسالة . حتى أتوقف على المدارات الرئيسية والفرعية، لكل حديث، ثم بيان مواضع الاتفاق والاختلاف اللفظي على المدار، ثم النظر في درجات الرواة في ميزان الجرح والتعديل، ليتسنى بعد ذلك الترجيح بين الطرق، والتعرف على اللفظ النبوي للحديث بدقة.
- وبعد النقد للأسانيد، كنت أعرض مشكلة الحديث، أو التعارض الواقع فيه.
- وبعد عرض مشكلة الحديث، كنت أرجع لأقوال أهل العلم في تأويلهم لمشكلة الحديث، وأبين الاعتراضات عليها إن وجد اعتراض، سواء أكان اعتراض شخصي أم غير شخصي، وأخيراً أرجح ما أراه راجحاً بالأدلة.

وبعد:

فإنه لا يسعني إلا أن أشكر الله تعالى أولاً، على أن أعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع، كما وادعوا الله أن يجزي كل من ساعدني خير الجزاء، وخير المثوبة، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه تعالى، وأن يجعل ثوابه في ميزان حسناتي، وأن يعفو عني زلاتي، وهفواتي، إنه القادر على كل شيء.

وأخر دعوانا، أن الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، وعلى آله، وصحبه، ومن ولاه، إلى يوم الدين.

الفصل الأول

الأحاديث المشكّلة الواردة في صحيح مسلم: (من كتاب الطهارة إلى كتاب الحج)

1.1 غسل السيدة عائشة رضي الله عنها

1.1.1 نص الحديث

قال الإمام مسلم رحمه الله:

وحدثني عبيد الله بن معاذ العنبري قال حدثنا أبي قال حدثنا شعبة عن أبي بكر بن حفص عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: (دخلت على عائشة أنا وأخوها من الرضاعة فسألها عن غسل النبي -صلى الله عليه وسلم- من الجنابة فدعت بإناء قدر الصاع فاغتسلت وبيننا وبينها ستر وأفرغت على رأسها ثلاثا. قال وكان أزواج النبي -صلى الله عليه وسلم- يأخذن من رعوسهن حتى تكون كالوفرة).

2.1.1 تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه أحمد في المسند (44/42)، وأبو عوانة في المستخرج عن محمد بن عيسى العطار (247/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (301/1) عن الحاكم النيسابوري، عن بكر بن محمد الصيرفي، عن الحارث بن أبي أسامة، ثلاثتهم (أحمد، ومحمد، والحارث) عن يزيد بن هارون.

وأخرجه مسلم في صحيحه: (ص179) عن عبيد الله بن معاذ العنبري، عن أبيه، والبخاري في صحيحه (ص39) عن عبد الله بن محمد، وأحمد في المسند (490/40)، كلاهما (عبد الله، وأحمد) عن عبد الصمد بن عبد الوارث، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (116/1) عن محمد بن عبد الأعلى، عن خالد بن الحارث، وبالإسناد نفسه في السنن الصغرى (ص44)، أربعتهم: (يزيد، ومعاذ، وعبد الصمد، وخالد) عن شعبة، عن أبي بكر بن حفص.

وأخرجه النسائي في السنن الصغرى (ص46) عن أحمد بن سليمان، عن حسين، عن زائدة، وكذا أخرجه في الكتاب نفسه (ص47) عن إسحاق بن إبراهيم، عن عمرو

بن عبيد، وكذا أخرجه في الكتاب نفسه (ص46) عن أحمد بن سليمان، عن يزيد، وأخرجه في نفس الكتاب: (ص 47) عن محمود بن غيلان، عن النضر، كلاهما (يزيد، والنضر) عن شعبة. ثلاثتهم (زائدة، وعمرو، وشعبة) عن عطاء بن السائب. وأخرجه مسلم (ص179) عن هارون بن سعيد، عن ابن وهب، عن مخزمة بن بكير، عن بكير.

ثلاثتهم (أبي بكر، وعطاء، وبكير) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة رضي الله عنها.

لكن روي عن أبي بكر بن حفص من فعل عائشة، ورواه أقرانه من وصفها.

3.1.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات

هذا الحديث اختلف فيه على أبي سلمة بن عبد الرحمن، فقد روي الحديث عنه من طرق من فعل عائشة، وروي عنه من طرق أخرى من وصف عائشة. فأما الرواية التي من فعل عائشة: فمدارها على شعبة، عن أبي بكر بن حفص، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وكلهم أئمة ثقات كبار. وأما ما روي من وصف عائشة: فمداره على عطاء بن السائب، عن أبي سلمة، وتابعه على هذه الرواية بكير بن عبد الله عند مسلم. فأما عطاء فقد تكلم فيه مع أنه صدوق في نفسه. قال ابن حجر: "صدوق اختلط"⁽¹⁾. وقال أحمد بن حنبل: "ثقة"⁽²⁾. وقال ابن معين: "لا يحتج به"⁽³⁾.

-
- (1) العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت 852هـ)، تقريب التهذيب، تحقيق: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة - بيروت. لبنان، ط3، 1422هـ/2001م، 25/2.
 - (2) الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، (ت 241هـ)، العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي - بيروت. لبنان، 179/1.
 - (3) الغطفاني، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون، (ت 233هـ)، تاريخ ابن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الهيئة المصرية العامة. القاهرة. مصر، 1978م، 403/2.

وأما بكير بن عبد الله فهو ثقة.

قال ابن حجر: "ثقة" (1).

لكن هذا الطريق أي طريق بكير معلول بعدم سماع مخزمة بن بكير من أبيه، وهذا مظهر من مظاهر الانقطاع.

قال ابن أبي حاتم الرازي: "أنبأنا عبد الله بن أحمد بن حنبل فيما كتب به إلي ثنا أبي ثنا حماد بن خالد عن مخزمة بن بكير قال: لم أسمع من أبي شيئاً" (2).

ولكن على الرغم من الكلام في عطاء، والكلام في سماع مخزمة من أبيه، فإن هذا لا يجعل رواية أبي بكر أرجح من روايتهما، لأن شعبة قد اضطرب في الرواية، فروى الفعل عن أبي بكر، وروى الوصف عن عطاء، أو تصرف الرواة عنه بالمعنى، وهذا مما يعكر على رواية الفعل ويمنع من ترجيحها، وهذا مع ملاحظة أن شعبة هو مدار رواية الفعل.

فإذا نظرنا وجدنا لرواية الوصف ما يجعلها راجحةً على رواية الفعل، وهذه المرجحات على النحو التالي:

المرجح الأول: وهو أن رواية الوصف توافق مقتضى القرآن الكريم في قوله تعالى: (يُنْسَاءُ النَّبِيُّ مَنْ يَأْتِ مِنْكَ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا) * (مَنْ يَقْتُلْ مِنْكَ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا). سورة الأحزاب، آية 23 . 33. يقول ابن كثير:

(هذه آداب أمر الله تعالى بها نساء النبي صلى الله عليه وسلم، ونساء الأمة تبع لهن في ذلك، فقال تعالى مخاطباً، لنساء النبي صلى الله عليه وسلم، بأنهن إذا اتقين الله

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 1/116.

(2) الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم، (ت327هـ)، المراسيل، تعليق: عصام الكاتب، دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان، ط1، 1403هـ. 1983م، ص 171.

عز وجل كما أمرهن، فإنه لا يشبههن أحد من النساء، ولا يلحقهن في الفضيلة والمنزلة⁽¹⁾.

ومن مقتضيات هذه الخصوصية وهذا التطهير أن لا ينسب للسيدة عائشة فعل ما يخل بالعرض والشرف، خاصة وأن الآية تبين بعض الآداب التي ينبغي لنساء النبي عليه السلام التحلي بها، وسيأتي توضيح ذلك في الباب التالي.

المرجح الثاني: وهو مرجح غير مباشر، لكن يمكن الاستئناس به وهو أن عامة أحاديث الغسل والطهارة، وكيفياتها، رويت بالوصف لا بالفعل، خاصة المروية عن أمهات المؤمنين، وهذا ظاهر عند استقراء هذه الأحاديث.

ومن هذه الأحاديث: حديث عائشة في وصف الإناء الذي كان الرسول عليه الصلاة والسلام يغتسل فيه من الجنابة.

فقد روى الإمام مسلم في صحيحه في الباب الذي روى فيه حديث البحث عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: (كان رسول الله يغتسل في القدح وهو الفرق وكنت أغتسل أنا وهو في الإناء الواحد).

وهذا الحديث أخرجه النسائي في السنن الصغرى (ص 47) عن قتيبة عن مالك، وأخرجه في الكتاب نفسه عن عمرو بن علي، عن يحيى، وكذا أخرجه في الكتاب نفسه عن محمد بن عبد الله بن يزيد، عن سفيان، ثلاثتهم (مالك، ويحيى، وسفيان) عن هشام بن عروة.

وأخرجه مسلم في صحيحه (ص 179) عن قتيبة بن سعيد، وابن رمح، كلاهما عن الليث، وأخرجه كذلك عن زهير بن حرب، وعمرو الناقد، وقتيبة بن سعيد، وأبي بكر بن أبي شيبة، أربعتهم عن سفيان، كلاهما (الليث، وسفيان) عن الزهري. كلاهما (هشام، والزهري) عن عروة بن الزبير، كلاهما: (أبي سلمة، وعروة) عن عائشة رضي الله عنها.

وهذا الحديث يصلح شاهداً لرواية الوصف المروية عن أبي سلمة عن عائشة.

(1) ابن كثير، إسماعيل بن عمر بن كثير، (ت 774هـ)، تفسير القرآن العظيم، دار أسامة . عمان، الأردن، ص 1647.

4.1.1 مشكلة الحديث

كيف يصح عن السيدة عائشة أن تصف غسل النبي صلى الله عليه وسلم من الجنابة، لرجلين من محارمها من الرضاعة عملياً وذلك:

بأن تقوم فتجعل بينها وبينهما سترًا، فإن كان الستر كاملاً فما فائدة هذا التعليم، ولماذا يكون تعليمها لهما هكذا ؟ وإن كان غير كاملاً، بحيث يرى السائلان بعض أعمال الغسل من خلفه، كما يزعم شراح الحديث، فأين نزاهة السيدة عائشة من الشبهات في ذلك.

صحيح أن الرجلين من محارمها، واغتسالها أمامهما بوجود ستر مباح، لكن التساؤل قد يثور في مثل هذه المواقف، ولو تخيلنا أن مثل هذه القصة حدثت في عصرنا، على ما فيه من بعد عن العفة والدين، فمن يقبل ذلك ويستسيغه، فكيف نقبله على السيدة عائشة.

ولو كانت إجابة السيدة عائشة للرجلين إجابة نظرية، لما كان في ذلك إشكال، أما التطبيق العملي فهو المشكل.

والذي دفعني أكثر إلى إثارة هذا الإشكال هو أنني وجدت شراح الحديث على علمهم وفضلهم، لا يعطون هذا الإشكال كثير اهتمام، بل حتى من ذهب إلى تأويله منهم، أوله تأويل زاد من إشكاله، حتى صار هذا التأويل أشكال آخر وسيأتي.

وإنني اعتقد وأنا أثير هذا الإشكال، أن الذب عن عرض النبي صلى الله عليه وسلم، ومدافعة ما يثار حول السيدة عائشة من شبهات واجب شرعي، وليس تطوعاً.

ومن مقتضيات البحث العلمي إخضاع كل نص ظني للقطعيات، ومن هذه القطعيات ما بينته لنا سورة النور، وسورة الأحزاب، من طهارة بيت النبوة طهارة مطلقة، وقد ذكرت قول الله تعالى في ذلك سابقاً.

5.1.1 تأويلات العلماء لمشكلة الحديث

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى:

(ظاهر الحديث أنهما رأيا عملها في رأسها وأعالي جسدها مما يحل لذي المحرم النظر إليه من ذات المحرم، وكان أحدهما أخاها من الرضاعة كما ذكر، قيل: اسمه

عبد الله بن يزيد، وكان أبو سلمة ابن أختها من الرضاعة، أرضعته أم كلثوم بنت أبي بكر. قال القاضي: ولولا أنهما شاهدا ذلك ورأياه لم يكن لاستدعائها الماء وطهارتها بحضرتيها معنى ؛ إذ لو فعلت ذلك كله في ستر عنهما لكان عبثا ورجع الحال إلى وصفها له، وإنما فعلت الستر ليستتر أسافل البدن، وما لا يحل للمحرم نظره. والله أعلم⁽¹⁾.

وقريب من هذا قول ابن رجب فيما نقله عن القرطبي فقد قال رحمه الله:
(قال القرطبي: ظاهر هذا الحديث أنهما -يعني: أبا سلمة وأخا عائشة- أدركا عملها في رأسها وأعلى جسدها، مما يحل لذي المحرم أن يطلع عليه من ذوات محارمه، وأبو سلمة ابن أخيها نسبا، والآخر أخوها من الرضاعة، وتحققا بالسماع كيفية غسل ما لم يشاهدها من سائر الجسد، ولولا ذلك لاكتفت بتعليمهما بالقول، ولم تحتج إلى ذلك الفعل).

قال: وإخباره عن كيفية شعور أزواج النبي - صلى الله عليه وسلم - يدل على رؤيته شعرها، وهذا لم يختلف في جوازه لذي المحرم، إلا ما يحكى عن ابن عباس، من كراهة ذلك. انتهى⁽²⁾.

ولم يزد سائر الشراح على ما قاله القاضي عياض، ومعظمهم قد نقل كلامه بحرفيته، فلا حاجة لتكرار ذلك، طالما أنهم مجمعون تقريبا على أن الحديث محمول على أن أبا سلمة بن عبد الرحمن وأخو عائشة من الرضاعة، رأيا من عائشة وهي تغتسل خلف الستر ما يباح للمحرم رؤيته.

ويمكن الإجابة عن مذهب شراح الحديث بأن يقال:

هل الحرمة تجوز الخروج عن حدود الأدب والعفة، في العلاقات بين المحارم ؟

(1) اليحصبي، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض، (ت544هـ)، إكمال المعلم بفوائد مسلم،

تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء . المنصورة . مصر، ط1، 1419هـ، 1998م، 2/163.

(2) الحنبلي، زين الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب، (ت795هـ)، فتح الباري في

شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله، دار ابن الجوزي . الدمام .

السعودية، ط2، 1422هـ، 1/248.

وربما يبرر عدم وقوفهم طويلا عند مشكلة الحديث هو حسن الظن، إذ هو الغالب في المجتمع الإسلامي في القرون المتقدمة، فلم يكن قول المسلمين أن أبا سلمة، وأخا عائشة من الرضاعة، رأيا أعالي جسدها مستهجنا، في مجتمع مثالي وهم محارمها. ويضيف الدكتور مشهور القطيشات، بأنه يمكن تأويل الحديث، بأن اللذين سألا السيدة عائشة عن الغسل، كانا صغيري السن.

2.1 قصة موسى عليه السلام مع الحجر

1.2.1 نص الحديث

قال الإمام مسلم:

حدثني محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام بن منبه قال هذا ما حدثنا أبو هريرة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فذكر أحاديث منها وقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:

(كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى سوءة بعض وكان موسى عليه السلام يغتسل وحده فقالوا والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلا أنه آدر. قال فذهب مرة يغتسل فوضع ثوبه على حجر ففر الحجر بثوبه - قال - فجمح موسى بأثره يقول ثوبى حجر ثوبى حجر. حتى نظرت بنو إسرائيل إلى سوءة موسى فقالوا والله ما بموسى من بأس. فقام الحجر بعد حتى نظر إليه - قال - فأخذ ثوبه فطفق بالحجر ضربا ». قال أبو هريرة والله إنه بالحجر ندب ستة أو سبعة ضرب موسى عليه السلام بالحجر)

وفي رواية قال الإمام مسلم:

وحدثنا يحيى بن حبيب الحارثي حدثنا يزيد بن زريع حدثنا خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق قال أنبأنا أبو هريرة قال:

(كان موسى عليه السلام رجلا حيا - قال - فكان لا يرى متجردا - قال - فقال بنو إسرائيل إنه آدر - قال - فاغتسل عند مويه فوضع ثوبه على حجر فانطلق الحجر يسعى واتبعه بعصاه يضربه ثوبى حجر ثوبى حجر. حتى وقف على ملا من

بنی اسرائیل ونزلت (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَىٰ فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا) سورة الأحزاب آية رقم 69.

2.2.1 تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه أحمد (507/13)، وأخرجه البخاري في الصحيح (ص41) عن إسحاق بن نصر²، وأخرجه مسلم في الصحيح (ص 185) عن محمد بن رافع وقال فيه حدثنا معمر، وأخرجه عن محمد بن رافع: (ص1027)، وقال فيه اخبرنا معمر، وأخرجه أبو عوانة عن أحمد بن يوسف السلمي (236/1)، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (32/8) عن الحسن بن سفيان عن عباس بن عبد العظيم العنبري، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (198/1) عن أبي الطاهر وأبي يعلى المهلب، كلاهما عن محمد بن الحسن القطان عن أحمد بن يوسف السلمي.

كلهم: (أحمد، وإسحاق، ومحمد بن رافع، وأحمد بن يوسف، والعنبري) عن عبد الرزاق عن معمر بن راشد عن همام بن منبه، وليس في حديثهم أن الآية مناسبة للحديث.

وأخرجه أحمد (415/5)، وأخرجه البخاري عن إسحاق بن إبراهيم: (ص402)، وأخرجه الترمذي في الجامع (359/5) عن عبد بن حميد، ثلاثتهم (أحمد، وإسحاق، وابن حميد) عن روح بن عبادة عن عوف بن جميلة الأعرابي عن الحسن البصري وخلاس بن عمرو وحمد بن سيرين.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (437/6) عن إسحاق بن إبراهيم عن روح بن عبادة، وكذا أخرجه في نفس الكتاب عن إسحاق عن النضر (424/6)، كلاهما (روح، والنضر) عن عوف الأعرابي عن خلاس.

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (8/1) عن إبراهيم بن مرزوق عن روح عن عوف عن محمد بن سيرين.

وفي حديثهم مناسبة الآية للحديث.

كلهم (همام، والحسن، وخلاس، وابن سيرين) عن أبي هريرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم مرفوعاً.

وأخرجه ابن أبي شيبه في المصنف (455/7) عن أبي أسامة حماد بن أسامة عن عوف الأعرابي عن الحسن وخلاس وابن سيرين، وأخرجه مسلم: (ص1027) عن يحيى بن حبيب عن يزيد بن زريع عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق، أربعتهم (الحسن، وخلاس، وابن سيرين، وابن شقيق) عن أبي هريرة موقوفاً.

وفي حديثهم مناسبة الآية للحديث.

وأخرجه ابن أبي شيبه (456/7)، وأخرجه الحاكم في المستدرك (422/2) عن أبي زكريا العنبري عن محمد بن عبد السلام عن إسحاق بن إبراهيم، كلاهما (ابن أبي شيبه، وإسحاق) عن أبي معاوية عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس موقوفاً.

وفي حديثهم مناسبة الآية للحديث.

وأخرجه أحمد (396/16) عن روح عن عوف الأعرابي عن الحسن البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً.

وفيه مناسبة الآية للحديث.

3.2.1 نقد الحديث ورجاله والمقارنة بين الروايات:

أود أن أشير قبل أن أجري المقارنة بين الروايات، والترجيح بينها، الإشارة إلى أن ألفاظ روايات الحديث وإن تفاوتت أحياناً، فإن تفاوتها لم يفضي إلى اختلال المعنى، لذلك لم يكن هناك حاجة لذكرها، إلا ما وجد في بعض روايات الحديث، من أن الآية الكريمة هي مناسبة للحديث، وقد بينت ذلك في التخريج.

كما يلاحظ بعد التدقيق: أن طرق هذا الحديث، قد اشتملت بالجملة على روايتين، وعدة أشكال إسنادية، أذكرها، ثم استخلص النتيجة من مجموع هذه الطرق:

أولاً: الطرق التي مدارها الرئيسي على أبي هريرة مرفوعة، حيث تفرعت عنه الطرق، وكان التفرع عنه على ضربين:

الضرب الأول: ما رواه عنه الحسن البصري، ومحمد بن سيرين، وخلاس بن عمرو الهجري، وفي هذه المتن الذي انتهت إليه هذه الطرق، ما يفيد أن قصة الحديث

هي تفسير ومناسبة لقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا وكان عند الله وجيها).

وألفاظ المتن في هذه الطرق متقاربة، وليس فيها اختلاف يختل به المعنى.

الضرب الثاني: وهي الطرق التي مدارها الفرعي على عبد الرزاق، عن معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، وليس فيها أن قصة الحديث تفسيراً للآية الكريمة، وألفاظ المتن في هذه الطرق أيضاً متقاربة، وليس فيها اختلافاً يذكر.

ثانياً: الطرق التي مدارها على أبي هريرة أيضاً، لكنها موقوفة عليه، وفيها أن قصة الحديث هي تفسير الآية الكريمة، وألفاظ متونها متقاربة.

ثالثاً: الطريق التي انتهت إلى ابن عباس موقوفة عليه، وأيضاً فيها أن قصة الحديث تفسير للآية، وليس في لفظها ما يختلف عما رواه أبو هريرة.

رابعاً: الطريق التي انتهت إلى الحسن البصري مرسله، وأيضاً فيها أن قصة الحديث تفسير للآية، وليس في لفظها ما يختلف عما رواه أبو هريرة.

والذي أراه الأرجح هو: ما رواه مسلم عن أبي هريرة موقوفاً، بالنظر إلى حال الطرق الأخرى، وبيان ذلك ما يلي:

أما رواية الحسن البصري، وابن سيرين، وخلاس، ففيها ما يلي:

1. أن الحسن البصري مدلس ويرسل، وقد عنعن.

قال عنه ابن حجر: (ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيراً ويدلس قال البزار كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم فيتجاوز ويقول حدثنا وخطبنا يعني قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة)⁽¹⁾.

وقال في فتح الباري: (وأما الحسن البصري فلم يسمع من أبي هريرة عند الحفاظ النقد، وما وقع في بعض الروايات مما يخالف ذلك فهو محكوم بوهمه عندهم، وما له في البخاري عن أبي هريرة سوى هذا مقروناً)⁽²⁾.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 166/1.

(2) العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر، (ت852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبد العزيز بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي، دار التقوى للتراث - القاهرة - مصر، 437/6.

كما أن الحديث روي عنه مرسلًا عند أحمد، مما يدل على الاضطراب.

2. إن خلاص كان يرسل، وقد أنكر البعض سماعه من أبي هريرة.

قال ابن حجر: (خلاص بن عمرو الهجري ثقة وكان يرسل) (1).

قال العائلي في جامع التحصيل في أحكام المراسيل، عن خلاص بن عمرو الهجري: (وسمعت أحمد يقول لم يسمع من أبي هريرة شيئاً وقال يحيى بن سعيد كان في أطراف عوف خلاص ومحمد عن أبي هريرة حديث إن موسى عليه السلام كان حياً فقالت بنو إسرائيل هو أدر فسألت عوفاً فترك محمداً وقال خلاص مرسل) (2).

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط، معلقاً على الحديث في المسند:

(له إسنادان: الأول وهو الحسن البصري عن النبي صلى الله عليه وسلم - مرسل وسلف الحديث من طريقه عن أبي هريرة موصولاً والثاني وهو عوف بن أبي جميلة الأعرابي عن خلاص بن عنارو الهجري ومحمد بن سيرين عن أبي هريرة - صحيح على شرط الشيخين من جهة ابن سيرين أما متابعة خلاص فإنه لم يسمع من أبي هريرة) (3).

3. أن محمد بن سيرين ثقة، ولم يتهم بتدليس أو إرسال كقرينيه

قال أحمد عن ابن سيرين: (من الثقات) (4).

وقال ابن حجر: (ثقة ثبت عابد كبير القدر) (5).

لكن يعكر على هذا الطريق، رواية عوف بن أبي جميلة عنه، وهو متهم بالتشيع والقدر وسيأتي.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 226/1.

(2) الدمشقي، أبو سعيد خليل بن كليدي العائلي، (ت761هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب . بيروت . لبنان، ط2، 1406هـ . 1986م، ص182.

(3) الشيباني، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، (ت241هـ)، المسند مذكراً بأحكام شعيب الأرناؤوط، مؤسسة قرطبة . القاهرة . مصر، 514/2.

(4) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، 59/2.

(5) العسقلاني، تقريب التهذيب، 179/2.

كما أن في هذا الطريق إبراهيم بن مرزوق، وقد قال عنه ابن حجر: (ثقة عمي قبل موته فكان يخطئ ولا يرجع) (1).

كما يجب ملاحظة أن عوف الأعرابي روى هذا الحديث عن الحسن، وخلاس، وابن سيرين، وهو أي عوف متكلم فيه قال ابن حجر: (ثقة رمي بالتشيع والقدر) (2). قال المزي: (وقال بعضهم يرفع أمره إنه ليجيء عن الحسن بشيء ما يجيء به أحد قال أي محمد بن سعد وكان يتشيع) (3).

وأما رواية همام بن منبه: فمدارها على عبد الرزاق الصنعاني عن معمر عن همام، وهو ثقة كبير، لكن تكلم في حفظه.

قال ابن حبان: (كان ممن يخطأ إذا حدث من حفظه على تشيع فيه وكان ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر) (4).

قال ابن عدي: (وقال أبو أحمد بن عدي ولعبد الرزاق أصناف وحديث كثير وقد رحل إليه ثقات المسلمين وأئمتهم وكتبوا عنه ولم يروا بحديثه بأساً إلا إنهم نسبوه إلى التشيع).

وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليه أحد من الثقات) (5). قال ابن حجر عنه: (ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير وكان يتشيع) (6).

فربما كان هذا الحديث مما رواه الصنعاني بعد اختلاطه.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 58/1.

(2) نفس المصدر، 95/2.

(3) المزي، جمال الدين أبو الحجاج بن الزكي، (ت742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان، ط1، 1408هـ . 1988م، 440/22.

(4) البستي، محمد بن حبان بن أحمد، (ت354هـ)، الثقات، تحقيق: نحسين إبراهيم زهران، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت . لبنان، ط1، 1408هـ . 1988م، 412/88.

(5) الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله، (ت365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر، ط1، 1404هـ . 1984م، 308/2.

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، 468/1.

وأما ما روي عن ابن عباس . رضي الله عنه . موقوفاً عليه، ففي إسناده أبو معاوية هشيم بن بشير، والأعمش، كلاهما ثقة مدلس، وقد عنعن الأعمش في كلا الطريقين عنه. قال ابن حجر عنه: (ثقة حافظ عارف بالقراءة لكنه يدلس)⁽¹⁾. وسيأتي عن الأعمش مزيداً من التفصيل، في مباحث أخرى من البحث. وقال ابن حجر عن هشيم: (ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي)⁽²⁾. وقال في موضع آخر: (مشهور بالتدليس مع ثقته وصفه النسائي وغيره بذلك ومن عجايبه في التدليس أن أصحابه قالوا له نريد أن لا تدلس لنا شيئاً فواعدهم فلما أصبح أملئ عليهم مجلساً يقول في أول كل حديث منه حدثنا فلان وفلان عن فلان فلما فرغ قال هل دلست لكم اليوم شيئاً؟ قالوا لا قال فإن كل شيء حدثتكم عن الأول سمعته وكل شيء حدثتكم عن الثاني فلم أسمعته منه)⁽³⁾. وأما رواية أبي هريرة الموقوفة: فهي من طريقين أحدها: فيه الحسن، وابن سيرين، وخلاس، وعنهم عوف الأعرابي، وقد ذكرت الكلام فيهم، وعن عوف أبي أسامة حماد بن أسامة، قال عنه ابن حجر: (ثقة ثبت ربما دلس وكان بآخره يحدث من كتب غيره)⁽⁴⁾. والطريق الأخرى عند مسلم، إسناده مسلسل بالثقات، إلا ما قاله ابن حجر عن خالد الحذاء: (ثقة يرسل وقد أشار حماد بن زيد أن حفظه تغير لما قدم الشام وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان)⁽⁵⁾. وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به)⁽⁶⁾.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 319/1.

(2) نفس المصدر، 326/2.

(3) العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر، (ت852هـ)، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: عبد الغفار البنداري ومحمد أحمد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية- بيروت . لبنان، ط1، 1405هـ . 1984م، ص 117.

(4) العسقلاني، تقريب التهذيب، 194/1.

(5) المصدر السابق، 216/1.

(6) الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أبي حاتم، (ت327هـ)، الجرح والتعديل، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، ط1، 1422هـ . 2002م، 352/3.

والكلام في خالد الحذاء، وإن أثر على هذا الطريق، لكنه أخف من العلل التي أثرت على الطرق الأخرى للحديث، فربما يكون أسلم الطرق، والله أعلم. لكن، وبالرغم هذا الترجيح بين الطرق، فإنه لا يرفع عن متن الحديث إشكاله، فالإشكال موجود في جميع روايات الحديث، إنما أصول البحث العلمي هي التي تفرض هذه المقارنة.

4.2.1 مشكلة الحديث

التساؤلات التي تدور حول هذا الحديث هي:

كيف يرفع الله عن نبي من أنبياءه الستر، ويعريه على ملأ من الناس، ليدفع عنه تهمة بني إسرائيل له بأنه آدر ؟ كل الأنبياء يتهمون من أقوامهم، والله بين في آيات كثيرة، أن هذه الاتهامات ظاهرة طبيعية في دعوات الرسل، فلماذا ترتفع هذه التهمة عن موسى عليه السلام بهذه الطريقة ؟ هل كان الذي يحول بين موسى، واستجابة قومه له، أنهم كانوا يشكون بأن فيه علة، ومرض ؟ ثم هل يجوز مثلاً لرجل شريف في قومه، وقد اتهموه بعلة في أعضاءه التناسلية، أن يكشف لهم عورته، ليبرىئ نفسه ؟ الجواب سيكون لا. فكيف إذا يقبل ذلك على نبي من أنبياء الله ؟

إذا كان موسى لا يقبل على نفسه أن يغتسل مع بني إسرائيل حياءً، وربما كان المغتسلون رجالاً فقط، فمن باب أولى أن لا يقبل على نفسه أن يطوف عريانا بين مساكنهم، وفيها النساء والولدان ؟ كيف يدعو موسى قومه إلى العفة، وحسن الأخلاق، ويظهره الله أمامهم عريانا ؟ إن كان بنو إسرائيل قد قنعوا بأن موسى بريء من المرض، فمن غير الممكن منهم وهم أهل المراء، والتشكيك، وتصيد الشبهات، أن يمرروا قضية ظهوره أمامهم عريانا، دون أن يفرعوا عليها تهمة ضده، وهو الذي يتصف بالعفة، ثم لماذا يتبع موسى الحجر، ولا يبحث عما يستره، بدلاً من أن يقف عريانا أمام الناس.

بل إن تأويلات بعض الشراح، أضافت إشكالاً آخر على القضية، وستأتي.

5.2.1 تأويلات العلماء لمشكلة هذا الحديث

للعلماء في تأويل الحديث عدة أقوال:

القول الأول: أن التعري كان جائز في شرع بني إسرائيل، وأن موسى أقرهم على ذلك، وإنما اغتسل موسى لوحده استحياء، وعملاً بالأفضل، وإلى هذا القول ذهب ابن حجر في فتح الباري⁽¹⁾، والعيني في أحد قوليه⁽²⁾، والنووي في المنهاج، في أحد قوليه⁽³⁾، كما ذهب إليه المباركفوري في تحفة الأحوذى⁽⁴⁾، والشوكاني في نيل الأوطار.

ويجاب عن هذا القول:

متى كان التعري جائز في شرع من الشرائع، وما الدليل على ذلك، وهو أمر تأباه الفطرة السوية، فها هو آدم وحواء بعد أن أكلا من الشجرة، وانكشفت عورتهم، هرعاً إلى ورق الشجر، يغطيان عورتهم.

قال تعالى (فَدَلَاهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفَقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَنْ تِلْكَ الشَّجَرَةِ وَأَقُلْ لَكُمَا إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ). سورة الاعراف آية رقم 22.

كما أن الله خاطب البشر مؤمنهم، وكافرهم، في السورة نفسها، وفي نفس القصة، بقوله: (يَبْنِيْ عَادَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ) سورة الأعراف آية 62.

(1) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 469/1.

(2) العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، (ت855هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري تحقيق: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، ط1، 1421هـ . 2001م، 332/3.

(3) النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف، (ت676هـ)، المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار الكتاب العربي . بيروت . لبنان، 1407هـ . 987م، 32/2.

(4) المباركفوري، أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم، (ت1353)، تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر . بيروت لبنان، 86/9.

ولم يخص بهذا الخطاب أهل شرع معين، بل إن الكتب المقدسة على ما فيها من تحريف، دعت إلى ستر العورة، فقد ورد في الإنجيل خطاب الله لموسى عليه السلام ما نصه:

(...وتصنع لهم سراويل من الكتان لتغطي العري من أبدانهم ما بين الحقوين والفخذين ويلبس هارون وبنيه هذه السراويل عند دخولهم خيمة الاجتماع وعند اقترابهم من المذبح لخدموا في القدس لنلا يحملوا عاقبة أي عري في أبدانهم فيموتوا هذه فريضة لهارون ولنسله من بعده إلى الأبد)⁽¹⁾.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، لو كان ترك موسى للاغتسال معهم عريانا تنزهها، لكان من الممكن لديه أن يدع هذا التنزه ولو لمرة واحدة، في سبيل أن يبرأ نفسه مما أتهم به، وبالتالي لا أرى أن هذا الرأي مما يسعفه الدليل النصي، والمنطقي.

القول الثاني: أن الله رفع الشبهة عن موسى بهذه الكيفية، حتى يكون جري الحجر بثوب موسى معجزة ظاهرة لبني إسرائيل، وإلى هذا القول ذهب العيني في القول الثاني له⁽²⁾، والنووي في قول⁽³⁾.

ويجاب عن ذلك بأن المعجزة لا تكون على حساب عفة النبي، صاحب المعجزة، فليس من المعقول أن يفضح الله موسى، ليظهر معجزة له أمام قومه.

القول الثالث: أن موسى نزل الماء مؤتزراً، فلما ركض خلف الحجر، كان مؤزره مبتل، فبان لهم أنه غير آدر، إذ الأدرة تبين من تحت الثوب، وقد نقل ابن حجر هذا القول عن ابن الجوزي، عن الحسن بن أبي بكر النيسابوري⁽⁴⁾.

وأرى أن هذا القول فيه تكلف، ويمكن الإجابة عن هذا القول من خلال نص الحديث نفسه، وبيان ذلك:

إن الحديث يشير إلى أن موسى كان يركض خلف الحجر، بل ويركض سريعا، حتى يغطي عورته عن الناس، وهذا تصرف أي إنسان يكون في موقف كموقف موسى

(1) الكتاب المقدس، سفر الخروج، إصحاح رقم 78.

(2) العيني، عمدة القاري، 3/342.

(3) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، 2/320.

(4) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 6/487.

عليه السلام، والسؤال: إن كان الطبيب يمكث وقت طويلاً وهو يشخص، ويتأمل في مريضه، والعضو المراد تشخيصه فيه، قد يكون مكشوفاً لديه تماماً، وأحياناً قد يستخدم الأجهزة المجهرية الدقيقة، وقد لا يستطيع الجزم بنتيجة معينة، فكيف استطاع الإسرائيليون أن يشخصوا حالة موسى، وهو يركض سريعاً، ويحكموا على سلامته من الأذرة؟!

فإن قيل:

الإنسان إذا نزل الماء، وهو يلبس إزاراً ثم خرج منه، التصق الثوب ببدنه، وربما جسم بعض أعضائه، وهذا ما حصل لموسى. والجواب على ذلك:

إن هذا أمر صحيح، لكن إذا مشى هذا المغمسل عاد ثوبه لحالته الطبيعية بالتجربة، فكيف إذا ركض سريعاً، وهذا حتى على فرض أن ثوبه كان شفافاً. ثم إن في هذا القول تناقض بين، فكيف ينزل موسى الماء بإزاره، وفي نفس الوقت يفر الحجر به.

القول الرابع: أن موسى اعتقد عند جريه خلف الحجر أن لا يراه أحد، لكن صادف أن مر بقوم من بني إسرائيل، فرأوه عرياناً، فعلموا أنه سليم من العيب، وإلى هذا القول ذهب أبو الفرج بن الجوزي⁽¹⁾.

وأرى ترجيح القول الرابع، فهذا القول هو ما يصوره الحديث من غير تكلف، والله أعلم.

لكن قبل مغادرة هذا المبحث، أود التعريف بلفظة الآذرة الواردة في الحديث، وإنما لم أورد ذلك في بداية المبحث، لأنها ألحق إلحاقاً، فأضفتها هنا، حتى لا تختل الهوامش.

(1) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن، (ت592هـ)، كشف المشكل على صحيح

البخاري، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، ط1، 1424 هـ .

2004م، 193/1.

قال ابن منظور:

(الأدرة بالضم نفخة في الخصية يقال رجل آدر بين الأدر غيره الأدر والمأدر الذي ينفثق صفاقه فيقع قصبه ولا ينفثق إلا من جانبه الأيسر وقيل هو الذي يصيبه فتق في إحدى الخصيتين ولا يقال امرأة أدراء إما لأنه لم يسمع وإما أن يكون لاختلاف الخلقة وقد أدر يأدر أدرأ فهو آدر والاسم الأدرة وقيل الأدرة الخصية والخصية الأدراء العظيمة من غير فتق وفي الحديث أن رجلا أتاه وبه أدرة فقال أنت بعس فحسا مجه فيه وقال انتضح به فذهبت عنه الأدرة ورجل آدر بين الأدرة بفتح الهمزة والبدال وهي التي تسميها الناس القيلة ومنه الحديث إن بني إسرائيل كانوا يقولون إن موسى آدر من أجل أنه كان لا يغتسل إلا وحده وفيه نزل قوله تعالى ولا تكونوا كالذين آدوا موسى (الآية) الليث الأدرة والأدر مصدران والأدرة اسم تلك المنفخة والآدر نعت⁽¹⁾).

3.1 الرجل يجامع ثم يكسل

1.3.1 نص الحديث

قال الإمام مسلم: حدثنا هارون بن معروف وهارون بن سعيد الأيلي قال حدثنا ابن وهب أخبرني عياض بن عبد الله عن أبي الزبير عن جابر بن عبد الله عن أم كلثوم عن عائشة زوج النبي -صلى الله عليه وسلم- قالت إن رجلا سأل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- عن الرجل يجامع أهله ثم يكسل هل عليهما الغسل وعائشة جالسة. فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: (إني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل).

2.3.1 تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (ص 188) عن هارون الأيلي، وهارون بن معروف، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (352/5) عن أحمد بن عمر السراج، وأخرجه أبو عوانة (139/1) عن يونس بن عبد الأعلى، وأخرجه البيهقي في السنن

(1) الإفريقي، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، (ت711 هـ)، لسان العرب دار صادر - بيروت. لبنان، ط1، 15/4.

الكبرى (64/1) عن أبي عبد الله الحافظ، وأبي زكريا بن إسحاق، وأبي بكر بن الحسن القطان، ثلاثتهم عن أبي العباس محمد بن يعقوب، عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة (110/1) عن يعقوب بن محمد الزهري 5، وليس فيه أن عائشة كانت جالسة، وأخرجه ابن السني في عمل اليوم والليلة (2/695)، عن علي بن أحمد بن سليمان، عن هارون الأيلي.

جميعهم: (هارون الأيلي، وهارون بن معروف، ويعقوب، ومحمد، ويونس، وأحمد السراج) عن ابن وهب.

وأخرجه الدارقطني في السنن (112/1) عن أبي بكر النيسابوري، عن ابن وهب، عن عمه.

كلاهما (ابن وهب، وعمه) عن عياض بن عبد الله. وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (55/1) عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، عن ابن لهيعة، وعياض بن عبد الله معاً. كلاهما (عياض، وابن لهيعة) عن أبي الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله، عن أم كلثوم بنت أبي بكر، عن عائشة بنت أبي بكر.

3.3.1 نقد الحديث ورجاله والمقارنة بين الروايات

مدار هذا الحديث على أبي الزبير المكي، عن جابر، عن أم كلثوم، عن عائشة. أما أم كلثوم، فهي بنت أبي بكر الصديق.

ومن لطائف هذا الإسناد: ما يسمى عند علماء المصطلح، برواية الأكابر عن الأصاغر، ذلك أن جابر صحابي، وهو أكبر من أم كلثوم سناً، وقد روى عنها. وأما أبو الزبير المكي: فقد اختلف فيه عند علماء الجرح والتعديل اختلافاً كبيراً، سائبين مذاهب العلماء، وأقوالهم فيه، لتكون الخلاصة مبنية على استقراء تام، وبيان ذلك ما يلي:

1. الذين ذهبوا إلى تضعيفه، وهؤلاء على أصناف:

أ. من ضعفه مطلقاً وهم: البخاري، وأبو زرعة⁽¹⁾، وأبو حاتم، والشافعي⁽²⁾، وأيوب السختياني⁽³⁾، وابن جريج⁽⁴⁾، وابن الجوزي⁽⁵⁾.

ب. من جروحه بمروءته أو عدالته، كشعبة في إتهامه له بالإسترجاع في الميزان⁽⁶⁾، وأنه لا يحسن الصلاة⁽⁷⁾، وأنه افترى على رجل، عندما سأله عن مسألة معينة⁽⁸⁾، وسفيان حيث اتهمه بأنه لم يكن يخضب⁽⁹⁾.

ج. من جرحه بالتدليس، وإليه ذهب ابن حجر في التقريب⁽¹⁰⁾، ونسبه الذهبي في الكاشف لأبي حاتم⁽¹¹⁾.

2. الذين ذهبوا إلى توثيقه، والاحتجاج بحديثه، وهم: عطاء، ويعلى بن عطاء، وأحمد، وابن معين⁽¹²⁾، ويعقوب بن أبي شيبة، والنسائي، وابن المديني، وابن

(1) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد قايمز، (ت748هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة. دمشق. سوريا، ط2، 1432هـ. 2011م، 381/5.

(2) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد قايمز، (ت748هـ)، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق: عزة عطية علي ومرسي محمد علي الموشي، دار الكتب الحديثية، 996/3.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 89/8.

(4) العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى، (ت322)، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان، ط1، 131/4.

(5) ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي، (ت597هـ)، الضعفاء والمتروكين، أبو الفداء عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان، ط1، 1406هـ. 1986م، 100/2.

(6) المزي، تهذيب الكمال، 381/9.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 88/8.

(8) المزي، تهذيب الكمال، 382/9.

(9) أبو المعاطي النووي، وأحمد عبد الرزاق، ومحمد محمود خليل، موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلمه، عالم الكتب. بيروت. لبنان، ط1، 1417هـ. 1997م، 311/3.

(10) العسقلاني، تقريب التهذيب، 216/1.

(11) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، 84/3.

(12) المزي، تهذيب الكمال، 381/9.

- عدي، ويحي بن سعيد، وابن سعد، والساجي⁽¹⁾، وابن عبد البر⁽²⁾. وهؤلاء وإن وثقوه، فإنه لم ينقل عن أحدهم أنه نفى عنه التدليس.
3. الذين توسطوا في الحكم عليه، كابن حجر في التقريب، حيث قال عنه: (صدوق يدلس)⁽³⁾.
4. أن ما رواه أبو الزبير بالنعنة عن جابر بن عبد الله، من طريق الليث بن سعد عنه، يحتج به وإلا فلا، وقد ذكر ذلك الدكتور عواد الخلف، عند حديثه عن اعتبارات نعنة المدلس في صحيح مسلم، في كتابه (روايات المدلسين في صحيح مسلم)⁽⁴⁾.
5. أنه يقبل من أبي الزبير ما صرح فيه بالسماع وإلا فلا، لذلك جعله ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين
- قال رحمه الله تعالى عند حديثه عن الطبقة الثالثة من المدلسين: (من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي)⁽⁵⁾.
6. قال سبط بن العجمي: (وفي صحيح مسلم عدة أحاديث مما قال فيها أبو الزبير عن جابر وليست من طريق الليث وكأن مسلماً رحمه الله اطلع على أنها مما رواه الليث عنه ولم يروها من طريقه والله اعلم)⁽⁶⁾.

(1) المزي، تهذيب الكمال، 382/9.

(2) مغلطاي، أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن فليح، (ت762هـ)، إكمال تهذيب الكمال، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1422هـ. 2001م، 337/10.

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، 216/1.

(4) الخلف، عواد حسين الخلف، روايات المدلسين في صحيح مسلم: جمعها . تخريجها. الكلام عليها، دار البشائر الإسلامية . الرياض . السعودية، ط1، 1421 هـ 2002م، ص 70.

(5) العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص23.

(6) ابن العجمي، أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن سبط، (ت841هـ)، التبيين لأسماء المدلسين، تحقيق: محمد إبراهيم الموص، مؤسسة الريان للطباعة والنشر . بيروت . لبنان، ط1، 1414هـ . 1994م، ص 140.

7. وهو مذهب ابن الصلاح، والنووي، والقطب الحلبي، والعلائي⁽¹⁾، وهو مذهب كثير من المعاصرين، في حمل روايات المدلسين في الصحيحين على الاتصال، مستدلين بأن الشيخان لعلهما اطلعا على اتصالها من طرق أخرى. وأرى أن ذلك احتمال لا دليل عليه إلا تحسين الظن، كما قال الإمام السبكي. وسيأتي.

ويمكن الإجابة عن إطلاق هذه القاعدة بأنها لا تطرد في جميع رواياتهم، إذ يمكن التسليم بذلك فيما ثبت فيه السماع عند مسلم في موضع آخر وإلا فلا. يقول الدكتور صالح عومار الجزائري:

(على أن شعبة كان يرى أن رواية أبي سفيان عن جابر فيها تدليس لأنها ليست سماعاً كلها وإنما هي وجادة وهي العلة نفسها في رواية أبي الزبير عن جابر)⁽²⁾. ويقول في موضع آخر: (ومن هنا نلاحظ أن أبا الزبير في حديثه الذي رواه عن جابر منه ما سمعه منه مباشرة ومنه ما رواه عنه من الصحيفة فتكون وجادة وهو الأكثر والغالب كما قال أبو حاتم)⁽³⁾.

ثم يقول وهو يتحدث عن كيفية إخراج مسلم لأحاديث أبي الزبير المكي: (لكن لكل جواد كبرة ولكل عالم عثرة فإكثار مسلم من هذه النسخة جعله يخرج بعض مناكيرها وذلك مما عيب عليه وفضل به صحيح البخاري على صحيحه والله أعلم)⁽⁴⁾.

يقول ابن حجر رداً على مذهب ابن الصلاح في حمل روايات المدلسين في الصحيحين على السماع، بحجة أنهما ربما اطلعا على اتصالها في مواضع أخرى ما يلي:

(1) الخلف، روايات المدلسين في صحيح مسلم، ص 323.

(2) الجزائري، صالح بن سعيد عومار، التدليس أحكامه وآثاره النقدية، دار ابن حزم . بيروت . لبنان، ط1، 1422 هـ . 2002م، ص 305.

(3) صالح الجزائري، التدليس أحكامه وآثاره النقدية، ص 307.

(4) نفس المصدر، ص 317.

(أورد المصنف هذا القول، محتجاً به على قبول رواية المدلس إذا صرح، وهو يوهم أن الذي في الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة من حديث المدلسين مصرح في جميعه، وليس كذلك، بل في الصحيحين وغيرهما جملة كثيرة من أحاديث المدلسين بالعننة، وقد جزم المصنف في موضع آخر، وتبعه النووي وغيره، بأن ما كان في الصحيحين وغيرهما من الكتب الصحيحة عن المدلسين فهو محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى، وتوقف في ذلك من المتأخرين الإمام صدر الدين ابن المرحل، وقال في كتاب الإنصاف: "إن في النفس من هذا الاستثناء غصة، لأنها دعوى لا دليل عليها، ولا سيما أنا وجدنا كثيراً من الحفاظ يعلون أحاديث وقعت في الصحيحين، أو أحدهما، بتدليس رواتها" وكذا استشكل ذلك قبله العلامة ابن دقيق العيد، فقال: "لا بد من الثبات على طريقة واحدة، إما القبول مطلقاً في كل كتاب، أو الرد مطلقاً في كل كتاب، أما التفرقة بين ما في الصحيح من ذلك، وما خرج عنه، فغاية ما يوجه به أحد أمرين:

إما أن يدعى أن تلك الأحاديث عرف صاحب الصحيح صحة السماع فيها، قال وفي هذا إحالة على جهالة، وإثبات أمر بمجرد الاحتمال، وإما أن يدعى أن الإجماع على صحة ما في الكتابين، دليل على وقوع السماع في هذه الأحاديث، وإلا لكان أهل الإجماع مجمعين على الخطأ، وهو ممتنع.

قال لكن هذا يحتاج إلى إثبات الإجماع، الذي يمتنع أن يقع في نفس الأمر خلاف مقتضاه، قال وفي هذا عسر"..... وفي أسئلة الإمام تقي الدين السبكي للحافظ أبي الحجاج المزي: "وسألته عن ما وقع في الصحيحين من حديث المدلس معنعناً، هل نقول أنهما اطلعا على اتصالها ؟ فقال كذا يقولون، وما فيه إلا تحسين الظن بهما، وإلا ففيهما أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح "(1).

(1) العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر، (ت 852هـ)، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، ط1، 1404هـ . 1984م، 2/635.

ويمكن أن يقال جمعاً بين هذه الأقوال، وتقييداً لها:

أن أبا الزبير إذا روى حديثاً، وصرح فيه بالسماع، أو نقل تصريحه بالسماع من طريق آخر صحيح، أو كان لحديثه متابعة، أو شاهد صحيحان، أو كان مما رواه عنه الليث بن سعد عنه، عن جابر، فإنه يحتج بحديثه، وإلا فلا، مع ملاحظة أن أبا الزبير ثقة في نفسه، ولم يجرحه بعدالته إلا شعبة.

وأما حكم مروياته في الصحيحين، وهو مدلس، فإن البخاري لم يخرج له إلا حديث واحد مقروناً، وليس في الأصول، كما ذكر الذهبي⁽¹⁾.

وأما مروياته في صحيح مسلم، فله تسعون رواية صرح فيها بالسماع، ومائة وإحدى عشرة رواية عنعن فيها⁽²⁾.

وفي هذا الحديث قد عنعن أبو الزبير في جميع الطرق، ولم يرو هذا الحديث من طريق الليث عنه، عن جابر، وليس لأبي الزبير متابع، وليس للحديث شاهد آخر. قال ابن القطان عن مرويات أبي الزبير المكي: (كل ما لم يصرح فيه بسماعه من جابر أو لم يكن من رواية الليثي عنه فهو منقطع)⁽³⁾.

يقول عبد الرزاق الشاذلي: (والمدلس داخل في عموم قوله تعالى لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) وهو داخل في عموم قوله عليه السلام (من غشنا فليس منا) لأنه يوهم السامعين أن حديثه متصل وفيه انقطاع هذا إن دلس عن ثقة وأن من دلس خبره عن ضعيف يوهم أنه صحيح فهذا قد خان الله ورسوله)⁽⁴⁾.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 5/381.

(2) الخلف، روايات المدلسين في صحيح مسلم، ص 323.

(3) مغطاي، إكمال تهذيب الكمال، 10/337.

(4) الشاذلي، عبد الرزاق خليفة، ضوابط قبول عنعنة المدلس دراسة نظرية تطبيقية، جامعة الكويت . مجلس النشر العلمي، 2002م، ص54.

وقد بين الأستاذ سيد قطب أن هذه الآية نزلت في المنافقين الذين كانوا يتخلفون عن مشاركة الرسول عليه الإسلام في الغزو فإذا عاد اعتذروا له ومع ذلك أحبوا أن يحمدا بما لم يفعلوا⁽¹⁾.

وأرى أن المدلس إذا أسقط ضعيفاً بين ثقتين، ليحسن بذلك إسناده، ويحمد على هذا الإسناد، داخل في عموم هذه الآية الكريمة، إذ العبرة بعموم اللفظ، لا بخصوص السبب.

كما أن في الحديث ابن لهيعة متكلم في ضبطه كذلك.

قال ابن حجر عنه: (صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما وله في مسلم بعض شيء مقرون)⁽²⁾.

وقال الجوزجاني: (لا يتوقف على حديثه ولا ينبغي أن يحتج به)⁽³⁾.

ومن ذلك: اختلاط عبد الله بن لهيعة.

قال أبو زرعة: (كان لا يضبط)⁽⁴⁾.

هذا من حيث الإسناد، أما من حيث ألفاظ الحديث، فإنها لم تتفاوت تفاوتاً يفضي إلى تغير المعنى، إلا ما وجد عن الفاكهي فقط، فليس فيه قول الرسول: (أني أفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل) وقد تفرد في هذا اللفظ، عن يعقوب بن محمد الزهري، عمن هم أوثق منه، وقد تكلم في ضبط يعقوب.

قال ابن حجر: (صدوق كثير الوهم والرواية عن الضعفاء)⁽⁵⁾.

وقال أحمد: (ليس بشيء)⁽⁶⁾.

(1) قطب، سيد قطب، في ضلال القرآن، دار الشروق . القاهرة . مصر، ط2، 1423 هـ 2003 م، 542/1.

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، 417/1.

(3) الجوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السعدي، (ت259هـ)، تحقيق: السيد صبحي البدي السامرائي، مؤسسة الرسالة . بيروت . لبنان، ط1، 1985 م، ص274.

(4) أبو زرعة، عبد الرحمن بن عمرو الرازي، (ت281)، تاريخ أبي زرعة، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاي، جامعة بغداد، طبعة بغداد، 1973 م، ص176.

(5) العسقلاني، تقريب التهذيب، 387/2.

(6) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، 309/2.

ومما يدل الحديث كذلك، الكلام في عياض بن عبد الله، وهو مدار فرعي للحديث، وقد تابع ابن لهيعة.

قال ابن حجر: (فيه لين) ⁽¹⁾.

قال البخاري: (منكر الحديث) ⁽²⁾.

ومن كان هذا حاله، لا يعتمد على متابعتة.

4.3.1 مشكلة الحديث

يفهم من الحديث أن الرجل سأل الرسول بسؤال معين، لكن الإجابة عن مثل هذا السؤال . الذي سأل الرجل للرسول عليه السلام . لا تقتضي أن يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (إنني أفعل هذا أنا وهذه ثم نغتسل)، وما المقصود الذي لا يتم إلا بهذه الإجابة، ففي ذلك كشف لبعض خصوصيات الإنسان في علاقاته الزوجية، مع ما في ذلك من خروج عن الحياء الرفيع، فكيف إذا كان الأمر متعلقاً برسول الله صلى الله عليه وسلم، وكيف يشير الرسول عليه السلام إلى السيدة عائشة، وهي جالسة والسائل رجل.

كما أنه وعند استقراء أحاديث الطهارة، لم نجد أن الرسول كان يجيب السائلين بهذه الطريقة.

فعن أبي بن كعب، قال: (سألت رسول الله عن الرجل يصيب من المرأة ثم يكسل؟ فقال يغسل ما أصابه من المرأة ثم يتوضأ ويصلي)، وأمثلة هذا الحديث كثيرة في السنة.

وهذا الحديث أخرجه مسلم (ص187)، والبيهقي في السنن الكبرى (2/411)، وأبو عوانة في المستخرج (1/386).

فلم يضطر الرسول لأن ينادي على السيدة عائشة، ويجيبه بمثل ما أجاب الرجل، كما في حديث البحث.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 102/2.

(2) البخاري، التاريخ الكبير، 22/7.

5.3.1 أقوال العلماء في تأويل هذا الإشكال:

من خلال تتبعي لأقوال العلماء في تأويل هذا الإشكال، لم أجد من علماء مشكل الحديث من وقف على هذا الحديث، أو تكلم حوله، وأما شراح الحديث: فلم يتكلموا على هذا الحديث إلا من الجانب الفقهي، إلا أن الإمام النووي قد قال مجيباً على هذا الإشكال، بشكل مختصر، وغير مباشر، ودون قصد الحديث عنه كإشكال:

(فيه جواز ذكر مثل هذا بحضرة الزوجة إذا ترتبت عليه مصلحة ولم يحصل به أذى، وإنما قال النبي صلى الله عليه وسلم بهذه العبارة ليكون أوقع في نفسه، وفيه أن فعله صلى الله عليه وسلم للوجوب، ولولا ذلك لم يحصل جواب السائل) ⁽¹⁾.

ويجاب عن هذا التأويل:

بأنه كيف لا يحصل أذى بإجابة الرسول للرجل بهذه الطريقة، ألا يعتبر الطعن في الأدب النبوي من خلال هذا الحديث أذى، وأذى بليغ، ثم لو افترضنا أن الرجل جاء مجادلاً للرسول في مسألة الغسل بالإكسال، لسلم قول النووي، أنه لولا الإجابة بهذا الأسلوب، لم يحصل جواب للسائل.

ثم ما المصلحة التي تحصل بالإجابة بهذا الأسلوب، ولا تحصل بالإجابة المجردة عن الإشارة. وممن حاول تأويل هذا الحديث بعض المعاصرين، من خلال فتاواهم على شبكة الإنترنت، لكنها لم تتجاوز ما قاله النووي، بالرغم من اعترافهم بأن هذا الحديث لا يخلو من مقال، وأن مسلم أخرجه في الشواهد، وليس في الأصول.

قال الإمام الألباني:

(ضعيف.....عن عائشة زوج النبي عليه السلام قالت إن رجلاً سأل رسول الله عليه الصلاة والسلام عن الرجل يجمع أهله ثم يكسل هل عليهما الغسل وعائشة جالسة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إنني لأفعل ذلك أنا وهذه ثم نغتسل يعني الجماع بدون إنزال (ضعيف مرفوعاً) وله شاهد من طريق أخرى عن عائشة رضي الله

(1) الألباني، محمد ناصر الدين، السلسلة الضعيفة، (ت1420هـ)، مكتبة المعارف . الرياض .
السعودية، 213/1.

عنها أنها سئلت عن الرجل يجامع ولا ينزل؟ فقالت: فعلت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فاغتسلنا منه جميعاً. وسنده صحيح⁽¹⁾.

لكن الشاهد الذي أورده الألباني، ليس فيه إشكال، فلعل السائل كان امرأة. علماً بأن الإمام مسلم أخرج هذا الحديث في نهاية الباب على سبيل الاستشهاد.

4.1 من يسبق الإمام في الصلاة

1.4.1 نص الحديث

قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى:

حدثنا خلف بن هشام وأبو الربيع الزهراني وقتيبة بن سعيد كلهم عن حماد - قال خلف حدثنا حماد بن زيد عن محمد بن زياد حدثنا أبو هريرة قال: قال محمد صلى الله عليه وسلم:

(أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس حمار).

وفي رواية قال حدثنا عمرو الناقد وزهير بن حرب قالوا حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن يونس عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:

(ما يأمن الذي يرفع رأسه في صلاته قبل الإمام أن يحول الله صورته في صورة حمار).

2.4.1 تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (ص 217)، عن خلف بن هشام، وأبو الربيع الزهراني، وقتيبة بن سعيد، وأخرجه الترمذي في الجامع (275/2)، وقال في آخره: (حديث حسن صحيح)، والنسائي في السنن الصغرى: (ص 114)، كلاهما (الترمذي، والنسائي)، عن قتيبة بن سعيد، وأخرجه ابن ماجه في السنن (ص 166)، عن سويد بن سعيد، وحميد بن مسعدة، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (57/3)، كما

(1) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، 42/4.

أخرجه ابن حبان في صحيحه: (23/4)، عن عمران بن موسى، عن عبيد الله القواريري، وإبراهيم الشافعي، ومحمد بن عبيد، وشيبان بن فروخ، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (133/2)، وفي الصغرى (162/1) عن أبي محمد بن يوسف الأصبهاني، عن أبي سعيد بن الأعرابي، عن الهيثم بن سهل التستري، كلهم: (خلف، وأبو الربيع، وقتيبة، والهيثم، وابن عبيد، وشيبان، وإبراهيم، وعبيد الله، وسويد، وحמיד، وابن خزيمة) عن حماد بن زيد.

وأخرجه ابن الجعد في مسنده (547/1)، عن يعقوب بن إبراهيم العبدى، وأخرجه مسلم في صحيحه (ص217) عن عمرو الناقد، وزهير بن حرب، ثلاثتهم (يعقوب، وعمرو، وزهير) عن ابن عليه، وأخرجه أبو عوانة في المستخرج (462/1) عن يزيد بن سنان، عن محبوب بن الحسن، كلاهما (ابن عليه، ومحبوب) عن يونس بن عبيد. وأخرجه مسلم في صحيحه (ص217) عن عبد الرحمن بن سلام الجمحي، وعبد الرحمن بن الربيع بن مسلم، وأخرجه أبو عوانة في المستخرج (462/1)، عن الفضل بن الحباب، عن عبد الرحمن بن الربيع، كلاهما: (عبد الرحمن بن سلام، وعبد الرحمن بن الربيع) عن الربيع بن مسلم.

وأخرجه الطيالسي في مسنده (213/4)، وأبو عوانة في المستخرج (462/1) عن يونس بن حبيب 14، والبيهقي في السنن الكبرى (133/1) عن أبي عبد الله الحافظ، وأبي أحمد المهرجاني، كلاهما عن محمد بن يعقوب، عن علي بن الحسن الهلالي، عن عبد الملك بن إبراهيم، ثلاثتهم: (الطيالسي، ويونس، وعبد الملك) عن أبي داود. وأخرجه أحمد في المسند (133/16)، ومسلم في صحيحه (ص217) عن ابن أبي شيبة، كلاهما (أحمد، وابن أبي شيبة) عن وكيع.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (225/2).

وأخرجه أحمد في المسند (95/16) عن عبد الرحمن.

أربعتهم: (أبو داود، ووكيع، وابن أبي شيبة، وعبد الرحمن) عن حماد بن سلمة.

وأخرجه أبو عوانة في المستخرج، عن محمد بن عقيل، عن حفص بن عبد الله،

عن إبراهيم بن طهمان، عن أيوب بن أبي تميمة.

وأخرجه في نفس الباب (461/1)، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن جعفر بن مهران، عن شعيب بن الحباب.

وأخرجه البيهقي في الكبرى (133/1)، عن أبي عبد الله الحافظ، وأبي أحمد المهرجاني، كلاهما عن محمد بن يعقوب، عن علي بن الحسن الهلالي، عن عبد الملك بن إبراهيم، عن إبراهيم بن طهمان.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (23/4)، عن الهيثم بن خلف الدوري، عن الربيع بن ثعلب، عن أبي إسماعيل المؤدب، عن محمد بن ميسرة، إلا أنه قال (رأس كلب).
وأخرجه أبو عوانة في المستخرج (461/1)، عن عبد الوارث، عن عباد بن منصور.

وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (7/3)، عن أبي عبد الله الحافظ، عن محمد بن يعقوب، عن إبراهيم بن مرزوق، عن بشر بن عمر الزهراني.
وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (141/2)، عن أحمد بن محمد بن مكي، عن أبي حسان البصري، عن محمد بن الحسن، عن عبيد الله بن عبد الرحمن، عن مصعب بن ماهان عن سفیان الثوري، عن إبراهيم بن أدهم.
وأخرجه الطبراني في الأوسط (328/3)، والمعجم الصغير (110/1) عن بشران الموصلي عن غسان بن الربيع عن ثابت بن يزيد عن الحسن بن جعفر.
وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (47/3)، عن أبي الطاهر، عن أبي بكر، عن أحمد بن عبده.

وأخرجه الطيالسي في المسند (213/4)، عن أبي داود، وأخرجه ابن الجعد في مسنده (547/4)، عن جده، وأبو نعيم في حلية الأولياء (164/7)، عن علي بن محمد بن إسماعيل، عن الخضر بن داود، عن ابن عرفة، كلاهما (جد ابن الجعد، وابن عرفة) عن هشيم.

وأخرجه ابن راهويه في المسند (138/1)، وأخرجه أحمد في المسند: (545/15)، كلاهما (إسحاق، وأحمد) عن محمد بن جعفر، وأخرجه أحمد في المسند 33، والبخاري في صحيحه (ص 83)، كلاهما (البخاري، وأحمد) عن حجاج بن منهال، وأخرجه أحمد في المسند عن يزيد (321/16).

وأخرجه الدارمي في السنن (302/1)، عن أبي النضر، وابن الجارود في المنتقى (ص89) عن الدارمي، وأبو عوانة في المستخرج (461/1) عن الصنعاني، كلاهما (الدارمي، والصنعاني) عن أبي النضر.

وأخرجه مسلم في صحيحه (ص217)، عن عبيد الله بن معاذ، عن معاذ العنبري، وأخرجه أبو داود في السنن (166/1)، عن حفص بن عمر 40.

وأخرجه أبو عوانة في المستخرج (461/1)، وأبو نعيم في الحلية: (164/7) عن عبد الله بن جعفر، كلاهما (أبي عوانة، وعبد الله) عن يونس بن حبيب، عن أبي داود، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (133/1) عن أبي عبد الله الحافظ، وأبي أحمد المهرجاني، كلاهما عن محمد بن يعقوب، عن علي بن الحسن الهاللي، عن عبد الملك بن إبراهيم.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (164/7)، عن سليمان بن أحمد، عن جعفر القلانسي، عن آدم.

وأخرجه أبو عوانة في المستخرج (461/1)، عن أبي داود، عن أبي زيد الهروي. كلهم (أبو داود، وهشيم، ومحمد بن جعفر، وحجاج، ويزيد، وأبو النضر، ومعاذ، وحفص، وعبد الملك، وآدم، وأبو زيد) عن **شعبة**.

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (373/2)، وأخرجه أحمد في المسند (100/13)، وأخرجه أبو عوانة في المستخرج (462/1)، عن إسحاق الدبري، كلاهما (إسحاق، وأحمد) عن عبد الرزاق، وأخرجه أحمد في المسند (500/12)، عن عبد الأعلى، كلاهما (عبد الأعلى، وعبد الرزاق) عن **معمر**.

كلهم (حماد بن زيد، ويونس، والربيع، وحماد بن زيد، وأيوب، وشعيب، وابن طهمان، ومحمد بن ميسرة، وعباد، وبشر، وابن أدهم، والحسن، وأحمد بن عبدة، وشعبة، ومعمر) عن **محمد بن زياد**.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (315/3)، عن إبراهيم بن معمر، عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن خالد الوهبي، عن محمد بن عمرو، عن **أبي سلمة**.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (488/4)، وفي السنن الكبرى عن أبي الحسن العلوي، عن أبي حامد بن الشرقي، عن محمد بن عقيل، عن حفص بن عبد الله، عن إبراهيم بن طهمان، عن أيوب بن أبي تميمة، عن محمد بن سيرين (134/1). ثلاثتهم (محمد بن زياد، وأبي سلمة، ومحمد بن سيرين) عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

3.4.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات

هذا الحديث مداره على محمد بن زياد الجمحي، عن أبي هريرة، وعنه تفرعت الطرق وكثرت.

فأما محمد بن زياد فهو ثقة، قال عنه ابن حجر: (ثقة ثبت ربما أرسل) ⁽¹⁾. وقال أبو حاتم: (محلّه الصدق) ⁽²⁾. ذكره ابن حبان في الثقات ⁽³⁾.

وأما تلاميذه الذين روى هذا الحديث، فهم ثقات بالجملة، والمتكلم فيه منهم كعباد بن منصور، فإن حديثه ينجر بكثرة المتابعات.

وأما طريقي أبي سلمة، ومحمد بن سيرين، وقد تابعا محمد بن زياد، فهذا مما يزيد الحديث قوة، خاصة أنه ليس فيهما من هو شديد الضعف، لذلك فالحديث صحيح، وحسبنا قول الترمذي بعد أن ساق الحديث:

(حديث حسن صحيح وهي عبارة تعني أن الحديث قد بلغ أعلى درجات الصحة).

ومن الأمور التي تتفرع عن التخريج، وتوائم النقد، المقارنة بين الروايات وذلك لبيان اللفظ الأقرب لما صدر عن الرسول صلى الله عليه وسلم، إلا أن التفاوت بين روايات الحديث، منه ما يكون مؤثراً، وقد ينبني عليه حكم ما، وهو الذي يتوقف عنده العلماء طويلاً، ومنه ما لا يكون مؤثراً، لا يخرج عن كونه نتاجاً للرواية بالمعنى وإن كان إمارة على خفة الضبط لكنه أخف من الأول.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 171/2.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 257/7.

(3) البستي، الثقات، 372/5.

واختلاف ألفاظ الرواة في هذا الحديث، هو من النوع الثاني الذي لا يؤثر، ولا يترتب عليه حكم، إلا ما رواه ابن حبان (23/4)، حيث انفرد برواية لم يروها غيره، وهي: (أما يخشى الذي يرفع رأسه قبل الإمام أن يحول الله رأسه رأس الكلب)، وهذا اللفظ مما يغير معنى الحديث، ويشعر بخفة الضبط من رواية هذا الطريق، أو بعضهم. وعند النظر في رجال هذا الإسناد، نجد منهم إبراهيم بن سليمان المؤدب، قال عنه ابن حجر:

(صدوق يغرب) (1).

والإغراب يعني عند المحدثين، تفرد الراوي عن الثقات بما لا يعرف. كما أن فيه محمد بن ميسره، قال ابن حجر: (صدوق يخطئ) (2). فإذا أضيف إلى ذلك تفرد ابن حبان في رواية هذا اللفظ عن غيره، تبين أن الحديث لا يصح من هذا الطريق.

بالرغم من أن التفاوت في ألفاظ هذا الحديث ليس مما له أثر على المعنى، فإنه من المناسب محاولة معرفة أقرب لفظ لما صدر عن الرسول، فمن المصنفين من روى لفظ (رأسه رأس حمار)، ومنهم من روى (صورته صورة حمار)، ومنهم من دمج اللفظين معاً، ومنهم من زاد لفظ (والإمام ساجد)، وبعضهم أورد في مصنفه أكثر من لفظ.

وجميع الطرق التي نقلت بها هذه الألفاظ صحيحة، لذا من الصعب الترجيح بينها، خاصة مع ضعف الأثر المترتب على التفاوت في ألفاظها. وهذا التفاوت لا أثر له، إلا أن أكثر ما روي من هذه الألفاظ، هو اللفظ الأول (رأسه رأس حمار)، ولعله هو الأقرب للفظ النبوي، كما أنه هو الأجمع من حيث المعنى.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 50/1.

(2) المصدر نفسه، 164/2.

قال الإمام العيني:

(والظاهر أن هذا الاختلاف من اختلاف تعدد القضية، ورواة الرأس أكثر، وعليه العدة، وقال عياض هذه الروايات متفقة، لأن الوجه في الرأس، ومعظم الصورة فيه، وفيه نظر، لأن الوجه خلاف الرأس لغة وشرعا) (1).

4.4.1 مشكلة الحديث

يفيد ظاهر الحديث، أن من سبق الإمام في الركوع، حول الله رأسه رأس حمار، وهذا ما لم نشاهده على من يسبق إمامه في الصلاة، وكثير من الناس من يفعل ذلك، بل ولم نسمع أن مثل ذلك حصل في التاريخ الإسلامي. فما المراد بتحول رأس من يسبق الإمام إلى رأس حمار، أو صورته؟ وكيف يمكن فهم هذا الحديث، الذي يناقض ظاهره الواقع؟ هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، رب قائل يقول: تحول رأس المصلي رأس حمار مسخاً، والمسخ لا يجوز في الأمة الإسلامية، فكيف يفهم ذلك في ضوء هذا الحديث؟

5.4.1 تأويلات العلماء لهذا الحديث

للعلماء عدة تأويلات لمعنى التحول الوارد في الحديث:
التأويل الأول: أن هذا محمول على المجاز، فوصف الرسول من يسبق الإمام في الركوع بالحمار، بجامع البلادة بينهما، وأن حمله على الحقيقة لا يجوز، لأن ذلك مسخ، والمسخ منفي عن أمة محمد.
وقد قال بهذا القول ابن دقيق العيد (2)، وابن الجوزي (3).

(1) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 212/1.

(2) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 223/2.

(3) ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن، (ت592هـ)، كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسن البواب، دار الوطن . الرياض . السعودية، 1418هـ . 199م، 987/1.

التأويل الثاني: أن هذا محمول على الحقيقة، وإن قل وقوعه، مستدلين بأحاديث المسخ في آخر الزمان، وقد قال به ابن بزيمة⁽¹⁾، والشوكاني⁽²⁾، والمناوي⁽³⁾، والمباركفوري وقد استدلل أي المباركفوري على إمكان ذلك، بما ورد، بأن محدث كان يحدث الناس من وراء ستر، لأن رأسه تحول إلى رأس حمار، بمسابقته للإمام في الصلاة⁽⁴⁾، وقد أنكروا حمل المراد على المجاز، لأنه ورد في رواية ابن حبان (رأس كلب)، فانتفى بذلك المجاز بالبلادة.

وقد قال العيني رداً على من زعم استحالة وقوع المسخ في أمة محمد: (في كلامهما إن المسخ لا يجوز في هذه الأمة، وإن المسخ فيها مأمون نظر، وقد روي وقوع ذلك في آخر الزمان عن جماعة من الصحابة، فرواه الترمذي من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها، قالت: قال رسول الله: يكون في آخر هذه الأمة خسف ومسح وقذف الحديث، وروي أيضاً عن علي، وأبي هريرة، وعمران بن حصين، وروى ابن ماجه من حديث ابن مسعود، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو، وسهل بن سعد، وروى أحمد، والطبراني، من حديث أبي أمامة، وروى عبد الله بن أحمد في (زوائد المسند) من حديث عبادة بن الصامت، وابن عباس، وروى أبو يعلى، والبزار من حديث أنس، وروى الطبراني أيضاً من حديث عبد الله بن بشر، وسعيد بن أبي راشد، وروى الطبراني أيضاً في (الصغير) من حديث أبي سعيد الخدري، وابن عباس أيضاً، ولكن أسانيدها لا تخلو من مقال)⁽⁵⁾.

(1) العسقلاني، فتح الباري، 223/2.

(2) الشوكاني، نيل الأوطار من حديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار، 172/3.

(3) المناوي، عبد الرؤوف بن تاج العارفين الشافعي، (ت1031هـ)، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى . مصر، 166/2.

(4) المباركفوري، تحفة الأحوذ في شرح جامع الترمذي، 152/3.

(5) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 218/1.

التأويل الثالث: أن هذه العقوبة قد تقع في الدنيا، وقد تقع في الآخرة، وقد تلغى بعفو الله ورحمته، لأن أمثال هذه العقوبات كثير، وقد ذكرها الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد قال بذلك الكلابذي⁽¹⁾.

والذي أراه أن هذا الحديث محمول على أحد أمرين:
إما أن الرسول عليه السلام ساق ذلك لمجرد التهديد والوعيد، لا أن ذلك يحصل على الحقيقة، وذلك بقرينة الاحتمال الواردة في الحديث، فلو أراد الرسول الحقيقة لم يقل (أما يخشى)، ثم لماذا خصت هذه المعصية بهذا النوع من العقوبة، مع أن كثير من المعاصي أشد منها.

وإما أن تكون هذه العقوبة واقعة يوم القيامة، وفي القرآن الكريم، ما يفيد بأن كثيراً من الناس يوم القيامة يعاقبون بما يدل على معصيتهم منها:
قوله تعالى: (يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ). سورة القلم آية رقم 42.

قال الإمام النسفي في التفسير:
("وَيُدْعَوْنَ" أي الكفار ثمة إلى السُّجُودِ لا تكليف ولكن توبيخاً على تركهم السجود في الدنيا "فَلَا يَسْتَطِيعُونَ" ذلك لأن ظهورهم تصير كصياصي البقر لا تنثني عند الخفض والرفع)⁽²⁾.

أما استدلال المباركفوري بقصة المحدث السابقة الذكر على حمل الحديث على الظاهر، فهي قصة غير مسندة، وعلى فرض صحتها، فهي مردودة من جهة المنطق، فلو حصل ذلك مع هذا المحدث لما تجرأ على تحديث الناس بعد ما جرى له، ولو صح حمل الحديث على الحقيقة، لكانت هذه العقوبة حاصلة لكثير من المسلمين،

(1) الكلابذي، أبو بكر محمد بن إسحاق البخاري، (ت380هـ)، بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، تحقيق: محمد حسن إسماعيل وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، ط1، 1420هـ . 1999م، 987/1.

(2) النسفي، أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد، (ت710هـ)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: مروان محمد الشعار، دار النفائس . بيروت . لبنان، 113/4.

خاصة في العصور الأخيرة التي ابتعد فيها الناس عن التطبيق السليم لأعمال وحركات الصلاة.

وأما دعوى إمكان وقوع المسخ في هذه الأمة بأحاديث الفتن، فأرى أن ذلك خاص بآخر الزمان، عند اشتداد الفتن، وتغير بعض السنن الإلهية المألوفة، ووقوع الناس في معاصي عظيمة، جداً يستحقون لأجلها مثل هذه العقوبة الربانية، فلا يقاس هذا الحديث على أحاديث آخر الزمان لعمومه، والمجال يضيق هنا للخوض في مسألة المسخ، وأما المراد بمسخ بني إسرائيل في القرآن الكريم، فهذا بحث آخر.

وأما حمل الحديث على المجاز بجامع البلادة بين الحمار، وبين من يسبق الإمام في الصلاة، فأرى أن البلادة غير مطلقة في كل من يسبق الإمام في الصلاة، فقد يكون سبقه للإمام عن جهل، أو سهواً، والله أعلم.

5.1 ما يقطع الصلاة

1.5.1 نص الحديث

قال الإمام مسلم رحمه الله:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا إسماعيل ابن علي ح قال وحدثني زهير بن حرب حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن يونس عن حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستتره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل فإنه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود). قلت يا أبا ذر ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر من الكلب الأصفر قال يا ابن أخي سألت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كما سألتني فقال الكلب الأسود شيطان).

وللحديث شواهد عن أبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن مغفل والحكم بن عمرو الغفاري وأنس بن مالك رضي الله عنهم.

2.5.1 تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (ص242) عن محمد بن المثني، ومحمد بن بشار1، وأخرجه ابن ماجه في السنن (ص164)، وابن خزيمة في الصحيح (21/2)، كلاهما (ابن ماجه، وابن خزيمة)، عن محمد بن بشار، كلاهما (محمد بن المثني، ومحمد بشار)، عن محمد بن جعفر.

وأخرجه أبو عوانه في المستخرج (386/1)، عن يوسف بن مسلم، عن حجاج. وأخرجه الطيالسي في المسند (362/1)، وأخرجه أبو عوانه في المستخرج (386/1)، عن عمار بن رجاء، وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (199/3)، عن ابن فورك، عن عبد الله بن جعفر، عن يونس بن حبيب، ثلاثتهم (الطيالسي، وعمار، ويونس) عن أبي داود الطيالسي. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (388/2)، عن أبي الحسن القطان، عن عثمان السماك، عن محمد بن المنادي، عن شعبة بن سوار.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (53/4)، عن الفضل بن الحباب، عن محمد بن كثير.

وأخرجه أبو داود في السنن (184/1)، عن حفص بن عمر. وأخرجه أحمد في المسند (250/35) عن عفان. وأخرجه أبو عوانه في المستخرج (385/1)، عن أبي أمية، عن أبي الوليد. كلهم (محمد بن جعفر، وحجاج، وأبو داود، وشعبة، ومحمد بن كثير، وحفص، وعفان، وأبو الوليد) عن شعبة.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (315/1)، عن أبي بكر، وأخرجه أحمد في المسند (335/35)، وأخرجه مسلم في صحيحه (ص241)، عن ابن أبي شيبة، وزهير بن حرب15، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (20/2)، عن أبي الطاهر، عن يعقوب الدورقي.

خمسهم (ابن أبي شيبة، وزهير، وأحمد، ويعقوب، وأبو بكر) عن ابن عليه. وأخرجه الترمذي في الجامع (161/2)، عن أحمد بن منيع، وأخرجه أبو عوانه في المستخرج (385/1) عن ابن أبي ميسرة18، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار

(458/1)، عن صالح بن عبد الرحمن، كلاهما (ابن أبي ميسرة، وصالح) عن سعيد بن منصور، كلاهما (أحمد، وسعيد) عن هشيم.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (21/2)، عن أحمد بن منيع، عن هشام، وأخرجه في نفس الباب، عن نصر بن مرزوق، عن أسد بن موسى، عن حماد بن سلمة، وفي نفس الباب عن زياد بن يحيى، عن بشر بن المفضل.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (218/1)، عن عمرو بن علي، عن يزيد.

كلهم (ابن عليه، وهشام، وهشيم، وحماد، وبشر، ويزيد) عن **يونس بن عبيد**.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (21/2) عن أبي الطاهر، عن سالم بن نوح، عن هلال بن بشر، عن **عثمان بن عامر**، وكذلك عن نصر بن مرزوق، عن أسد بن موسى، عن حماد بن سلمة، عن **أيوب**، وأخرجه عن نصر بن مرزوق، عن أسد بن موسى، عن حماد بن سلمة، عن **حبيب بن الشهيد**، وكذلك عن الدورقي، عن المعتمر بن سليمان، عن **أبي الزناد**، وكذا عن أبي الطاهر، عن أبي بكر، عن محمد بن الوليد، عن عبد الأعلى الشامي، عن **هشام**.

وأخرجه أبو نعيم في الحلية (132/6)، عن أحمد بن عبيد الله، عن عبد الله بن وهب، عن أبي عمير النحاس، عن ضمرة، عن ابن شاذب، عن **مطر الوراق**.

أخرجه الطبراني في المعجم الصغير (182/1) عن طاهر العلوي، عن عبد الله بن ميسرة، عن عبد المجيد بن عبد العزيز، عن ابن جريج، عن **قيس بن سعد**.

وأخرجه مسلم في صحيحه (ص 242) عن إسحاق بن إبراهيم، عن وهب بن جرير، عن **جرير بن حازم**.

وأخرجه مسلم في صحيحه (ص 242) عن شيبان بن فروخ، وأخرجه أبو عوانه في المستخرج (386/1) عن يزيد بن سنان، عن عبد الله بن حمران، وأخرجه البغوي في شرح السنة (462/2)، عن عمر بن عبد العزيز، عن القاسم بن جعفر، عن أبي علي اللؤلؤي، عن أبي داود، عن حفص بن عمر، عن **شعبة**.

ثلاثتهم (شيبان، وعبد الله، وشعبة) عن **سليمان بن المغيرة**.

وأخرجه الترمذي في الجامع (261/2) عن أحمد بن منيع، وأخرجه أبو عوانه في المستخرج (385/1) عن ابن أبي ميسرة، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار

(458/1)، عن صالح بن عبد الرحمن، كلاهما (ابن أبي مسيرة، وصالح) عن سعيد بن منصور، كلاهما (أحمد، وسعيد) عن هشيم.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (20/1)، عن أحمد بن منيع، عن هشام. كلاهما (هشام، وهشيم) عن منصور بن زاذان. وأخرجه مسلم في صحيحه (ص 242) عن يوسف بن حماد، عن زياد البكائي، عن عاصم الأحول.

وأخرجه مسلم في صحيحه (ص 242) عن إسحاق بن إبراهيم، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (54/4) عن محمد بن الحسن بن قتيبة، عن ابن أبي السري، كلاهما: (إسحاق، وابن السري) عن معتمر بن سليمان، عن سلم بن أبي الذيال. كلهم (شعبة، ويونس، وعثمان، وأيوب، وحبيب، وأبو الزناد، وهشام، ومطر، وقيس، وجريز، وسليمان، ومنصور، وعاصم، وسلم) عن حميد بن هلال.

وأخرجه البزار في مسنده (359/9) عن الجراح بن مخلد، عن عبيد الله بن عبد المجيد، عن سعيد بن أبي الحسن.

كلاهما (حميد، وسعيد) عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً.

أخرجه أحمد في المسند (303/35) عن بهز، وأخرجه أبو داود في السنن (184/1) عن ابن كثير، وعبد السلام بن مطهر، وابن حبان في صحيحه (52/4) عن أحمد بن محمد بن الحسين، والبيهقي في السنن الكبرى (388/2) عن أبي عبد الله الحافظ، عن محمد بن صالح، عن أحمد بن النضر، كلاهما (أحمد بن محمد، وأحمد بن النضر) عن شيبان بن فروخ.

أربعتهم (بهز، وابن كثير، وعبد السلام، وشيبان) عن سليمان بن المغيرة. وأخرجه الدارمي في السنن (ص 182) عن أبي الوليد، وهمام، كلاهما عن شعبة. وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (21/2) عن زياد بن يحيى، عن سهل بن أسلم. وأخرجه ابن حبان في صحيحه (52/4) عن عبد الله بن صالح، عن عبد الله الأذرمي، عن عبد الوهاب بن عطاء، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (169/8) عن الحسن بن ذكوان.

وأخرجه في الكتاب نفسه (244/6) عن أحمد الوكيعي، عن إبراهيم الوكيعي، عن
أزهر بن القاسم، عن هشام الدستوائي.

كلهم (سليمان، وشعبة، وسهل، وقتادة، والحسن، وهشام) عن حميد بن هلال،
عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر موقوفاً.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (169/8)، وابن ماجه في السنن (ص164)
عن زيد بن أخرج، كلاهما (إسحاق، وزيد) عن معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن
قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام.

وأخرجه مسلم في صحيحه (ص242)، و البيهقي في السنن الكبرى (389/2) عن
أبي الطاهر، عن أبي صالح، عن يحيى القاضي، عن أحمد بن سلمة، كلاهما (مسلم،
وأحمد بن سلمة) عن إسحاق بن إبراهيم، وأخرجه إسحاق بن راهويه (169/8)، وابن
حبان في صحيحه (52/4)، ثلاثتهم (إسحاق بن إبراهيم، وإسحاق بن راهويه وابن
حبان) عن المخزومي، عن عبد الواحد بن زياد، عن عبيد الله بن يزيد بن الأصم، عن
يزيد بن الأصم.

كلاهما (يزيد، وسعد) عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم « يقطع
الصلاة المرأة والحصار والكلب ويقى ذلك مثل مؤخرة الرجل).

وأخرجه أحمد في المسند (296/15) عن إسماعيل عن قتادة زرارة بن أبي
أوفى، عن أبي هريرة موقوفاً بنحوه.

وأخرجه أحمد في المسند (393/5)، وابن ماجه في السنن (ص164) عن أبي
بكر بن خالد، وأبو داود في السنن (184/1) عن مسدد، والنسائي في السنن الكبرى
(272/1) عن عمرو بن علي، وابن خزيمة في صحيحه (22/2) عن أبي بكر، وابن
حبان في صحيحه (53/4) عن محمد بن عبد الرحمن، كلاهما (أبي بكر، ومحمد)
عن عبد الله بن هاشم، والبيهقي في السنن الكبرى (389/2) عن عمر بن عبد العزيز،
عن علي بن الفضل، عن محمد بن عقيل، عن أبي شعيب، عن علي بن المديني.
كلهم (أحمد، وأبو بكر، ومسدد، وعمرو، وعبد الله، وابن المديني) عن يحيى بن
سعيد، عن شعبة.

وأخرجه النسائي في الكبرى (272/1) عن عمرو بن علي، عن يحيى بن سعيد، عن هشام موقوفاً على ابن عباس، كلاهما (شعبة، وهشام) عن قتادة، عن جابر بن زيد.

وأخرجه عبد بن حميد في المسند (450/1)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (458/1) عن أبي داود، عن المقدمي، والبيهقي في السنن الكبرى (389/2) عن أبي عبد الله الحافظ، عن أبي سعيد بن عمرو، عن أبي العباس الأصم، عن عباس الدوري، عن علي بن بحر، وفي نفس الباب (390/2) عن أبي علي الروذباري، عن محمد بن بكر، عن أبي داود، وأخرجه أبو داود في السنن (184/1) عن محمد بن اسماعيل البصري، أربعتهم (عبد بن حميد، والمقدمي، وعلي، ومحمد) عن معاذ بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن يحيى بن كثير، عن عكرمة.

كلاهما (جابر، وعكرمة) عن ابن عباس، إلا أنه جاء في رواية جابر قول قتادة: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ زَيْدٍ، يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، -رَفَعَهُ شُعْبَةُ- قَالَ " يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ وَالْكَلْبُ".

وجاء في رواية عكرمة عند أبي داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبَصْرِيُّ، حَدَّثَنَا مُعَاذٌ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ أَحْسَبُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ " إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى غَيْرِ سِتْرَةٍ فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْكَلْبُ وَالْحِمَارُ وَالْخَنْزِيرُ وَالْيَهُودِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ وَالْمَرْأَةُ وَيُجْزَى عَنْهُ إِذَا مَرُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى قَذْفَةٍ بِحَجَرٍ".

وأخرجه أحمد في المسند: (352/27) عن محمد بن جعفر، وعبد الأعلى، وكذا أخرجه أحمد (182/34)، وابن ماجه في السنن (ص164) عن جميل بن الحسن، كلاهما (أحمد وجميل)، وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (358/1) عن أحمد بن داود، عن مسدد، عن معاذ بن معاذ، ثلاثتهم (محمد، وعبد الأعلى، ومعاذ) عن سعيد بن أبي عروبة، كلاهما: (سعيد، وابن أبي عروبة) عن قتادة، عن الحسن، عن عبد الله بن مغفل، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال (يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب). وأخرجه الطبراني في الكبير (211/3) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل،

ومحمد بن عبد الله الحضرمي، عن المقدمي، عن عمرو بن رديح، عن حوشب، عن الحسن، عن الحكم بن عمرو الغفاري، عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه. وأخرجه البزار في المسند (149/3) عن الحارث بن أبي أسامة، عن يعلى بن عباد، عن عبد الحكم القسلي، عن أنس بن مالك، عن النبي عليه السلام.

3.5.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات

هذا الحديث مداره على حميد بن هلال، عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذر، وعن حميد تفرعت الطرق وكثرت، ولحديث أبي ذر شواهد عن أبي هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن مغفل، والحكم بن عمرو الغفاري، وأنس بن مالك. فأما حميد فقد قال فيه ابن حجر:

(ثقة عالم توقف فيه ابن سيرين لدخوله عمل السلطان)⁽¹⁾.

وأما عبد الله بن الصامت فتحة كذلك، قال العجلي: (بصري تابعي ثقة)⁽²⁾.

لكن في الحديث تعارض واضطراب، فقد روي عن حميد، عن عبد الله بن الصامت مرفوعاً من طرق، وموقوفاً من طرق أخرى، والتعارض بين الرفع والوقف علة من العلل التي يعمل بها الحديث، خاصة وأن كل من شعبة، وسليمان بن المغيرة، وهشام الدستوائي، رووا هذا الحديث على الوجهين، وهذا تعارض ظاهر. لكن، بالرغم من هذه العلة، فإن الحديث عن أبي ذر يبقى صحيحاً بكثرة الشواهد. وأما حديث أبي هريرة، فاختلف فيه بين الرفع والوقف كذلك، وفي طرقهما من تكلم فيه.

فأما رواية الرفع، فقد انتهت الطرق فيها إلى مدارين فرعيين:

أحدهما: المخزومي عن عبد الواحد بن زياد، عن عبيد الله بن يزيد بن الأصم، عن أبيه، عن أبي هريرة، وعن المخزومي تفرعت الطرق، وقد تكلم في عبيد الله بن الأصم، قال ابن حجر عنه: (مقبول)⁽³⁾.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 202/1.

(2) العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله العجلي، (ت261هـ)، تاريخ الثقات، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت. لبنان، ط1، 1984م، ص 262.

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، 495/1.

والمقبول عند ابن حجر إذا لم يتابع كان لين الحديث، وليس لعبيد الله متابع عن يزيد بن الأصم في هذا الحديث، فحكم بتلينه.

والثاني: معاذ بن هشام الدستوائي عن أبيه، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن سعد بن هشام، عن أبي هريرة،

لكن معاذ بن هشام الدستوائي متكلم فيه.

قال ابن معين: (صدوق وليس بحجة) (1).

وقال ابن حجر: (صدوق ربما وهم) (2).

كما أن فيه قتادة إمام كبير ثقة لكنه مدلس، وهنا لا بد من الوقوف على حال قتادة في ميزان الجرح والتعديل، فقد اختلف فيه على مذاهب، خاصة في ضوء ما يعرف عنه من التدليس:

المذهب الأول: أنه ثقة، قال بذلك ابن حجر (3)، وابن معين، وأبي حاتم (4)، وابن حبان (5)، وابن سعد (6)، والذهبي (7).

المذهب الثاني: الذين جرحوه، أذكر الجرح وأنسبه:

1. أنه كان يقول بالقدر، وإليه ذهب ابن سعد (8)، والذهبي (9)، وابن المديني، وطاووس (10)، وقال العجلي: (أنه كان لا يدعو إليه ولا يتكلم فيه) (11).

(1) الغطفاني، تاريخ ابن معين برواية الدوري، 572/2.

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، 263/2.

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، 130/2.

(4) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، 396/2.

(5) البستي، محمد بن حبان بن أحمد، معرفة التابعين من الثقات، (ت354هـ)، تحقيق: عطاء الله عبد الغفار وأبو مطيع السندي، مكتبة أضواء السلف . الرياض . السعودية، ط1422هـ . 2002م، ص276.

(6) ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد البغدادي، (ت230هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر . بيروت . لبنان، 1960م، 229/7.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 271/5.

(8) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 229/7.

(9) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 269/5.

(10) المزي، تهذيب الكمال، 541/4.

(11) العجلي، تاريخ الثقات، ص389.

2. أنه حدث عن بعض من لم يسمع منهم، وإليه ذهب محقق كتاب الكاشف فيمن له رواية في الكتب التسعة⁽¹⁾.

وقد نقل المزي عن أحمد عدد لا بأس به من الرواة لم يسمع منهم قتادة، وكأنه كان يحدث عنهم، وقد ذكر المزي عن أبي داود أنهم ثلاثون رجلاً. قلت: لعل مرادهم بذلك أنه كان ممن يرسل أو يدلس تدليس الإسناد، لذلك عني علماء الجرح والتعديل في كتاباتهم عنه بسماعاته، وميزوا ما سمعه مما لم سمعه، وكأنه اشتهر برواية ما لم يسمعه فعلاً.

3. الإرسال تارة، وإليه ذهب المزي، وزيادة رجال في الإسناد تارة أخرى، ونقله المزي عن إسماعيل القاضي عن ابن المديني.

4. الرواية عن الضعفاء قال المزي:

(وقال معتمر بن سليمان عن أبي عمرو بن العلاء، كان قتادة وعمرو بن شعيب لا يغث عليهما شيء، يأخذان عن كل أحد، وقال جرير عن مغيرة، قتادة حاطب ليل)⁽²⁾.

5. أنه مدلس⁽³⁾، لكنه حجة فيما صرح فيه بالسماع وإلا فلا، لذلك جعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين، وهم من أكثروا من التدليس، ولم يحتج إلا بما صرحوا فيه⁽⁴⁾.

وقال الذهبي:

(قال أبو داود الطيالسي قال شعبة كنا نعرف الذي لم يسمع قتادة مما سمع، إذا قال: قال فلان، وقال فلان، عرفنا أنه لم يسمع، وقال ابن مهدي سمعت شعبة يقول: كنت أنظر إلى فم قتادة كيف يقول، فإذا قال حدثنا كتبت)⁽⁵⁾.

(1) الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، 396/2.

(2) المزي، تهذيب الكمال، 542/4.

(3) البستي، الثقات، 362/5.

(4) العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص 102.

(5) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 274/5.

وبهذا يفهم مراد شعبة من قوله: (كفيتكم تدليس الأعمش وأبي إسحاق وقتادة)⁽¹⁾، لا أنه يحتج بحديثه على الإطلاق.

وأما رواية الوقف ففيها قتادة، وذكرت ما فيه من كلام، وقد عنعن في هذه الرواية، كما أن أحد الرواة في هذا الطريق أسقط سعد بن هشام من بين زرارة وأبي هريرة، ولعله قتادة نفسه.

وأما حديث ابن عباس، فقد اختلف فيه كذلك بين الرفع والوقف من طريق جابر بن زيد، عن ابن عباس وقد أخرج رواية الوقف كل من النسائي، وأبو داود، والبيهقي، وقد قال أبو داود بعد أن ساق الحديث . وقال في إسناده أن شعبة رفعه، ما يلي:

(وَقَفَهُ سَعِيدٌ وَهَشَامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ)

كما قال البيهقي قريباً من هذا القول بعد أن ساق الحديث.

وكأنهما يرجحان رواية الوقف، لأن شعبة تفرد برفع الحديث عن اثنين من أقرانه، مع أنني لم أجد لابن عروة رواية عن قتادة، إلا ما كان عن عبد الله بن مغفل فقط، ولعله وهماً منهم، فترجح بذلك الوقف.

وعلى أية حال فقد نقل المباركفوري عن ابن عربي قوله:

(إنه لا حجة لمن قيد بالحائض لأن الحديث ضعيف)⁽²⁾.

وأما طريق عكرمة عن ابن عباس ففي متنها زيادة عما روي من طريق جابر، وهي (الخنزير واليهودي والمجوسي ويكفيك إذا كانوا منك على قدر رمية بحجر لم يقطعوا صلاتك).

ولم تروى إلا من طريق عكرمة، وهي بهذا المتن قريبة إلى النكارة، كما قال أبو داود بعد أن ساق الحديث من هذا الطريق:

(فى نفسى من هذا الحديث شىء، كنت أذاكر به إبراهيم وغيره، فلم أر أحدا جاء به عن هشام ولا يعرفه، ولم أر أحدا يحدث به عن هشام، وأحسب الوهم من ابن أبي سميئة - يعنى محمد بن إسماعيل البصرى مولى بنى هاشم - والمنكر فيه ذكر المجوسى، وفيه « على قذفة بحجر » وذكر الخنزير وفيه نكارة، قال أبو داود: ولم

(1) العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، 630/2،

(2) المباركفوري، تحفة الأحوذى، 261/2.

أسمع هذا الحديث إلا من محمد بن إسماعيل، وأحسبه وهم، لأنه كان يحدثنا من حفظه).

قال ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: (ومنها ما دل على انقطاعها أي الصلاة بمرور الكلب الأسود، والمرأة، والحصار، واليهودي، والنصراني، والمجوسي، والخنزير، وهذا ضعيف)⁽¹⁾. مع ملاحظة أن عكرمة شك في رفع ابن عباس للحديث، فقال (أحسبه أسنده إلى الرسول)، وقد نقل كل من خرّج هذا الطريق عبارة عكرمة هذه. كما أن في إسناده يحيى بن أبي كثير، قال ابن حجر: (ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل)⁽²⁾.

وقد عنعن في كل الطرق. كل هذه القرائن تجعلنا في ريبة من هذا المتن، لذا فهو للضعف أقرب. وأما حديث الحكم بن عمرو الغفاري: ففي إسناده الحسن البصري ثقة، لكنه يدلّس، وقد عنعن.

قال ابن حجر: (ثقة فقيه فاضل مشهور وكان يرسل كثيرا ويدلّس)⁽³⁾. وأما حديث أنس ففي إسناده عبد الحكم القسلي. قال أبو حاتم: (منكر الحديث)⁽⁴⁾. قال ابن حجر: (ضعيف)⁽⁵⁾.

-
- (1) ابن دقيق العيد، محمد بن عبد الله بن وهب، (702هـ)، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، دار الكتاب العربي . بيروت . لبنان، 44/2.
 - (2) العسقلاني، تقريب التهذيب، 364/2.
 - (3) المصدر السابق، 166/1.
 - (4) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 35/6.
 - (5) العسقلاني، تقريب التهذيب، 436/1.

4.5.1 مشكلة الحديث

هذا الحديث يعارض أحاديث أخرى، تفيد أن الصلاة لا يقطعها شيء، فإن السيدة عائشة اعترضت على الأحاديث التي تفيد قطع المرأة للصلاة، وكانت مستندة اعتراضها أن ذلك تشبيه للمرأة بالدواب، وهذا لا يقبل، ولا يصدر من الرسول صلى الله عليه وسلم، وقد أورد الإمام مسلم اعتراضات السيدة عائشة في الباب التالي للباب الذي فيه ما يفيد قطع المرأة للصلاة، فمن هذه الأحاديث التي تفيد عدم قطع هذه الأشياء للصلاة:

الحديث الأول: قول عائشة رضي الله عنها في جمع من الصحابة:

(ما يقطع الصلاة؟ قال: أي الراوي. فقلنا المرأة والحصان فقالت إن المرأة لدابة سوء لقد رأيتني بين يدي رسول الله -صلى الله عليه وسلم- معترضة كاعتراض الجنازة وهو يصلي).

وهذا الحديث أخرجه البخاري (ص65)، ومسلم (ص242)، وأبو داود (186/1)، وابن الجعد (233/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (391/2)، وابن خزيمة (18/2)، من طرق عن عروة بن الزبير. كما أخرجه أبو عوانة (390/1)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (461/1)، من طرق عن مسروق.

وكذلك أخرجه ابن حبان بسنده عن القاسم (40/4).

وأخرجه البخاري (ص66)، ومسلم (ص242)، وإسحاق بن راهوية في المسند (834/3)، والبخاري في شرح السنة من طرق عن إبراهيم بن الأسود (458/2). أربعتهم (عروة ومسروق والقاسم وإبراهيم) عن عائشة رضي الله عنها.

الحديث الثاني: حديث ابن عباس قال:

(أقبلت راكبا على أتان وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله -صلى الله عليه وسلم- يصلي بالناس بمنى فمررت بين يدي الصف فنزلت فأرسلت الأتان ترتع ودخلت في الصف فلم ينكر ذلك على أحد).

وهذا الحديث أخرجه أبو داود (187/1)، والنسائي في السنن الصغرى (ص760)، وابن ماجه (ص164)، والدارمي (329/1)، والحميدي (224/1)، وأبو عوانة

(392/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (392/2)، وابن خزيمة (32/2)، من طرق عن سفيان الثوري.

كما أخرجه البخاري (ص20)، ومالك في الموطأ (ص145)، والشافعي في المسند (69/1)، وأبو عوانة (392/1)، والبيهقي في السنن الكبرى: (392/2)، وفي معرفة السنن والآثار (193/3)، وابن حبان (55/4)، والبخاري (459/2)، من طرق عن مالك. وأخرجه مسلم (ص240)، وأبو عوانة (393/1)، بسنديهما عن يونس. وأحمد (416/5)، وعبد الرزاق (29/2)، وأبو عوانة (393/1)، من طرق عن معمر.

كلهم (سفيان، ومالك، ويونس، ومعمر) عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس.

الحديث الثالث: حديث عون بن أبي جحيفة عن أبيه قال:

(أتيت النبي -صلى الله عليه وسلم- بمكة وهو بالأبطح في قبة له حمراء من آدم - قال - فخرج بلال بوضوءه فمن نائل وناضح - قال - فخرج النبي -صلى الله عليه وسلم- عليه حلة حمراء كأنى أنظر إلى بياض ساقيه - قال - فتوضأ وأذن بلال - قال - فجعلت أتتبع فاه ها هنا وها هنا - يقول يمينا وشمالا - يقول حتى على الصلاة حتى على الفلاح - قال - ثم ركزت له عنزة فتقدم فصلى الظهر ركعتين يمر بين يديه الحمار والكلب لا يمنع ثم صلى العصر ركعتين ثم لم يزل يصلى ركعتين حتى رجع إلى المدينة).

وهذا الحدث أخرجه مسلم (ص239)، والترمذي (375/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (223/3)، وعبد الرزاق في المصنف (29/2)، وابن خزيمة (327/4)، وابن حبان (56/4)، وأبو يعلى في المسند (188/2)، والطبراني في الكبير (101/22)، والحاكم في المستدرک (302/1)، من طرق عن سفيان الثوري.

وأخرجه البخاري بسنده عن شعبة (ص64).

وكذلك أخرجه البخاري بسنده عن مالك بن مغول (ص420).

ثلاثتهم (سفيان وشعبة ومالك) عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه، عن الرسول عليه السلام.

الحديث الرابع: حديث أبي سعيد الخدري قال:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يقطع الصلاة شيء وادعوا ما استطعتم فإنه شيطان).

وهذا الحديث أخرجه أبو داود (188/1)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (201/3)، من طرق عن مجالد بن أبي الودالك، عن أبي سعيد الخدري. وأخرج البيهقي في السنن الكبرى عن ضمرة بن عبد الله، عن عمر بن عبد العزيز، عن أنس بنحوه (294/2). وهذا الحديث ضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة⁽¹⁾.

5.5.1 تأويلات العلماء لهذا الحديث

المعلوم أنه إذا تعارضت النصوص الشرعية التي تقع في دائرة القبول، فإن هذا التعارض يدفع عند المحدثين، وأغلب العلماء، بأحد ثلاث مسالك وهي: الجمع، فإن لم يمكن فالبحث عن الناسخ والمنسوخ، فإن لم يمكن فالترجيح، فإن لم يمكن فالتوقف، وهذا على مذهب المحدثين. وسأبين المسالك التي اتبعها العلماء في دفع التعارض الواقع في أحاديث هذا الباب من البحث:

المسلك الأول: مسلك الجمع والتأويل.

وقد انقسم دعاة هذا المسلك إلى فريقين:

الفريق الأول: وهم الجمهور، الذين رجحوا جانب عدم قطع المرأة والحصار والكلب للصلاة، مستدلين بحديث كل من عائشة، وابن عباس، وابن أبي جحيفة عن أبيه، وقد أولوا حديث أبي ذر، وأبي هريرة، بأن المراد بالقطع في الحديث، هو قطع الخشوع بشغل الذهن في هذه الأشياء، لا بطلان الصلاة.

(1) الألباني، السلسلة الضعيفة، 363/1.

قال الإمام النووي:

(وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهم، وجمهور العلماء من السلف والخلف: لا تبطل الصلاة بمرور شيء من هؤلاء، ولا من غيرهم، وتأول هؤلاء هذا الحديث على أن المراد بالقطع نقص الصلاة، بشغل القلب بهذه الأشياء، وليس المراد إبطالها)⁽¹⁾.

وقد قال ابن حجر، مستدلاً على أن المراد بالقطع هو قطع الخشوع، لا البطلان ما يلي:

(ويؤيد ذلك أن الصحابي راوي الحديث، سأل عن الحكمة في التقييد بالأسود، فأجيب بأنه شيطان، وقد علم أن الشيطان لو مر بين يدي المصلي لم تفسد صلاته كما سيأتي في الصحيح"إذا ثوب بالصلاة أدبر الشيطان فإذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه"الحديث، وسيأتي في"باب العمل في الصلاة".

حديث "إن الشيطان عرض لي فشد علي"الحديث. وللنسائي من حديث عائشة"فأخذته فصرعته فخنقته"ولا يقال قد ذكر في هذا الحديث أنه جاء ليقطع صلاته؛ لأننا نقول: قد بين في رواية مسلم سبب القطع، وهو أنه جاء بشهاب من نار ليحمله في وجهه، وأما مجرد المرور فقد حصل ولم تفسد به الصلاة)⁽²⁾.

الفريق الثاني: وهم بعض الحنابلة، الذين رجحوا البطلان بهذه الأمور، حاملين الحديث على الظاهر، ومستدلين بحديث أبي ذر وأبي هريرة، وقد أولوا حديث عائشة عدة تأويلات، وهي: أن صلاة الإنسان إلى شخص مضطجع لا تبطل، وإنما الذي يفسد هو المرور، وعائشة كانت مضطجعة، أو أن الرسول لم يرها لعدم وجود المصاييح آنذاك، أو أن ذلك خاص بالرسول فلا ينشغل الذهن بها، إما لأنها زوجته، أو لأن الرسول كان يقوى على ملك شهوته لا كبقية الرجال، كما أولوا حديث ابن عباس، بأن مروره على الأتان كان بين المأمومين، والإمام سترة للمأمومين لا يضر ما مر خلفه.

(1) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 4/227.

(2) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 1/715.

وقد قال الإمام أحمد: يقطع الصلاة الكلب الأسود، وفي النفس من الحمار والمرأة شيء.^٥

وجه ابن دقيق هذا القول، بأنه لم يجد في الكلب ما يعارضه، ووجد في المرأة حديث عروة عن عائشة، وفي الحمار حديث ابن عباس^(١).

ثم قال ابن القيم: (إن الأحاديث التي تعارض حديث أبي ذر منها ما هو صريح غير صحيح، ومنها ما هو صحيح غير صريح، فلا يترك العمل بحديث أبي ذر بأحاديث هذا شأنها)^(٢).

وبهذا أفتت اللجنة الدائمة للإفتاء على الموقع الإلكتروني (islamqa.com) فقد جاء فيها ما يلي:

(ما الحكمة أن المرأة تقطع صلاة الرجل إذا مرت أمامه؟
الحمد لله

الواجب على المسلم التسليم لأحكام الشرع، سواء فهم الحكمة منها أم لم يفهمها. والمرأة ليست نجسة، ولكن قد التمس بعض العلماء علة لقطع المرأة للصلاة، وهي: أن المرأة تفتن الرجل وقد صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن هذه الثلاثة تقطع الصلاة إذا مرت بين يدي المصلي إذا لم يكن له سترة، أو مرت بينه وبين سترته، فوجب التسليم لحكم الله والعمل به، ومعنى القطع: إبطال الصلاة في أصح قولي العلماء وبالله التوفيق)^(٣).

المسلك الثاني: مسلك النسخ، وهو المسلك الذي رجحه الطحاوي^(٤)، وابن عبد البر^(٥)، لكنه مرجوح لجهالة التاريخ، وإمكان التأويل، كما قال النووي^(٦).

(١) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، ١/716.

(٢) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، (ت751هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان، 14، 1407هـ. 1986م، 1/305.

(٣) الموقع الإلكتروني (islamqa.com)، فتوى رقم: 12717.

(٤) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 1/715.

(٥) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، (ت463هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى أحمد العلوي ومحمد بن عبد الكبير السكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية. المغرب، 1387هـ، 21/167.

(٦) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، 4/227.

والذي أراه أن رأي الجمهور أقرب للصواب، وذلك لعدة اعتبارات:
أولاً: أنه يتوافق مع قوله تعالى (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) سورة البقرة، آية رقم 286.

كما يتمشى مع قاعدة أن الدين اليسر، وذلك أننا لو اعتبرنا هذه الأشياء مبطلات للصلاة، لكان في الأمر عسر وشدة على الناس.

مع ملاحظة أن سلوك الجمهور مسلك الجمع بين الأدلة المتعارضة بهذه الطريقة، يعتبر جمعاً سائغاً لا تكلف فيه، وهو أكثر وجاهة من تأويل الحنابلة لحديث السيدة عائشة.

ثانياً: مما يمكن الاستئناس به على مذهب الجمهور، أن الإمام البخاري وهو حجة فيما يروي، لم يخرج في صحيحه أحاديث القطع، بالرغم من استفاضة طرقها، واشتহার موضوعها، بل أخرج ما يفيد عدم القطع، وكأنه يرجح جانب عدم القطع بذلك.

ثالثاً: وجود ما يخالف حديث أبي زر من الأحاديث.

قال الإمام الشافعي:

(لا يجوز إذا روي حديث واحد أن رسول الله قال: «يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار»، وكان مخالفا لهذه الأحاديث، فكان كل واحد منها أثبت منه، ومعها ظاهر القرآن أن يترك إن كان ثابتاً، إلا بأن يكون منسوخاً، ونحن لا نعلم المنسوخ حتى نعلم الآخر، ولسنا نعلم الآخر، أو يرد ما يكون غير محفوظ، وهو عندنا غير محفوظ؛ لأن النبي صلى وعائشة بينه وبين القبلة، وصلى وهو حامل أمامة يضعها في السجود، ويرفعها في القيام، ولو كان ذلك يقطع صلاته لم يفعل واحداً من الأمرين، وصلى إلى غير سترة، وكل واحد من هذين الحديثين يرد ذلك الحديث؛ لأنه حديث واحد، وإن أخذت فيه أشياء. فإن قيل: فما يدل عليه كتاب الله من هذا؟ قيل: قضاء الله أن لا تزر وازرة وزر أخرى والله أعلم، إنه لا يبطل عمل رجل عمل غيره، وأن يكون سعي كل لنفسه وعليها، فلما كان هذا هكذا، لم يجز أن يكون مرور رجل يقطع صلاة غيره⁽¹⁾).

(1) الشافعي، محمد بن إدريس بن عباس، (ت204هـ)، اختلاف الحديث، تحقيق: محمد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، ط1، 1406 هـ . 1986 م، ص102.

وأما علة اختصاص المرأة والحصار والكلب الأسود . على فرض ترجيح حديث أبي ذر، بأنها تقطع الخشوع، فلأن المرأة يحصل من مرورها بين يدي المصلي افتتاحان، وأما الكلب فقد يكون الشيطان متمثلاً به، كما أن الحمار قد يمر قريباً من المصلي لأنه حيوان أليف فيقطع عليه خشوعه، سيما وأن صلاة الناس في العصور الأولى، كانت كثيراً ما تكون في العراء لندرة المساجد، وكثرة أسفارهم، والكلاب والحمير مما يكثر وجودها في العراء، والله أعلم.

6.1 حديث أين الله؟

1.6.1 نص الحديث

قال الإمام مسلم رحمه الله:

حدثنا أبو جعفر محمد بن الصباح وأبو بكر بن أبي شيبة - وتقارباً في لفظ الحديث - قالوا حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن حجاج الصواف عن يحيى بن أبي كثير عن هلال بن أبي ميمونة عن عطاء بن يسار عن معاوية بن الحكم السلمي قال: (بينما أنا أصلي مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذ عطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله. فرماني القوم بأبصارهم فقلت واثكل أمياه ما شأنكم تنظرون إلي. فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم فلما رأيتهم يصمتونني لكني سكت فلما صلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فبأبى هو وأمي ما رأيت معلماً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه فوالله ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني قال « إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن ». أو كما قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قلت يا رسول الله إني حديث عهد بجاهلية وقد جاء الله بالإسلام وإن منا رجالاً يأتون الكهان. قال « فلا تأتهم ». قال ومنا رجال يتطيرون قال « ذاك شيء يجدونه في صدورهم فلا يصدهم ». قال ابن الصباح « فلا يصدركم ». قال قلت ومنا رجال يخطون. قال « كان نبي من الأنبياء يخط فمن وافق خطه فذاك ». قال وكانت لي جارية ترعى غنماً لي قبل أحد والجوانية فاطلعت ذات يوم فإذا الذئب قد ذهب بشاة من غنمها وأنا رجل من بني آدم آسف كما يأسفون لكني صككتها صكة فأتيت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فعظم ذلك على قلت يا رسول

الله أفلا أعتقها قال « انتنى بها ». فأتيت به فقل لها « أين الله ». قالت فى السماء قال « من أنا ». قالت أنت رسول الله. قال « أعتقها فإنها مؤمنة »).

2.6.1 تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه مسلم (ص250) عن ابن أبي شيبة، ومحمد بن الصباح، وأخرجه ابن أبي شيبة (215/7)، وابن الجارود فى المنتقى عن محمد العطار، وكذا أخرجه فى المنتقى فى الباب نفسه (63/1) عن علي بن خشرم، وأبو داود فى السنن (242/1)، وأبو عوانة (466/1)، كلاهما (أبي داود، وأبي عوانة) عن عثمان بن أبي شيبة، وأخرجه أحمد.

كلهم (ابن أبي شيبة، ومحمد بن الصباح، والعطار، وابن خشرم، وعثمان، وأحمد) عن إسماعيل بن علية.

وأخرجه النسائي فى السنن الكبرى (173/5) عن عمرو بن علي. والطبراني فى المعجم الكبير (114/5) عن عبد الله بن أحمد بن حنبل. وأخرجه أبو داود فى السنن (227/3) فى باب "الرقبة المؤمنة"، وفى باب "تشميت العاطس فى الصلاة" (242/1)، وأخرجه البيهقي فى شرح السنة (237/3) عن عمر بن عبد العزيز، عن القاسم بن جعفر، عن أبي علي اللؤلؤي، وأبو عوانة (466/1)، كلاهما (أبي علي، وأبو عوانة) عن أبي داود، والطبراني فى المعجم الكبير (245/4) عن معاذ بن المثني، كلاهما (أبي داود، ومعاذ) عن مسدد.

وأخرجه ابن حبان (10/4) عن ابن خزيمة، عن محمد بن بشار. وأخرجه أحمد فى المسند (183/39). أربعتهم (عمرو، ومسدد، ومحمد، وأحمد) عن يحيى بن سعيد القطان. وأخرجه ابن حبان (192/1) عن الفضل بن الحباب، عن محمد بن المثني، عن ابن أبي عدي.

ثلاثتهم (إسماعيل، ويحيى، وابن أبي عدي) عن حجاج الصواف. وأخرجه أحمد (182/39) عن عفان، وأبو عوانة (465/1) عن عمار بن رجا، عن عبد الصمد، كلاهما (عفان، وعبد الصمد) عن أبان بن يزيد.

وأخرجه الطيالسي في المسند (427/2) عن أبي داود، عن حرب بن شداد، وأبان بن يزيد.

وأخرجه مسلم (ص251) عن إسحاق بن إبراهيم، عن عيسى بن يونس.
وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (198/1) عن إسحاق بن منصور، عن محمد بن يوسف، وكذلك أخرجه بنفس الإسناد في السنن الصغرى (ص209).
وأخرجه أبو عوانة (465/1) عن محمد السكري، وأحمد الثقفي، وابن حبان (9/4) عن عبد الله بن محمد، عن عبد الرحمن بن إبراهيم، والبيهقي في السنن الكبرى (98/10) عن أبي عبد الله، وإسحاق السوسي، وأبي سعيد، عن أبي العباس، عن العباس بن الوليد، والطحاوي في مشكل الآثار (367/13) عن محمد بن عبد الله بن ميمون.

خمسهم (السكري، والثقفى، وعبد الرحمن، والعباس، ومحمد) عن الوليد بن مسلم.
وأخرجه الطحاوي (524/12) عن يونس، عن بشر بن بكر.
وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (398/19) عن أبي شعيب، عن عبد الله بن الحسن الحراني، عن يحيى بن عبدالله.

خمسهم (عيسى، ومحمد بن يوسف، والوليد، وبشر، ويحيى) عن الأوزاعي.
وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (403/10) عن معمر.
وأخرجه أحمد (181/39) عن عفان.

هؤلاء الستة عن: (حجاج، وحرب بن شداد، وأبان بن شداد، والأوزاعي، ومعمر، وعفان) عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار.
وأخرجه الطيالسي (426/2) عن يونس، عن أبي داود، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن أبي سلمة.

كلاهما (عطاء، وأبي سلمة) عن معاوية بن الحكم . رضي الله عنه . عن النبي عليه الصلاة والسلام.

لكن لفظ الحديث من طريق أبي سلمة، هو قول معاوية بن الحكم: (سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطيرة فقال: « هو شيء تجدونه في صدوركم فلا

يصدقكم « قلت: يا رسول الله، إن قوما يأتون الكهان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « لا تأتوهم »).

وأخرجه مالك في الموطأ (ص 678).

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (450/6) عن قتيبة بن سعيد.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (636/7) عن أبي سعيد، وكذا أخرجه في معرفة السنن والآثار (117/11) عن أبي سعيد، وأبي عبد الله 34، كلاهما (أبي سعيد، وأبي عبد الله) عن أبي العباس، عن الربيع بن سليمان.

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (522/12) عن المزني، كلاهما (الربيع، والمزني) عن الشافعي.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (98/10) عن أبي زكريا، وأبي بكر، عن أبي العباس، عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، والطحاوي في مشكل الآثار (522/12) عن يونس، كلاهما (محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، ويونس) عن ابن وهب.

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (36/14) عن عبد الله بن محمد، عن أحمد بن محمد عن مصعب.

أربعتهم (قتيبة، والشافعي، وابن وهب، ومصعب) عن مالك بن أنس، عن هلال بن أسامة، عن عطاء بن يسار، عن عمر بن الحكم، عن النبي عليه الصلاة والسلام.

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (521/12) عن بكار بن قتيبة، عن أبي داود، وفي الباب نفسه عن الربيع بن سليمان، عن أسد، وأبو داود في السنن (227/3) عن إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، عن يزيد بن هارون، ثلاثتهم (أبي داود، وأسد، ويزيد) عن المسعودي، عن عون بن عبيد الله، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة.

كما أخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (522/12) عن ابن أبي داود، عن عيسى بن إبراهيم البركي، عن عبد العزيز بن مسلم القسمللي، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة.

كلاهما (عبيد الله، وأبي سلمة) عن أبي هريرة . رضي الله عنه . عن النبي عليه الصلاة والسلام.

وفي حديث أبي سلمة: (جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله، إن أُمِّي جعلت عليها رقبة مؤمنة أن تعتقها، وهذه أمة سوداء، فسألها رسول الله: « أين الله عز وجل ؟ » قالت: في السماء قال: « فمن أنا ؟ قالت: أنت رسول الله قال: « أعتقها فإنها مؤمنة »).

ولفظ رواية أبي داود، عن أبي هريرة: (أن رجلا أتى النبي -صلى الله عليه وسلم- بجارية سوداء فقال: يا رسول الله إن على رقبة مؤمنة. فقال لها: « أين الله ». فأشارت إلى السماء بأصبعها فقال لها: « فمن أنا ». فأشارت إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وإلى السماء يعنى أنت رسول الله. فقال: « أعتقها فإنها مؤمنة »).

ونحوه لفظ رواية الطحاوي عن أبي هريرة.

وأخرجه مالك (678).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (98/10) عن أبي زكريا، وأبي بكر، كلاهما عن أبي العباس، عن محمد بن عبد الله، عن ابن وهب، عن يونس بن يزيد، عن الزهري.

كلاهما (مالك، والزهري) عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة: (أن رجلا من الأنصار جاء إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بجارية له سوداء فقال يا رسول الله إن على رقبة مؤمنة فإن كنت تراها مؤمنة أعتقها. فقال لها رسول الله -صلى الله عليه وسلم- « أتشهدين أن لا إله إلا الله ». قالت نعم. قال « أتشهدين أن محمدا رسول الله قالت نعم. قال « أتوقنين بالبعث بعد الموت ». قالت نعم. فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- « أعتقها »).

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (175/9)، وابن الجارود في المنتقى (234/1) عن محمد بن يحيى، وأحمد في المسند (157/11)، كلاهما (أحمد، ومحمد بن يحيى) عن عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة نحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (215/7) عن علي بن هاشم، عن ابن أبي ليلى، والطبراني في الكبير (26/11) عن محمد بن عبد الرحمن الحضرمي، عن يحيى

بن الحسن، عن علي بن هاشم، عن ابن أبي ليلى، عن المنهال بن عمرو، والحكم بن عتيبة، ثلاثتهم (ابن أبي ليلى، والحكم، والمنهال) عن سعيد بن جبير. وأخرجه الطبراني في الأوسط (129/7) عن محمد بن يحيى، عن يزيد بن حكم، عن يحيى بن السكن، عن قيس بن الربيع، عن حبيب بن أبي ثابت، عن محمد بن علي بن حنين.

كلاهما (سعيد، وعلي) عن ابن عباس يرفعه: (أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم وقال إن علي أُمي رقبة مؤمنة وعندي رقبة سوداء أعجمية فقال إئت بها فقال أتشهادين أن لا إله إلا الله وأني رسول الله قالت نعم قال فأعتقها) وهذا لفظ رواية ابن أبي شيبة وفي رواية الطبراني أن الرجل قال (إن علي رقبة).

3.6.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات

أما حديث معاوية بن الحكم، فقد ذكر بعض أهل العلم أن الإمام مالك وهم في سند الحديث، فجعل الحديث مروى، عن عمر بن الحكم، والصواب هو معاوية بن الحكم.

قال ابن عبد البر في التمهيد:

(هكذا قال مالك في هذا الحديث، عن هلال عن عطاء، عن عمر بن الحكم، لم يختلف الرواة عنه في ذلك، وهو وهم عند جميع أهل العلم بالحديث، وليس في الصحابة رجل يقال له عمر بن الحكم، وإنما هو معاوية ابن الحكم، كذلك قال فيه كل من روى هذا الحديث عن هلال وغيره)⁽¹⁾.

بناء على هذا القول يكون للحديث مدارين:

المدار الأول: وهو يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن معاوية بن الحكم، عن النبي عليه السلام. أما هلال بن أبي ميمونة، فقد وثقه الأكثرون. لكن قال فيه أبو حاتم: (شيخ يكتب حديثه)⁽²⁾.

(1) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، 76/22.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 76/9.

وقال النسائي: (ليس به بأس)⁽¹⁾.

وهذه الألفاظ يراد بها أن حديثه يكتب لكن بعد أن ينظر فيه، وفي متابعاته، فلا تعتبر هذه العبارة توثيقاً مطلقاً منهما، وقد أشار لذلك أبو حاتم في مقدمة الجرح والتعديل.

قال أبو حاتم: (وإذا قيل (شيخ) فهو بالمنزلة الثالثة يكتب حديثه وينظر فيه إلا أنه دون الثانية)⁽²⁾.

قال الذهبي في ترجمته لأبي حاتم:

(ومن كلامه: قال: وجدت ألفاظ التعديل والجرح مراتب: فإذا قيل: ثقة: أو: متقن. احتج به، وإن قيل: صدوق، أو: محله الصدق، أو: لا بأس به، فهو ممن يكتب حديثه، وينظر فيه وهي المنزلة الثانية، وإذا قيل: شيخ، فيكتب حديثه، وهو دون ما قبله)⁽³⁾.

وليس في طرق هذا الحديث متابعات لهلال فهو مدار الحديث.

وأما يحيى بن أبي كثير فهو مدلس.

قال ابن حجر: (ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل)⁽⁴⁾.

وقال العقيلي: (كان يذكر بالتدليس)⁽⁵⁾.

لكن ابن حجر قد عد يحيى بن أبي كثير من رواة الطبقة الثانية، الذين احتمل الأئمة تدليسهم، لإمامتهم، وقلة تدليسهم في جنب ما رووا، وعليه يثبت الاتصال في هذا الحديث لأنه صرح بالسماع من أربعة طرق، فالحديث صحيح، مع ملاحظة أن الطرق التي عنعن فيها ثلاث وعشرون طريقاً، والطرق التي صرح فيها بالسماع، ثلاثة منها في رجالها من تكلم فيه، وبيان ذلك ما يلي:

فقد صرح بالسماع عند النسائي من طريق يحيى بن سعيد عنه، وعند ابن حبان

(1) المزي، تهذيب الكمال، 344/30.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 37/1.

(3) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 264/13.

(4) العسقلاني، تقريب التهذيب، 364/2.

(5) المزي، تهذيب الكمال، 171/6.

والطحاوي من طريق الأوزاعي عنه، وعند أحمد عن أبان بن يزيد عنه.
وهذه الطرق التي صرح فيها بالسماع، لم تخلو من مقال، إلا ما رواه النسائي من
طريق يحيى بن سعيد القطان، وبيان ذلك ما يلي:
قال الإمام أحمد في الأوزاعي . الذي ورد التصريح عنده من طريقين . فيما نقله
عنه الذهبي:

(قال الإمام أحمد حديث الأوزاعي عن يحيى مضطرب..... قال إبراهيم
الحري سألت أحمد بن حنبل ما تقول في مالك قال حديث صحيح ورأي ضعيف قلت
فالأوزاعي قال حديث ضعيف ورأي ضعيف)⁽¹⁾.

وقول ابن حجر في أبان بن يزيد:
(ثقة له أفراد)⁽²⁾.

المدار الثاني: مالك بن أنس، عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار،
عن معاوية بن الحكم، عن النبي عليه السلام، وعن مالك رواه قتيبة بن سعيد،
والشافعي، وعبد الله بن وهب، ومصعب بن عبد الله الزبيري.

وقد ذكرت الكلام في هلال بن أبي ميمونة، والذي هو المدار الرئيسي للحديث.
وأما حديث أبي هريرة فقد اختلف فيه على عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، فروي
موصولاً عن أبي هريرة من طرق، ومرسلاً من طرق أخرى، وعن رجل من الأنصار
من طرق.

كما اختلف فيه على عبيد الله من حيث اللفظ أيضاً، ففي الطرق التي أرسل فيه
والتي رواها عن رجل من الأنصار، أن الرسول قال للجارية: (أتشهدين أن لا إله إلا
الله). قالت نعم. قال «أتشهدين أن محمداً رسول الله قالت نعم. قال «أتوقنين بالبعث
بعد الموت». قالت نعم. فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- «أعتقها».

وفي الطرق الموصولة عن أبي هريرة، أن الرسول قال للجارية: (أين الله عز وجل؟
« فأشارت إلى السماء، فقال لها: « من أنا ؟ » فأشارت إلى السماء، فقال رسول الله:
« أعتقها »).

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 7/113.

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، 1/46.

وفرق كبير بين قوله أنتشدين وقوله أين الله؟

كما أن في رجال حديث أبي هريرة من تكلم فيهم من الرواة وهم:

1. يونس بن يزيد: قال ابن حجر: (ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غير الزهري خطأ)⁽¹⁾.

2. عبدالرحمن بن عبد الله بن عتبة المسعودي، قال ابن حجر: (صدوق اختلط قبل موته)⁽²⁾.

3. أسد بن موسى: قال ابن حجر: (صدوق يغرب وفيه نصب)⁽³⁾.

4. عبدالعزيز القسلي: قال ابن حجر: (ثقة عابد ربما وهم)⁽⁴⁾.

5. عيسى بن إبراهيم البركي: قال ابن معين: (لا يساوي شيئاً)⁽⁵⁾، وقال ابن حجر: (صدوق ربما وهم)⁽⁶⁾.

وأما حديث ابن عباس: فقد اضطربت الرواية فيه، فتارة يقول الرجل أنه هو الذي عليه رقبة، وتارة يقول أن الرقبة على أمه، كما أن فيه من تكلم فيهم من الرواة وهم:

1. المنهال بن عمرو: قال فيه ابن حجر: (صدوق ربما وهم)⁽⁷⁾. وقال الجوزجاني: (سيء المذهب)⁽⁸⁾.

2. الحكم بن عتيبة وهما اثنان الكندي والنهاس وقد يكونان واحد قال ابن حجر عن الأول: (ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس)⁽⁹⁾، وقال عن الثاني: (لا أعرف له رواية)، قال أبو حاتم عن النهاس: (مجهول)⁽¹⁰⁾.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 396/2.

(2) نفس المصدر، 453/1.

(3) نفس المصدر، 75/1.

(4) نفس المصدر، 475/1.

(5) البستي، الثقات، 494/8.

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، 103/1.

(7) المصدر السابق، 283/2.

(8) الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 43.

(9) البستي، تقريب التهذيب، 190/1.

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 125/3.

3. ابن أبي ليلى: قال الإمام أحمد: (كان سيء الحفظ مضطرب الحديث) ⁽¹⁾.
4. حبيب بن أبي ثابت: قال ابن حجر: (ثقة فقيه جليل وكان كثير الإرسال والتدليس) ⁽²⁾.
5. قيس بن الربيع: قال ابن معين: (ضعيف) ⁽³⁾.
- هذا من ناحية نقد رجال الحديث وطرقه، أما من ناحية المقارنة بين روايات الحديث وألفاظه، فسأبين ذلك، وما مدى أثره على نقد الحديث والحكم عليه: عند الرجوع إلى روايات الحديث نجد أنها تفاوتت، وذلك أن من الروايات، وهي الأغلب، ما ورد فيه قصة العطاس في الصلاة، وقصة الجارية، والسؤال عن الكهانة. ومن هذه الروايات ما اقتصر على قصة الجارية. ومنها ما اقتصر على قصة الجارية والسؤال عن الكهانة. ومنها ما اقتصرت على قصة العطاس في الصلاة والسؤال عن الكهانة، ولم يذكر فيه قصة الجارية. كما أن منها ما ورد فيه أن الرسول استشهد الجارية ولم يسألها أين الله، وبعض هذه الروايات فيه أن السائل قال: إن علي رقبة، وفي البعض الآخر قال: إن على أمي رقبة، وقد بينت ذلك في التخريج.
- وهذا التجزيء في عناصر قصة الحديث تارة، واجتماعها تارة، والاختلاف في استدلال الرسول عليه السلام على إيمان الجارية بين الاستشهاد والسؤال بأين الله، والاختلاف في علاقة الرقبة بالشخص السائل، كل ذلك يدل على أن في القصة وتركيب وتداخل بين أكثر من واقعة، نشأ عن خفة في ضبط بعض الرواة، أو تصرفهم بالحديث بروايته بالمعنى، أو الاختصار، مما جعل تفاصيل القصة غير متضحة. والذي أراه اعتدالاً:
- أن الاختلاف في روايات الحديث وأجزائه يدعونا للتوقف عند حقيقة اللفظ الصادر عن الرسول عليه السلام، والنظر فيه، وإعادة دراسته، حتى نستطيع بناء حكم صحيح

(1) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، 1/134.

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، 1/151.

(3) الغطفاني، تاريخ ابن معين برواية الدوري، 2/430.

عليه. وهذا توجيه أبي حاتم وهو يحكم على هلال بن أبي ميمونة مدار الحديث، خاصة وأن الحديث يقرر مسألة من مسائل الاعتقاد والأصول، لا الفروع، مع بيان أن الحديث صحيح في أصله.

4.6.1 مشكلة الحديث

ينطوي هذا الحديث الشريف على جملة من الإشكالات وهي:
أولاً: سؤال الرسول للجارية عن الله بأين، التي تفيد المكان والحصر.
كما أن الأين ظرف مكان، والمكان مخلوق، فيلزم من قول الجارية، أن الله في السماء، حلول الخالق في المخلوق، وهذا محال على الله تعالى فلا يكون عندها فرق بين أن نقول أن الله في السماء، أو في بطن مريم.
ثانياً: السؤال عن معرفة الإيمان بأين، وهي لا تفيد الإيمان بالله إيماناً قاطعاً، كما لا تفيد الإيمان برسول الله عليه السلام، والمعروف أن الدخول في الإيمان يكون بالشهادتين.

ثالثاً: اشتراط الرسول الإيمان لإعتاق الجارية مع أنها قد ظلمت.
رابعاً: قول الرسول بأن نبي من الأنبياء كان يخط، فما المراد بالخط في قوله عليه السلام، وهل له علاقة بالكهانة والطيرة، فإن كان كذاك فكيف لنبي أن يفعل ذلك ويدعي الغيب، وهل يفهم من قول النبي: (كان نبي من الأنبياء يخط) إباحة الخط لغير الأنبياء؟

5.6.1 أقوال أهل العلم في تأويل الحديث

تأويلات العلماء للإشكال الأول والثاني:
يستدل أهل العلم بقول الجارية عن الله أنه في السماء، وإقرار الرسول صلى الله عليه وسلم لها على ذلك، بإثبات صفة العلو له، رداً على فرق المعطلة الذين زاغوا عن الصواب فيما يتعلق بالأسماء والصفات.

وقد أول أهل العلم قول الجارية بعدة تأويلات، خروجاً من دائرة التجسيم والتكييف، التي تفهم من ظاهر قول الجارية، وقد بحثت في تأويلاتهم فوجدتها ترجع إلى ثلاث تأويلات وهي:

التأويل الأول:

ومفاده أن الجارية أرادت بقولها في السماء، مجرد العلو دون تخصيص أو حصر، لأن الله فوق السماء لا في جوفها، ويستدلون على ذلك بأن الداعي حينما يدعو يتوجه إلى السماء بالدعاء، وإنما يريد بذلك تنزيه الله عن السفلى، لا حصره في السماء. وهذا الرأي وجيه في تأويل المراد بقول الجارية في السماء، لأن الرسول إنما كان يكفيه منها ما يدل على إنكارها لعبادة الأصنام ابتداءً، وقد حصل المقصود، ففهم الرسول منها أنها موحدة لله تعالى، وإلى هذا الرأي ذهب الأكثرون، منهم: ابن تيمية⁽¹⁾، والنووي⁽²⁾.

لكن الإشكال الأكبر ليس في قول الجارية في السماء التي لا بد أن تأول بالإجماع، إنما بوقوع السؤال بأين، فبقي الإشكال قائماً حتى مع تأويلهم هذا.

التأويل الثاني:

أن قولها في السماء بمعنى على السماء، إذ العدول في حروف المعاني موجود في النصوص الشرعية، وذلك نحو قوله تعالى: (عَٰمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ)، سورة الملك، آية 16، أي على السماء. وهذا التأويل ليس ببعيد عن التأويل الأول، وإليه ذهب الشنقيطي في أضواء البيان⁽³⁾، عند تفسير قوله تعالى: (عَٰمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ)، سورة الملك، آية رقم 16.

(1) الحرائي، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، (ت 728 هـ)، مجموع فتاوى ابن تيمية،

جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد النجدي، دار الرحمة، 258/5.

(2) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، 24/5.

(3) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني، (ت 1393 هـ)، أضواء البيان في إيضاح

القرآن بالقرآن، عالم الكتب . بيروت . لبنان، 409/8.

وقد أجمل الإمام القرطبي تأويلات العلماء لهذه الآية الكريمة، حيث قال: (قال ابن عباس: أأمنتم عذاب من في السماء إن عصيتموه. وقيل: تقديره أأمنتم من في السماء قدرته وسلطانه وعرشه ومملكته. وخص السماء وإن عم ملكه تنبيهها على أن الإله الذي تنفذ قدرته في السماء لا من يعظمونه في الأرض. وقيل: هو إشارة إلى الملائكة. وقيل: إلى جبريل وهو الملك الموكل بالعذاب. قلت: ويحتمل أن يكون المعنى: أأمنتم خالق من في السماء أن يخسف بكم الأرض كما خسفها بقارون..... وقال المحققون: أأمنتم من فوق السماء، كقوله: "فسيحوا في الأرض" [التوبة: 2] أي فوقها لا بالمماساة والتحيز لكن بالقهر والتدبير. وقيل: معناه أأمنتم من على السماء، كقوله تعالى: "ولا صلبنكم في جذوع النخل" [طه: 71] أي عليها. ومعناه أنه مديرها ومالكها، كما يقال: فلان على العراق والحجاز، أي وإليها وأميرها. والأخبار في هذا الباب كثيرة صحيحة منتشرة، مشيرة إلى العلو، لا يدفعها إلا ملحد أو جاهل معاند. والمراد بها توقيره وتنزيهه عن السفلى والتحت. ووصفه بالعلو والعظمة لا بالأماكن والجهات والحدود لأنها صفات الأجسام. وإنما ترفع الأيدي بالدعاء إلى السماء لان السماء مهبط الوحي، ومنزل القطر، ومحل القدس، ومعدن المطهرين من الملائكة، وإليها ترفع أعمال العباد، وفوقها عرشه وجنته، كما جعل الله الكعبة قبلة للدعاء والصلاة، ولأنه خلق الأمكنة وهو غير محتاج إليها، وكان في أزله قبل خلق المكان والزمان. ولا مكان له ولا زمان، وهو الآن على ما عليه كان⁽¹⁾.

(1) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري، (ت671هـ)، تفسير القرطبي الجامع الأحكام القرآن، تحقيق: محمد بيومي وعبد الله المشاوي، مكتبة الإيمان . المنصورة . مصر، 104/19.

التأويل الثالث:

أن الرسول أراد بسؤاله لها أين الله، أي من أي آلهة هو، من آلهة الأرض في معتقد المشركين، أم هو آله السماوات والأرض وهو الله، وإليه ذهب الملا علي القاري⁽¹⁾.

التأويل الرابع:

الإيمان بهذا الوصف من غير خوض في معناه، مع اعتقاد أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وتقويض التفاصيل لله تعالى، ذكر هذا القول النووي ولم ينسبه⁽²⁾، كما ذهب إليه السيوطي في الديباج في أحد وجهين ذكرهما⁽³⁾.

التأويل الخامس:

أن الرسول إنما سألها عن أمانة الإيمان وعلامته، لا عن حقيقة الإيمان وتفاصيله وأصله، وإليه ذهب الخطابي⁽⁴⁾، وابن الجوزي⁽⁵⁾.

التأويل السادس:

المراد أن الجارية أرادت وصف الله بالعلو في حاله ورفعة شأنه، وهذا الرأي نسبته السيوطي للإمام الباجي⁽⁶⁾.

(1) الهروي، الملا نور الدين علي بن محمد القاري، (ت1014هـ)، شرح مسند أبي حنيفة، تحقيق: خليل محي الدين الميس، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، ط1، 1405هـ، ص158.

(2) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، 24/5.

(3) السيوطي، أبو الفضل جلال عبد الرحمن بن الكمال الأسيوطي، (ت911هـ)، الديباج على صحيح مسلم، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان . الخبر . السعودية، ط1، 1416هـ، ص216.

(4) الخطابي. أبو سليمان حمّد بن محمد بن خطاب البستي، (ت388هـ)، معالم السنن شرح سنن أبي داود، تخريج وترقيم: عبد السلام شافي محمد، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، ط1، 1411هـ، 192/1.

(5) ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، 1151/1.

(6) السيوطي، أبو الفضل جلال عبد الرحمن بن الكمال الأسيوطي، (ت911هـ)، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1389هـ، 140/1.

والذي أراه أن القول الأول هو الأرجح، فلم يكن الرسول يريد من مثل هذه الجارية أكثر من الإقرار بوحداية الله وعلوه، وبأنه أي الرسول نبي مرسل، فلم يكن الرسول ينتظر من مسترقة، والاسترقاق غالباً يعتبر بيئة جهل، أن تقول له أن الله فوق السماوات، وأن تخوض في تفصيل صفات الله تعالى، مع ملاحظة أني الرسول كان ينزل المخاطبين منازلهم، ويراعي المستوى العقلي لديهم، فيخاطبهم بما يتناسب مع هذه المستويات.

هذا فيما يتعلق بالإشكال الأول والثاني، أما الإشكال الثالث فلم أجد لأهل العلم إجابة عنه.

ويرى المشرف الفاضل:

أن أحد من العلماء لم يبين الجواب عن أصل المشكلة، والتي هي كيف يقع السؤال بأين، مع أن جميعهم بين أنه لا بد من التأويل.

لكن ابن قتيبة لمح عن سبب سؤال الرسول للجارية بأن قال:

(إن معنى قوله صلى الله عليه وسلم أين الله استعلام لمنزلته وقدره عندها وفي قلبها، وأشارت إلى السماء ودلت بإشارتها على أنه في السماء عندها على قول القائل: إذا أراد أن يخبر عن رفعة وعلو منزلة فلان في السماء. أي هو رفيع الشأن عظيم المقدار.

كذلك قوله في السماء على طريق الإشارة إليها تنبيهاً عن محله في قلبها ومعرفتها به⁽¹⁾.

وأما الإشكال الرابع:

وقد كان لأهل العلم في المسألة رأيين:

الأول: وهو أن الخط بالنسبة للنبي، والذي هو ضرب خطوط في الرمل يعرف من خلالها بعض المغيبات، خاص بالأنبياء على وجه الخوارق والمعجزات، لا على وجه السحر والكهانة.

(1) الأصبهاني، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك، (ت406هـ)، مشكل الحديث وبيانه، تحقيق: موسى محمد علي، دار الكتب الحديثية، ص 169.

والرسول إنما قال ذلك لا ليبيح الخط الغير الأنبياء، وإنما لينهى عنه، لأنه بالنسبة للنبي الذي كان يخط وحي من الله، وهذا لا يتأتى لغير نبي، لأن الوحي خاص بالأنبياء، وهذا الذي عليه جمهور المتكلمين، وشرّاح الحديث منهم: النووي⁽¹⁾، وقد أجمل القول في المسألة، ومنهم أبو الوليد القرطبي في كتابه المتخصص (الرد على من ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الحظ لما روي في ذلك من أحاديث ووجه تأويلها)⁽²⁾.

الثاني: ويرى هؤلاء أن للخط والضرب في الرمل أصل، ويمكن أن يرشد على بعض الغيبيات، لكنهم لم يتطرقوا إلى إباحته أو عدم إباحته، ويبدو أنهم حملوا الحديث على ظاهره، وفهموا من قول الرسول: (كان نبي من الأنبياء يخط) أن للخط أصل وله مدلول، وممن قال بذلك الألوسي في تفسيره حيث قال: (وفي رواية عن الحبر أنه قال: "أَنْزَلَهُ مَنْ عَلَّمَ" خط كان يخطه العرب في الأرض، وهذا ظاهر في تقوية أمر علم الرمل وأنه شيء له وجه ويرشد إلى بعض الأمور)⁽³⁾. كما قال بذلك ابن عطية في تفسيره حيث قال: (وظاهر الحديث تقوية أمر الخط في التراب، وأنه شيء له وجه إذا وفق أحد إليه، وهكذا تأوله كثير من العلماء)⁽⁴⁾.

(1) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، 23/5.

(2) القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأندلسي، (ت671هـ)، الرد على من ذهب إلى تصحيح علم الغيب من جهة الخط لما روي في ذلك من أحاديث ووجه تأويلها، تحقيق: مشهور حسن السلطان، دار ابن حزم . بيروت . لبنان، ط1، 1413هـ، 43/1.

(3) الألوسي، أبو الثناء محمود شهاب الدين، (ت1217هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية. بيروت . لبنان، 2/26.

(4) ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، (ت541هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، ط1، 1413هـ، 95/5.

وذلك عند تفسيرهما لقوله تعالى في سورة الأحقاف: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ أَتُنْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) سورة الأحقاف، آية رقم 4.

والذي أراه أن الرأي الأول هو الأصوب، لأن الخط والضرب بالرميل إدعاء لعلم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله ومن ارتضى من رسله، لذلك فالحديث يحمل على خصوصية النبي المذكور بالخط كنوع من الإعجاز، قال تعالى: (عَلِمَ الْغَيْبُ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلَّا مَنْ ارْتَضَى مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا) سورة الجن، آية 25 . 26.

يقول المشرف الفاضل:

لا يمكن لنا أن نقر هذه العقائد الباطلة، في حق الأنبياء، بمثل هذه التأويلات غير المقنعة، إلا بعد النظر الدقيق، والتوقف الطويل، في الروايات التي نقلت بها هذه العقائد، والله أعلم.

7.1 رؤية الجن والشياطين على الحقيقة

1.7.1 نص الحديث

قال الإمام مسلم:

حدثنا إسحاق بن إبراهيم، وإسحاق بن منصور، قالوا أخبرنا النضر بن شميل، أخبرنا شعبة، حدثنا محمد (وهو ابن زياد)، قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

(إن عفريتاً من الجن جعل يفتك علي البارحة ليقطع علي الصلاة وإن الله أمكنني منه فذعته فلقد هممت أن أربطه إلى جنب سارية من سواري المسجد حتى تصبحوا تنظرون إليه أجمعون (أو كلكم) ثم ذكرت قول أخي سليمان رب اغفر لي وهب لي مالكا لا ينبغي لأحد من بعدي فرده الله خاسئاً).

وفي رواية عن أبي الدرداء:

قال الإمام مسلم:

حدثنا محمد بن سلمة المرادي، حدثنا عبد الله بن وهب، عن معاوية بن صالح، يقول حدثني ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء قال: قام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فسمعناه يقول:

«أعوذ بالله منك». ثم قال «ألعنك بلعنة الله». ثلاثا. وبسط يده كأنه يتناول شيئا فلما فرغ من الصلاة قلنا يا رسول الله قد سمعناك تقول في الصلاة شيئا لم نسمعك تقوله قبل ذلك ورأيناك بسطت يدك. قال «إن عدو الله إبليس جاء بشهاب من نار ليجعله في وجهي فقلت أعوذ بالله منك. ثلاث مرات ثم قلت ألعنك بلعنة الله التامة فلم يستأخر ثلاث مرات ثم أردت أخذه والله لولا دعوة أخينا سليمان لأصبح موثقا يلعب به ولدان أهل المدينة».

وللحديث شواهد عن كل من عائشة، وجابر بن سمرة، وابن مسعود، وأبي سعيد الخدري.

2.7.1 تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه البخاري (ص405)، وأخرجه مسلم (ص252)، والنسائي في السنن الكبرى (443/6)، وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (97/7)، عن أبي صالح العنبري، عن يحيى بن منصور، عن أحمد بن سلمة، وأخرجه البغوي في شرح السنة (269/3)، عن عبد الواحد المليحي، عن أحمد النعيمي، عن محمد بن يوسف، عن محمد بن إسماعيل.

كلهم (البخاري، ومسلم، والنسائي، وأحمد بن سلمة، ومحمد بن إسماعيل) عن محمد بن بشار.

وأخرجه إسحاق بن راهويه (149/1).

وأخرجه أحمد في المسند (349/13).

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (310/2) عن أبي عبد الله الحافظ، عن أبي أحمد القطيعي، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أحمد بن حنبل، وأخرجه أبو

عوانة في المستخرج (467/1)، عن محمد بن إسحاق الصنعاني، عن خلف، وأخرجه البخاري في الصحيح (ص61)، وفي (578) عن إسحاق بن راهويه.

كلهم (محمد بن بشار، وابن راهويه، وأحمد، وخلف) عن محمد بن جعفر.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في المسند (148/1) 12، ومسلم (ص252) عن إسحاق بن راهويه، وإسحاق بن منصور، وابن حبان في الصحيح (11/8) عن إسحاق بن راهويه، كلاهما (إسحاق بن راهويه، وإسحاق بن منصور) عن النضر بن شميل.

وأخرجه البخاري (ص139) وفي (ص386) عن محمود، ومسلم (ص252) عن أبي بكر بن شيبه، وأبو عوانة (467/1) عن علي بن سهل، وأخرجه ابن الجعد في المسند (ص178) عن أحمد إبراهيم، والدارقطني في السنن (365/1)، عن الحسين بن إسماعيل، عن زياد بن أيوب.

خمسهم (محمود، وأبو بكر، وعلي، وأحمد، وزياد) عن شبابة بن سوار.

وأخرجه إسحاق بن راهويه (149/1)، وأبو عوانة (467/1) عن أبي الأزهر، والبخاري في الصحيح (ص61)، وفي (ص578)، عن إسحاق بن راهويه، كلاهما (ابن راهويه، وأبو الأزهر) عن روح بن عباد.

كلهم (محمد بن جعفر، والنضر، وشبابة، وروح) عن شعبة، عن محمد بن زياد.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (196/1) عن عمرو بن عثمان، وأبو نعيم في دلائل النبوة (367/2) عن سليمان بن أحمد، عن عمرو بن عثمان، وإبراهيم بن محمد، الطبراني في مسند الشاميين (20/3) عن إبراهيم بن محمد، عن عمرو بن عثمان، ومحمد بن مصفى، ثلاثتهم: (عمرو، وإبراهيم، ومحمد) عن بقية، عن الزبيدي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (197/1)، وابن حبان (41/4) عن عبد الله الأزدي، كلاهما (النسائي، والأزدي) عن إسحاق بن إبراهيم، عن الفضل بن موسى.

وأخرجه أبو يعلى في المسند (360/10) عن أبي موسى، عن عمر بن أبي خليفة، والبيهقي في السنن الكبرى (374/2) عن أبي عبد الله، عن علي الخرقى، عن أبي قلابة، عن عمرو بن أبي خليفة، وسعيد بن عامر.

ثلاثتهم (الفضل، وعمرو، وسعيد) عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة.

ثلاثتهم (محمد بن زياد، وسعيد بن المسيب، وأبي سلمة) عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفي الحديث عند أبي نعيم من طريق سليمان بن أحمد، وعند الطبراني من طريق إبراهيم بن محمد: (أن الرسول رأى الشيطان في المنام). وفي الحديث عند غيرهما، في الطرق التي انتهت إلى سعيد بن المسيب، وأبي سلمة: (أن الرسول وجد برد لسان إبليس لما خنقه).

وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (98/7) عن أبي أحمد، عن إسحاق بن بنان، عن إسحاق بن أبي عامر، عن النضر بن شميل، وكذلك عن محمد بن أحمد، عن عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه عن محمد بن جعفر، وكذلك عن محمد بن أحمد، عن الحسن بن سفيان، عن أبي بكر بن أبي عياش، عن شبابة.

ثلاثتهم (النضر. ومحمد. وشبابة) عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة. وأخرج حديث أبي الدرداء أبو عوانة في المستخرج (467/1) 32، والطحاوي في مشكل الآثار في (166/15)، وفي (157/10)، والبيهقي في دلائل النبوة (98/7) عن أبي عبد الله الحافظ، عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن إسماعيل بن مهران، عن محمد بن سلمة المرادي.

ثلاثتهم (أبي عوانة، والطحاوي، ومحمد) عن بحر بن نصر. وأخرجه مسلم في صحيحه (ص252)، والنسائي في السنن الكبرى في (361/1)، وفي (196/1)، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (373/2) عن محمد بن عبد الله الحافظ، وكذلك أخرجه في دلائل النبوة (98/7)، كلاهما (محمد بن عبد الله، والبيهقي) عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن مهران.

ثلاثتهم (مسلم، والنسائي، ومحمد بن مهران) عن محمد بن سلمة المرادي. وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (213/1) عن عيسى الغافقي. وأخرجه أبو نعيم في دلائل النبوة (367/2) عن محمد بن أحمد، وابن حبان (216/3)، كلاهما (محمد، وابن حبان) عن محمد بن الحسن، عن حرمة بن يحيى. أربعتهم (بحر، ومحمد بن سلمة، وعيسى، وحرمة) عن عبد الله بن وهب. وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (125/3) عن بكر بن سهل 44، والطحاوي في مشكل الآثار (157/10) عن فهد.

كلاهما (فهد، وبكر) عن عبد الله بن صالح.

كلاهما (ابن وهب، وعبد الله بن صالح) عن معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء رضي الله عنه.

وأخرجه الدارقطني (365/1) عن يعقوب بن إبراهيم، عن أحمد بن بديل، عن مفضل بن صالح، والبيهقي في دلائل النبوة (98/7) عن أبي منصور، عن أبي جعفر، عن أحمد بن حازم، عن أبي غسان، عن إسرائيل، كلاهما (مفضل، وإسرائيل) عن سماك بن حرب، وأخرجه الطبراني في الأوسط (340/5) عن محمد بن عثمان، عن يحيى بن معين، عن إسماعيل بن مجالد، عن مجالد عن الشعبي.

كلاهما (سماك والشعبي) عن جابر بن سمرة، عن الرسول عليه السلام. وفي الحديث من طريق الشعبي: (أن الرسول قال: دخلت البيت، فإذا شيطان خلف الباب، فخنقته حتى وجدت برد لسانه على يدي، فلولا دعوة العبد الصالح لأصبح مربوطا يراه الناس).

وفي الحديث عند الدارقطني: (أن الرسول وجد برد لسان إبليس). وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة (99/7)، وفي السنن الكبرى (310/2) عن جناح بن نذير، عن أبي جعفر بن دحيم، عن أحمد بن حازم، عن عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن ابن مسعود، عن النبي عليه السلام قال: (مر علي الشيطان فتناولته فأخذته فخنقته حتى وجدت برد لسانه على يدي وقال أوجعتني ولولا ما دعا سليمان عليه السلام لأصبح مناطا إلى إسطوانة من أساطين المسجد ينظر إليه ولدان أهل المدينة) وليس فيه دليل على أن ذلك في الصلاة.

وأخرجه عبد بن حميد في المسند (294/1)، عن علي بن عاصم، عن أبي هارون العبدى، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي عليه السلام أنه قال: (خرجت من صلاة الصبح فلقيني الشيطان في سدة المسجد فزحمني حتى إني لأجد من شعره فاستمسكت منه فخنقته حتى إني لأجد برد لسانه على يدي) 51.

وأخرجه ابن راهويه في المسند (1033/3)، والنسائي في السنن الكبرى (443/6) عن ابن راهويه، عن يحيى بن آدم، وابن حبان (24/4) عن الحسن بن سفيان، عن

محمد بن أبان، كلاهما (يحي ومحمد) عن أبي بكر بن عياش، عن حصين عن عبيد الله بن عبيد الله الأعمى، عن عائشة، عن النبي عليه السلام وفيه: (أن الرسول وجد برد لسان إبليس على يده).

3.7.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات

أما حديث أبي هريرة فله ثلاث مدارات رئيسية هي:

المدار الأول: بقية عن الزبيدي عن الزهري عن ابن المسيب.

وبقية متكلم فيه، قال ابن حجر: (صدوق كثير التدليس عن الضعفاء)⁽¹⁾، وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به)⁽²⁾.

المدار الثاني: محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سلمة عن أبي هريرة.

وقد تكلم في محمد بن عمرو، قال ابن حجر: (صدوق له أوهام)⁽³⁾، وقال الجوزجاني: (ليس بقوي الحديث ويشتهى حديثه)⁽⁴⁾.

وقد رواه عن محمد بن عمرو كل من الفضل بن موسى، وعمر بن أبي خليفة، وسعيد بن عامر، فأما الفضل، فقد قال ابن حجر فيه: (ثقة ثبت وربما أغرب)⁽⁵⁾، وأما عمر بن أبي خليفة، قال عنه ابن حجر: (مقبول)⁽⁶⁾، وقال عن سعيد بن عامر: (ثقة صالح وقال أبو حاتم: ربما وهم)⁽⁷⁾.

المدار الثالث: شعبة، عن محمد بن زياد الجمحي، عن أبي هريرة.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 113/1.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 434/2.

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، 205/2.

(4) الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 244.

(5) العسقلاني، تقريب التهذيب، 118/2.

(6) نفس المصدر، 60/2.

(7) نفس المصدر، 219/1.

ومحمد بن زياد ثقة، قال النسائي: (ثقة)⁽¹⁾، قال ابن حجر: (ثقة ثبت ربما أرسل)⁽²⁾.

لكنّ أبا نعيم قد روى هذا الحديث في معرفة الصحابة من طرق عن النضر بن شميل، ومحمد بن جعفر، وشبابة بن سوار، عن محمد بن زياد، مخالفاً غيره، الذين روه عن النضر، ومحمد، وشبابة، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة. والذي يبدو أن الأرجح من هذه الطرق هو: ما انتهى إلى شعبة عن محمد بن زياد، إلا أن الألفاظ اختلفت بين هذه المدارات، وقد أشرت إلى ذلك في التخرّيج، وسيأتي بيان أثر هذا الاختلاف على الحديث.

وأما حديث أبي الدرداء: فمداره على معاوية بن صالح، عن ربيعة بن يزيد، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء، عن النبي عليه الصلاة والسلام، ورواه عن معاوية عبد الله بن وهب، وعبد الله بن صالح الجهني. وقد تكلم بعض العلماء في معاوية، ووثقه آخرون.

قال ابن حجر: (صدوق له أوهام)⁽³⁾، وقال ابن عدي: (له حديث صالح وما أرى في حديثه بأس وهو عندي صدوق إلا أنه يقع في حديثه إفرادات)⁽⁴⁾، وقال الذهبي: (كان يحيى بن سعيد لا يرضاه وقال علي بن المديني سألت يحيى بن سعيد عن معاوية بن صالح فقال ما كنا نأخذ عنه ذلك الزمان وقال علي أيضاً كان عبد الرحمن يوثقه أبو صالح الفراء أنبأنا أبو إسحاق الفزاري بحديث عن معاوية بن صالح ثم قال أبو إسحاق ما كان بأهل أن يروى عنه قلت أضنه يشير إلى مداخلته للدولة ابن أبي مريم سمعت خالي موسى بن سلمة قال أتيت معاوية بن صالح لأكتب عنه فرأيت أراه قال الملاهي فقلت ما هذا قال شيء نهديه إلى صاحب الأندلس قال فتركته ولم أكتب

(1) المزي، تهذيب الكمال، 219/25.

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، 171/2.

(3) المصدر السابق، 265/2.

(4) الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، 404/6.

عنه وقال العجلي والنسائي ثقة وقال أبو زرعة ثقة محدث وقال أبو حاتم صالح الحديث حسن الحديث ولا يحتج به⁽¹⁾.

كما تكلم العلماء في عبد الله بن صالح، قال الحاكم: (ذاهب الحديث)⁽²⁾، وقال ابن حجر: (صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة)⁽³⁾. إلا أن الحديث عن أبي الدرداء صحيح كذلك، وإن كان حديث أبي هريرة من طريق شعبة أرجح.

وأما حديث عائشة فمداره على أبي بكر بن عياش، عن حصين، عن عبيد الله بن عبد الله الأعمى، عن عائشة.

قال ابن حجر عن أبي بكر: (ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه)⁽⁴⁾، وقال أبو أحمد الحاكم: (ليس بالحافظ عندهم، وقال البزار: لم يكن بالحافظ)⁽⁵⁾. وقال ابن حجر عن حصين: (ثقة تغير حفظه في الآخر)⁽⁶⁾.

وأما حديث جابر بن سمرة، وعنه سماك بن حرب، والشعبي. فأما سماك فقد تكلم فيه، قال الإمام أحمد: (مضطرب الحديث)⁽⁷⁾، وقال ابن حجر: (صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره فكان ربما يلحق)⁽⁸⁾.

وفي الطريق عن الشعبي مجالد بن سعيد، قال ابن حجر: (ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره)⁽⁹⁾.

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 106/14.

(2) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 86/5.

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، 400/1.

(4) نفس المصدر، 406/2.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 348/9.

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، 182/1.

(7) الشيباني، العلل وعرفه الرجال، 54/1.

(8) العسقلاني، تقريب التهذيب، 320/1.

(9) نفس المصدر، 237/2.

وأما حديث ابن مسعود: ففيه عبيد الله بن موسى، قال ابن سعد: (وكان يتشيع، ويروي أحاديث في التشيع منكراً، وضعف بذلك عند كثير من الناس، وكان صاحب قرآن)⁽¹⁾.

وأما حديث أبي سعيد الخدري: ففيه علي بن عاصم، قال ابن حجر: (صدوق يخطئ ويصر، ورمي بالتشيع)⁽²⁾.

مما سبق: يظهر أن الطرق التي انتهت إلى شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة ربما تترجح، لسلامة رجالها من النقد، هذا على العموم، لكن الذي يعكر على الحديث ككل بمختلف شواهده، هو تعدد الألفاظ والروايات، واختلافها اختلافاً يفضي على اختلافات في المعنى، وذلك أن قصة الحديث رويت على وجوه عدة:

فتارة يحدث الرسول الصحابة بما جرى معه البارحة مع الشيطان وهو في الصلاة، وتارة أن ما جرى مع الرسول رؤيا رآها في المنام، وتارة أن الرسول لما خنق الشيطان وجد برد لسانه على يده، وكلها مروية عن أبي هريرة، مع ملاحظه أن برد لسان إبليس روي عند غير أبي هريرة كذلك، وتارة أن القصة وقعت للرسول وهو خارج من صلاة الفجر، وقد شعر الرسول ببرد لسانه، وأمسك بشعره، وتارة أن ذلك حصل عندما دخل الرسول بيته، ووجد الشيطان خلف الباب فخنقه، وتارة أن الشيطان مر على الرسول مروراً، وليس في نص هذه الرواية دليل على والذي أراه أن هذا التفاوت الكبير في الروايات نتج عن تصرف الرواة، ومبالغتهم في توصيف القصة، وهذا يجعلنا في ريبة من بعض الألفاظ والتوصيفات، فنكتفي من ذلك بالقدر الذي اشتركت فيه كل الروايات، وهو أن إبليس حاول قطع الصلاة على الرسول لكن الله أمكنه منه وكفى، دون حاجة إلى مزيد من التوصيفات والتفصيلات، كشعور الرسول ببرد لسان إبليس، وإمسাকে بشعره، وهذا الاكتفاء مع اعتبار الكلام في الطرق التي نقلت بها هذه التوصيفات، وعليه فإن للقصة أصل صحيح، لكن الرواية بالمعنى جعلت القصة تروى من وجوه عدة تختلف عن بعضها تماماً، والله أعلم.

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 400/6.

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، 45/2.

4.7.1 مشكلة الحديث

يفهم من ظاهر هذا الحديث أن الشيطان والجن أجسام مادية محسوسة، يمكن رؤيتها وملامستها، وهذا المفهوم يعارض قول الله تعالى:

(يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ الْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوَاتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ). سورة الأعراف، آية رقم 27.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، هل للشيطان لسان ولعاب وشعر كما يفهم من بعض الروايات؟

ثم إن المشهور عند عموم الناس، أن الجن لا يمكن رؤيته على حقيقته. ثم كيف يرى الرسول الشيطان، ولم يره الصحابة الذين حضروا القصة، كما يفهم من حديث أبي الدرداء.

5.7.1 تأويلات العلماء للحديث

بعد الرجوع لأقوال أهل العلم في المسألة، تبين أن مسلك الجمع بين الأدلة، هو الذي سلكه العلماء في رفع الإشكال عن هذه الأدلة التي ظاهرها التعارض، وكان هذا الجمع على ستة اتجاهات وهي:

أولاً: أن الجن يمكن رؤيته على الحقيقة للأنبياء وغيرهم، بدليل الأحاديث، وأما الآية فمحمولة على الغالب، أو أن عدم رؤية البشر لهم حاصل في حال رؤيتهم للبشر فقط.

والى هذا القول ذهب النووي⁽¹⁾.

ونسبه العيني للخطابي، والكرماني، فقال:

(ذكر ما يستنبط منه من الفوائد الأولى قال الخطابي فيه دليل على أن رؤية الجن البشر غير مستحيلة والجن أجسام لطيفة والجسم وإن لطف فدركه غير ممتنع أصلاً وأما قوله تعالى إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم (الأعراف 72) فإن ذلك حكم

(1) النووي، شرح صحيح مسلم، 29/5.

الأعم الأغلب من أحوال بني آدم امتحنهم الله بذلك وابتلاهم ليفزعوا إليه ويستعينوا به من شرهم ويطلبون الأمان من غائلتهم ولا ينكر أن يكون حكم الخاص والناذر من المصطفين من عباده بخلاف ذلك وقال الكرمانى لا حاجة إلى هذا التأويل إذ ليس في الآية ما ينفي رؤيتنا إياهم مطلقاً إذ المستفاد منها أن رؤيته إيانا مقيدة من هذه الحيثية فلا نراهم في زمان رؤيتهم لنا قط ويجوز رؤيتنا لهم في غير ذلك الوقت⁽¹⁾.

كما ذهب لهذا الرأي ابن جزىء في التفسير⁽²⁾، والشوكاني في التفسير⁽³⁾.

ثانياً: أن رؤية الجن على حقيقته ممكنة للأنبياء كمعجزة، وعلى هذا يحمل الحديث الشريف، وأما رؤيتهم على غير حقيقتهم فهي ممكنة للأنبياء، ولعوام الناس، والآية تنفي الرؤية على الحقيقة فقط، واستثنى من النفي الأنبياء، وبقي الحكم في حق غيرهم. وهو الذي ذهب إليه ابن حجر⁽⁴⁾، وابن بطال⁽⁵⁾، والقاضي عياض⁽⁶⁾ من القدامى. كما ذهب لذلك الشيخ ابن جبرين في فتواه⁽⁷⁾.

ثالثاً: وهو نحو الرأي السابق مع زيادة، أن رؤيتهم على الحقيقة ممكنة للصالحين أيضاً على سبيل الكرامة.

والى هذا الرأي ذهب الألوسي، وقد حمل الآية على أنها ربما سيقّت مساق التمثيل لكيد الشياطين، لا مساق الحقيقة حيث قال:

(1) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 4/145.

(2) الكلبي، محمد بن محمد بن جزىء، (ت757هـ)، التسهيل لعلوم التنزيل، دار الكتاب العربي، ط4، 1403هـ، 79/8.

(3) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد، (ت1250هـ)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، مؤسسة التاريخ العربي . بيروت . لبنان، 2/197.

(4) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 1/674.

(5) ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف بن بطال، (ت449هـ)، شرح صحيح البخاري، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشيد . الرياض . السعودية، ط1، 1420هـ، 2/109.

(6) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، 5/29.

(7) المعاني، أسامة بن ياسين، المنهج اليقين في بيان أخطاء معالجي السحر والصرع والعين، دار النشر والتوزيع الدولية . الدمام . السعودية، ط1، 1421هـ . 2000م، ص247.

(بل لا يبعد القول برؤية الأولياء -رضي الله تعالى عنهم- لهم كذلك، لكن لم أجد صريحاً ما يدل على وقوع هذه الرؤية، وأما رؤية الأولياء بل سائر الناس لهم متشككين، فكتب القوم مشحونة بها، ودفاتر المؤرخين والقصاص ملاءى منها، وعلى هذا لا يفسق مدعي رؤيتهم في صورهم الأصلية، إذا كان مظنة للكرامة⁽¹⁾).

رابعاً: وهو رأي ابن عاشور، أن رؤيتهم على الحقيقة غير ممكنة لا للأنبياء، ولا لغيرهم، وعلى هذا حمل الآية، أما على غير صورتهم فممكن للأنبياء، ولبعض الصالحين فقط، وعلى هذا حمل الحديث⁽²⁾.

خامساً: أنكر ابن حزم رؤية الجن إلا للأنبياء، ولم يفرق بين الرؤية الحقيقية، والتمثل⁽³⁾.

سادساً: أن رؤيتهم ممكنة للصالحين، وغيرهم، لكن لا يرونهم في كل حال. وإليه ذهب ابن تيمية، ولم يفرق بين الرؤية الحقيقية، والتمثل⁽⁴⁾. والذي أراه:

إن عالم الجن والشياطين لا يعلم كنهه إلا الله، ومن أراد الله أن يطلع على بعض شأنه من أنبياءه، وإنما كانت العلة من خلق الله لهذا العالم المجهول، اختبار عموم البشر في إيمانهم بالغيب، الذي يشغل مساحة واسعة في العقيدة الإسلامية، وعليه فلا معنى لهذه العلة مع دعوى إمكانية رؤية عوام الناس للجن على حقيقتهم، فالذي أراه أن القول الثاني هو الأرجح في الجمع بين الآية والحديث، وهو الذي عليه أغلب أهل العلم، وهذا ما يفيد واقع حديث أبي الدرداء، فلو رأى من حضر من الصحابة الشيطان، لما سألوا الرسول عن سبب بسطه ليد، فلا حجة بهذا الحديث لمن يقول

(1) الألويسي، روح المعاني، 105/8.

(2) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن عاشور، (ت1393هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر و 1984م، 80/8.

(3) الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، (ت456هـ)، الفصل في الملل والأهواء والنحل، دار صادر - بيروت - لبنان، ط1، 112/5.

(4) الحراني، مجموع فتاوى ابن تيمية، 7/15.

بإمكان رؤية عوام الناس للجن على حقيقتهم، بل هو دليل على خصوص الرؤية على الحقيقة بالرسول عليه الصلاة والسلام فقط.

وأما تواعد النبي بربط الجن بسارية المسجد لولا دعوة سليمان عليه السلام، فيحمل على أن الله يمكن أن يحيل هذا الجني إلى صورة، يمكن ربطه معها، فيكون ذلك معجزة للرسول عليه السلام.

يقول الدكتور عبد الكريم عبيدات:

(ويتبين لنا - بعد أن ساق آراء الفقهاء في مسألة رؤية الجن وتشكلهم - أن الحق مع الفريق الذي قال بوقوع رؤيتهم للأنبياء مطلقاً، ولغيرهم عند تمثلهم، وهو ما عليه الأكثرية من العلماء، وهو القول الذي تدعمه النصوص الثابتة من السنة النبوية، وهو الذي تشهد له التجربة مع كثير من الناس)⁽¹⁾.

وأما إمكان رؤية العوام للجن متمثلاً، فيستدل عليه من أدلة أخرى منها: الجني الذي جاء يسرق من الصدقة، وراه أبو هريرة عندما كان وكيل على الصدقة، والحديث طويل أخرجه البخاري (ص262)، النسائي في السنن الكبرى (6/238). ومنها قول الرسول في الحديث: أن الكلب الأسود شيطان، وهذا الحديث أخرجه مسلم (ص242)، وقد سبق تخريجه في المبحث الخامس. وفي السنة أدلة كثيرة من هذا القبيل، كما أن تجارب بعض الناس مما يؤكد ذلك. وأما القول بأن رؤيتهم على الحقيقة ممكنة للصالحين كرامة لهم، فأين الكرامة في رؤية الصالحين للجن، والله أعلم.

8.1 قصة استخلاف عمر رضي الله عنه للسنة المرضي عنهم

1.8.1 نص الحديث

قال الإمام مسلم رحمه الله:

حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام حدثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة أن عمر بن الخطاب خطب يوم الجمعة فذكر

(1) عبيدات، عبد الكريم نوفان، عالم الجن في ضوء الكتاب والسنة، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع الرياض . السعودية، ط1، 1405هـ، ص42.

نبي الله صلى الله عليه وسلم وذكر أبا بكر قال: إني رأيت كأن ديكا نقرني ثلاث نقرات وإني لا أراه إلا حضور أجلي وإن أقواما يأمرونني أن أستخلف وإن الله لم يكن ليضيع دينه ولا خلافته ولا الذي بعث به نبيه صلى الله عليه وسلم فإن عجل بي أمر فالخلفة شورى بين هؤلاء الستة الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عنهم راض وإني قد علمت أن أقواما يطعنون في هذا الأمر أنا ضربتهم بيدي هذه على الإسلام فإن فعلوا ذلك فأولئك أعداء الله الكفرة الضلال ثم إني لا أدع بعدي شيئا أهم عندي من الكلالة ما راجعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء ما راجعته في الكلالة وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيه حتى طعن بإصبعه في صدري فقال يا عمر ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء؟ وإني إن أعش أقض فيها بقضية يقضي بها من يقرأ القرآن ومن لا يقرأ القرآن ثم قال اللهم إني أشهدك على أمراء الأمصار وإني إنما بعثتهم عليهم ليعدلوا عليهم وليعلموا الناس دينهم وسنة نبيهم صلى الله عليه وسلم ويقسموا فيهم فيئهم ويرفعوا إلي ما أشكل عليهم من أمرهم ثم إنكم أيها الناس تأكلون شجرتين لا أراهما إلا خبيثتين هذا البصل والثوم لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا وجد ريحهما من الرجل في المسجد أمر به فأخرج إلى البقيع فمّن أكلهما فليمتهما طبخا.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا إسماعيل بن علية عن سعيد بن أبي عروبة ح قال وحدثنا زهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم كلاهما عن شبابة بن سوار قال حدثنا شعبة جميعا عن قتادة في هذا الإسناد مثله.

وفي رواية قال حدثنا محمد بن أبي بكر المقدمي ومحمد بن المثنى - واللفظ لابن المثنى - قال حدثنا يحيى بن سعيد حدثنا هشام حدثنا قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن معدان بن أبي طلحة أن عمر بن الخطاب خطب يوم الجمعة فذكر نبي الله -صلى الله عليه وسلم- وذكر أبا بكر ثم قال إني لا أدع بعدي شيئا أهم عندي من الكلالة ما راجعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- في شيء ما راجعته في الكلالة وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيه حتى طعن بإصبعه في صدري وقال « يا عمر ألا تكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء ». وإني إن أعش أقض فيها بقضية يقضى بها من يقرأ القرآن ومن لا يقرأ القرآن.

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا إسماعيل بن عليّ عن سعيد بن أبي عروبة ح
وحدثنا زهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم وابن رافع عن شبابة بن سوار عن شعبة
كلاهما عن قتادة بهذا الإسناد نحوه (ميراث الكلالة).

2.8.1 تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه بالرواية الأولى مسلم (ص259)، والبزار في المسند (286/1)،
كلاهما (مسلم و البزار) عن محمد بن المثنى، وأخرجه أحمد (318/1)، أبو يعلى في
المسند (165/1) عن عبيد الله بن عمر، والطيالسي (120/2) عن أبي داود.
أربعتهم (أحمد، ومحمد، وعبيد الله، وأبو داود) عن يحيى بن سعيد.
وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (484/12) عن إبراهيم بن مرزوق، عن معاذ
بن فضالة.

كلاهما (يحيى، ومعاذ) عن هشام.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (578/8) عن إسماعيل بن عليه.
وأخرجه مسلم (ص259) عن زهير بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم، وأخرجه ابن
حبان في صحيحه (114/1) عن أبي يعلى، وأبو يعلى في المسند (219/1) عن
أحمد النكري، وأخرجه أبو عوانة (341/1) في المساجد عن الزعفراني، والدوري، وابن
المنادي، وبنفس الإسناد في المواريث (44/3).

كلهم عن شبابة، كلاهما (ابن عليه، وشبابة) عن شعبة.

وأخرجه أحمد (249/1) في المسند عن عفان، عن همام بن يحيى.
وأخرجه الحميدي في المسند (7/1)، والحاكم في المستدرک (97/3) عن علي بن
حمشاد، وأبي بكر بن إسحاق، عن بشر بن موسى، وأبو عوانة (343/1) عن الدوري،
كلاهما (بشر، والدوري) عن الحميدي، عن سفيان، عن يحيى بن صبيح.

وأخرجه مسلم (ص259) عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن ابن عليه، وأحمد في
المسند (419/1) عن محمد بن جعفر، والبيهقي (258/8) عن أبي الحسين بن
بشران، عن البخاري، عن محمد بن عبد الله بن يزيد، وأبو عوانة (341/1) عن محمد

بن إسحاق، كلاهما (محمد بن عبد الله، ومحمد بن إسحاق) عن عبد الله بن بكر السهمي.

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (283/12) عن علي بن معبد، عن عبد الوهاب بن عطاء.

أربعتهم (ابن عليه، ومحمد، والسهمي، وعبد الوهاب) عن سعيد بن أبي عروبة. كلهم (هشام، وشعبة، وهمام، وسعيد بن أبي عروبة، ويحيى بن صبيح) عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وأخرجه بالرواية الثانية مسلم (ص714) عن محمد بن أبي بكر المقدمي، ومحمد بن المثنى، كلاهما عن يحيى بن سعيد، والنسائي في السنن الكبرى (260/1) عن محمد بن المثنى، عن يحيى بن سعيد 23، وكذا أخرجه في نفس الكتاب (332/6) عن إسحاق بن إبراهيم، عن معاذ بن هشام، وأخرجه أبو عوانة في المساجد (340/1) عن يونس بن حبيب، عن أبي داود 25، وبنفس الإسناد في المواريث (594/3).

ثلاثتهم (يحيى، ومعاذ، وأبو داود) عن هشام الدستوائي. وأخرجه مسلم (ص714)، وابن ماجه في السنن (ص478)، وفي (ص173)، وفي (ص594)، كلاهما (مسلم، وابن ماجه) عن أبي بكر بن أبي شيبة، وأخرجه أحمد (311/1)، كلاهما (أبو بكر، وأحمد) عن ابن عليه. وأخرجه ابن خزيمة (84/3) عن أبي الطاهر، عن أبي بكر محمد بن بشار، عن ابن أبي عدي.

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (170/1) عن أبي محمد بن خلاد، عن الحارث بن أبي أسامة، عن عبد الله بن بكر السهمي.

ثلاثتهم (ابن عليه، وابن أبي عدي، والسهمي) عن سعيد بن أبي عروبة. وأخرجه مسلم (713) عن زهير بن حرب، وإسحاق بن إبراهيم، وابن رافع، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (159/4) عن أبي عبد الله الحافظ، عن أبي عمرو بن أبي جعفر، عن حامد بن محمد، عن زهير بن حرب. ثلاثتهم عن شبابة بن سوار، عن شعبة.

كلهم (هشام، وسعيد، وشعبة) عن قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موصولاً.

وأخرجه الحميدي (8/1) عن سفيان، والنسائي في السنن الكبرى (159/4) عن سليمان بن منصور، عن أبي الأحوص، كلاهما (سفيان، وأبي الأحوص) عن حصين بن عبد الرحمن.

كذا أخرجه النسائي عن قتيبة بن سعيد، عن جرير، عن منصور بن المعتمر. كلاهما (منصور، وحصين) عن سالم بن أبي الجعد، عن عمر بن الخطاب مرسلاً.

وأخرجه أبو يعلى في المسند (182/1) عن حسين بن الأسود، عن أبي أسامة، وأحمد (393/1) عن محمد بن نسر، كلاهما (أبي أسامة، ومحمد) عن هشام بن عروة، عن أبيه.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (259/8) عن أبي عبد الله، وأبي عبد الرحمن، عن أحمد بن عبدوس، عن الدارمي، عن موسى بن إسماعيل، عن أبي عوانة، وأخرجه أبو يعلى (181/1) عن جرير، كلاهما (أبو عوانة، وجرير) عن حصين، عن عمرو بن ميمون.

وأخرجه أبو يعلى (204/1) عن إسحاق الطالقاني، عن جرير عن حصين، وأحمد (415/1) عن عبد الرزاق، عن معمر عن الزهري، كلاهما (حصين، والزهري) عن سالم.

ثلاثتهم (عروة، وعمرو، وسالم) عن ابن عمر.

وأخرجه ابن أبي شيبه في المصنف (578/8) عن ابن إدريس، عن شعبة، عن أبي حمزة، عن جارية بن قدامة.

وكذلك أخرجه في نفس الكتاب (580/8) عن ابن عمير عن سفيان، عن الأسود بن قيس، عن عبد الله بن الحارث الخزاعي.

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (477/12) عن إبراهيم بن أبي داود، عن أحمد بن شبيب، عن أبيه، عن يونس بن يزيد، عن ابن شهاب، عن عبد الملك بن مروان، عن أبي بحرية.

وفي جميع هذه الروايات، التي هي غير رواية سالم بن أبي الجعد عن عمر، امتناع عمر عن الاستخلاف.

3.8.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات

هذا الحديث بروايته، مداره على قتادة، عن سالم بن أبي الجعد، عن معدان بن أبي طلحة، عن عمر بن الخطاب، وكلهم ثقات. وروي من طرق أخرى عن منصور بن المعتمر، وحسين بن عبد الرحمن، عن سالم بن أبي الجعد، عن عمر بن الخطاب، ولم يذكر في هذه الطرق معدان. إلا أن في الحديث علتين:

العلة الأولى:

عننة قتادة وهو مدلس، وهو مدار الحديث، وقد فصلت في حاله في حديث ما يقطع الصلاة فليُنظر، وقلت أنه ممن لا يحتج إلا بما صرح به، لذلك جعله ابن حجر في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين. وقد عنعن قتادة في كل الطرق.

نعم قال ابن حجر العسقلاني، معلقاً على قول شعبة، أنه كفى أهل العلم تدليس الأعمش، وأبي إسحاق، وقتادة: (فهذه قاعدة جيدة، في أحاديث هؤلاء الثلاثة، في أنها إذا جاءت من طريق شعبة، دلت على السماع، ولو كانت معننة جميعاً)⁽¹⁾.

لكن لا أدري، هل استثنى ابن حجر رواية شعبة عن قتادة، من عموم الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، التي لا يقبل من روايتها إلا ما صرحوا فيه، أم ماذا؟ وإذا كان هذا استثناء من ابن حجر، فبناءً على ماذا بنى هذا الاستثناء؟ فإن قيل: بناء على قول شعبة السابق الذكر.

فإذا رجعنا لأقوال شعبة في ذلك، تبين أنه لم يقبل من قتادة، إلا ما قال فيه سمعت، أو حدثني، بديل قوله التالي:

(1) العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص 104.

(حدثنا عثمان، قال: حدثنا يعقوب الدورقي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن مهدي، قال: سمعت شعبة يقول: كنت أتقطن إلى فم قتادة، فإذا قال: حدثنا كتبت، وإذا قال حدث لم أكتب)⁽¹⁾.

وبذلك يؤول قول شعبة أنه كفانا تدليس قتادة بأن بين ما صرح قتادة فيه بالسماع فقبله شعبه وانتفى عن قتادة التدليس فيه مما لم يصرح فيه قتادة وبالتالي لم يقبله شعبة، والله أعلم.

وقد ذكرت شيئاً من ذلك، وبينت موضع قول شعبه عن الأعمش، وأبي إسحاق، وفتادة، في مبحث ما يقطع الصلاة.
العلة الثانية:

مخالفة فتادة لثلاث ثقات إذ روه منقطعاً، وقد ذكر الدارقطني هذه العلة استدراكاً على الإمام مسلم فقال:

(وأخرج مسلم حديث فتادة، عن سالم، عن معدان، عن عمر موقوفا في الثوم والبصل من حديث شعبة وهشام وقد خالف فتادة في إسنادة ثلاثة روه، عن سالم بن أبي الجعد، عن عمر، مرسلاً، لم يذكر فيهم معدان وهم منصور بن المعتمر وحصين بن عبد الرحمن وعمرو بن مرة ورواه، عن منصور جرير بن عبد الحميد بن عبد الرحمن ورواه، عن حصين جماعة منهم أبو الأحوص وجرير وابن فضيل وابن عيينة ورواه، عن عمرو بن مرة عمران البرجمي، وفتادة وإن كان ثقة وزيادة الثقة مقبولة عندنا فإنه يدلس ولم يذكر فيه سماعه من سالم فاشتبه أن يكون بلغه فرواه عنه)⁽²⁾.

يقول الدكتور ربيع المدخلي: (والظاهر لي أن ما رجحه الدارقطني هو الصواب، وهو أن هذا الحديث لا يصح عن سالم بن أبي الجعد إلا مرسلاً، وذلك لأمرين:

1. أن الذين خالفوا فتادة كثرة حفاظ.
2. أن فتادة مدلس، وقد عده الحافظ ابن حجر في طبقات المدلسين في الطبقة الثالثة، وهي التي لا يقبل منها إلا التصريح بالسماع فيما حدثوا به، ومن كان

(1) الغطفاني، تاريخ ابن معين برواية الدوري، 1/190.

(2) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، (ت385هـ)، الإلزامات والتتبع، تحقيق: مقبل بن هادي، دار الكتب العلمية - بيروت. لبنان، ط1، ص370.

هذا حاله لا يقبل عنه ما عنعن فيه ولو لم يخالف، فكيف وقد خالف ثلاث تقات⁽¹⁾.

ولم أجد لعمر بن مرة رواية، وكذا يقول الدكتور المدخلي.
فإن قيل رواية الثلاثة عن سالم تثبت اتصاله، فيقال: بل إن روايتهم منقطعة، فمن الممكن أن قتادة أسقط ضعيفاً، هو الذي زاد هذا الراوي بين سالم وعمر ليصبح متصلاً.

لكن المناقشين الفاضلين يريا أن تدليس قتادة لا يعل هذا الحديث، لأنه إمام كبير حجة، وقد كفى ابن حجر الأمة تدليسه.

4.8.1 مشكلة الحديث

في هذا الحديث إشكاليين:

أولاً: تكفير عمر من يعترض على اختياره لهؤلاء الستة للخلافة وهو يعلم خطورة التكفير، حتى لمن عنده شبهة إسلام.

ثانياً: هل كان الرسول وهو صاحب الأدب الرفيع، يخرج إلى البقيع من قدم إلى المسجد وقد أكل ثوماً أو بصلاً كما قال عمر، والثابت عن الرسول أنه قال: (من أكل من هذه الشجرة الخبيثة فلا يقربنا في المسجد).

ولم يأمر أهل المسجد بإخراجه جبراً، وحرمانه من فضل الجماعة.

وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (ص447).

5.8.1 أقوال العلماء في تأويل هذه الإشكالات

قال الإمام النووي مجيباً عن الإشكال الأول:

(معناه: إن استحلوا ذلك فهم كفرة ضلال، وإن لم يستحلوا ذلك ففعلهم فعل الكفرة)⁽²⁾.

(1) المدخلي، ربيع بن هادي، بين الإمامين مسلم والدارقطني، المطبعة السلفية . بنهارس الهند،

ط1، 1402 هـ . 1982 م، ص164.

(2) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، 53/5.

وقال الإمام السيوطي:

(وقوله أولئك الكفرة إن قيل وكيف سماهم بالكفرة فالجواب أنه إن عني المنافقين فهم كفار ومرادهم الهوى والعنت وإن عني المسلمين فقوله يحتمل وجهين الأول أن أفعالهم في ذلك أفعال الكفرة من الخلاف ووافق الهوى والثاني أنهم قد كفروا نعمة الله بمخالفتهم المسلمين)⁽¹⁾.

ولم أجد لأهل العلم إجابة عن الإشكال الثاني، ومثل ذلك لا يصدر من الرسول، نعم قد يؤنب فاعل ذلك تأنيباً شديداً، وقد يأمره بأن لا يدخل المسجد بريح الثوم والبصل، أما أن يأمر الصحابة بأن يخرجوه من المسجد جبراً فهو مستبعد، والله أعلم. ويرى الدكتور مشهور القطيشات، أن من كان يأتي إلى المسجد، بريح الثوم والبصل، وهو يعلم النهي عن ذلك، كان يستحق الإخراج من المسجد، لأن الأولى الأولى به الطاعة والسمع، وعدم التجراً على مخالفة أمر السؤل عليه السلام.

9.1 نشد الضالة في المسجد

1.9.1 المطلب الأول: نص الحديث

قال الامام مسلم:

حدثنا أبو الطاهر أحمد بن عمرو حدثنا ابن وهب عن حيوة عن محمد بن عبدالرحمن عن أبي عبدالله مولى شداد بن الهاد أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (من سمع رجلاً ينشد ضالة في المسجد فليقل لا ردها الله عليك فإن المساجد لم تبين لهذا).

وفي رواية قال حدثني حجاج بن الشاعر حدثنا عبدالرزاق أخبرنا الثوري عن علقمة بن مرثد عن سليمان بن بريدة عن أبيه:

(أن رجلاً نشد في المسجد فقال: من دعا إلى الجمل الأحمر فقال النبي صلى الله عليه و سلم لا وجدت إنما بنيت المساجد لما بنيت له).

(1) السيوطي، الديباج شرح مسلم، 68/1.

وفي رواية حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن محمد بن شيبه عن علقمة بن مرثد عن ابن بريدة عن أبيه قال:

(جاء أعرابي بعدما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الفجر فأدخل رأسه من باب المسجد فذكر بمثل حديثهما قال مسلم هو شيبه بن نعام أبو نعام روى عنه مسعر وهشيم وجرير وغيرهم من الكوفيين (باب النهي عن نشد الضالة في المسجد وما يقوله من سمع الناشد).

2.9.1 تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه مسلم (ص259) عن أحمد بن عمرو، وأخرجه ابن ماجه (ص135) عن يعقوب بن حميد، وابن خزيمة (273/2) عن أبي الطاهر، عن أبي بكر، وأخرجه أبو عوانة (339/1) 4، كلاهما (أبو بكر، وأبو عوانة) عن يونس بن عبد الأعلى، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (626/2) عن أبي عبد الله الحافظ، وفي السنن الصغرى (568/1) عن أبي عبد الله الحافظ، وأبي زكريا بن إسحاق، كلاهما عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم.

أربعتهم (أحمد، ويعقوب، ويونس، ومحمد) عن عبد الله بن وهب.

وأخرجه مسلم (ص260) عن زهير بن حرب، وأخرجه أبو عوانة (339/1) عن العباس الترفقي، وحمدان بن الجنيدي، وأبي يحيى بن أبي ميسرة، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (626/2) عن عبد الله بن يحيى، عن إسماعيل الصفار، والعباس الترفقي، وأخرجه أحمد (248/14)، وأبو داود في السنن (125/1) عن عبيد الله بن عمر الجشمي، والبيهقي في السنن الصغرى (467/2) عن أبي عبد الله الحافظ، عن محمد بن يعقوب، عن علي الهلالي، ومحمد بن أنس القرشي.

كلهم (زهير، والعباس، وحمدان، وأبو يحيى، وأحمد، وأبو خيثمة، والجشمي، ومحمد، وعلي) عن عبد الله بن يزيد المقرئ.

وأخرجه أبو عوانة (339/1) عن أبي زرعة المصري، عن محمد بن عبد الحكم. وأخرجه ابن حبان (82/3) عن أحمد بن علي بن المديني، عن أبي خيثمة، عن المقبري.

ثلاثتهم (ابن وهب، والمقرئ، ومحمد بن عبد الحكم) عن حيوة، عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، عن أبي عبد الله مولى شداد بن الهاد.

وأخرجه الدارمي في السنن (326/1) عن الحسن بن أبي زيد، والنسائي في السنن الكبرى (52/6) عن إبراهيم بن يعقوب، عن علي بن المديني، وابن خزيمة (274/2) عن أبي الطاهر، عن أبي بكر، وابن حبان (81/3) عن ابن خزيمة، كلاهما (أبو بكر، وابن خزيمة) عن الذهلي، عن النفيلي، وأخرجه الطبراني في الأوسط (97/3) عن أبي مسلم، عن عبد الله بن عبد الوهاب، والحاكم في المستدرک (65/2) عن أبي بكر بن إسحاق، عن عارم بن الفضل، والبيهقي في السنن الكبرى (627/2) عن أبي الحسن، عن الحسن بن محمد، عن يوسف بن يعقوب، عن محمد بن بكر.

كلهم (الحسن، وابن المديني، والنفيلي، وعبد الله، وعارم، ومحمد بن بكر) عن عبد العزيز الدراوري.

وأخرجه الطبراني في الكبير (103/2)، وأبي نعيم في معرفة الصحابة (326/4) عن الطبراني، عن أحمد بن النضر، عن عيسى بن هلال، عن محمد بن حمير، عن عباد بن كثير.

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (441/1) عن الثوري.

ثلاثتهم (الدراوردي، وعباد، والثوري) عن يزيد بن خصيفة، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان.

كلاهما (أبي عبد الله مولى شداد، ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان) عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (إذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا: لا أربح الله تجارتك وإذا رأيتم من ينشد فيه الضالة فقولوا: لا أدى الله عليك).

وأخرجه عبد الرزاق (440/1)، ومسلم (ص260) عن حجاج بن الشاعر، عن عبد الرزاق، وأحمد (151/38)، وأبو عوانة (339/1)، والبيهقي في السنن الكبرى (627/2) عن أبي عبد الله الحافظ، عن محمد بن يعقوب، كلاهما (أبو عوانة، ومحمد) عن علي بن الحسن الهلالي، كلاهما (أحمد، وعلي) عن عبد الله بن الوليد،

وأخرجه أحمد (151/38)، وابن حبان (82/3) عن عمر الهمداني، عن محمد بن بشار، كلاهما (أحمد، ومحمد) عن مؤمل.

كلهم (عبد الرزاق، وعبد الله، ومؤمل) عن سفيان الثوري.

وأخرجه مسلم (ص260) عن أبي بكر بن أبي شيبة، وابن ماجه (ص135) عن علي بن محمد، وابن خزيمة (273/2) عن أبي عمار، وسليم بن جنادة، وأخرجه أحمد (156/38)، خمستهم (أبو بكر، وعلي، وأبو عمار، وسليم، وأحمد) عن وكيع.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (52/6) عن سويد بن سعيد، عن عبد الله. وأخرجه أبو عوانة (340/1) عن علي بن إسكاب، والحسين بن أبي معشر، عن محمد بن ربيعة.

ثلاثتهم (وكيع وعبد الله ومحمد) عن سعيد بن سنان.

وأخرجه ابن الجعد في المسند (808/2) عن يحيى، والطيالسي في المسند (150/2) عن يونس، عن أبي داود، كلاهما (يحيى، وأبي داود) عن قيس.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (309/2) عن وكيع، عن أبي أسامة. وأخرجه مسلم (ص260) عن قتبية بن سعيد، عن جرير، عن محمد بن شيبة. وأخرجه ابن خزيمة (272/2) عن أبي الطاهر، عن أبي عمر، عن محمد بن بشار، وأبي موسى، كلاهما عن مؤمل.

جميعهم (الثوري، وسعيد، ومحمد بن شيبة، وأبي أسامة، وقيس، ومؤمل) عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن بريدة الأسلمي، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (52/6) عن أحمد بن عبد الحكم، عن شعبة عن مسعر، عن علقمة، عن سليمان بن بريدة، عن الرسول عليه السلام مرسلاً.

3.9.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات

أما حديث أبي هريرة فقد انتهى إلى مدارين:

فأما المدار الأول: فهو على حيوة، عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، عن أبي عبد الله مولى شداد (سالم مولى شداد)، عن أبي هريرة، عن الرسول عليه الصلاة

والسلام، وعن حيوة عبد الله بن هب وعبد الله بن يزيد المقرئ، ومحمد بن عبد الحكم، والمقبري، وجميعهم ثقات، والحديث صحيح من هذا الطريق، وقد اتفقت ألفاظ الرواية عنهم.

وأما المدار الثاني: فهو على يزيد بن خصيفة، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة، عن الرسول عليه السلام، وعن يزيد رواه الدراوردي، والثوري، وعباد بن كثير، وعنه تفرعت الطرق.

أما يزيد:

- قال ابن حجر: (ثقة)⁽¹⁾.
- قال الإمام أحمد: (منكر الحديث)⁽²⁾.
- قال أبو داود: (منكر الحديث)⁽³⁾.
- كما أن فيه عبد العزيز الدراوردي وقد تكلم فيه:
- قال ابن حجر: (صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ)⁽⁴⁾.
- قال أبو زرعة: (سيء الحفظ فربما حدث الشيء من حفظه فيخطئ)⁽⁵⁾.
- قال النسائي: (ليس بالقوي)⁽⁶⁾.
- كما أن فيه عباد بن كثير وهما اثنان الثقفى والرملى وكلاهما لا يحتج به.
- فأما الثقفى فإن البخاري قال: (تركوه)⁽⁷⁾.
- وأما الرملى قال فيه ابن حجر: (ضعيف)⁽⁸⁾.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 376/2.

(2) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، 35/2.

(3) نفس المصدر، 35/3.

(4) العسقلاني، تقريب التهذيب، 474/1.

(5) المزي، تهذيب الكمال، 194/18.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 395/5.

(7) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، (ت256هـ)، التاريخ الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة. بيروت. لبنان، 104/2.

(8) العسقلاني، تقريب التهذيب، 374/1.

وأما حديث بريدة الأسلمي: مداره على علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه بريدة الأسلمي، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن علقمة رواه سفيان الثوري، وسعيد بن سنان، ومحمد بن شيبه، وأبو أسامة، وعن سفيان وسعيد تفرعت الطرق. أما من الناحية النقدية، فإن رجال هذه الطرق ثقات عدول بالجملة، لكن هناك ما يجعل هذه الطرق، وبيان ذلك ما يلي:

العلة الأولى: الكلام في ضبط سعيد بن سنان، وتدليس سفيان الثوري على جلاله قدره.

أما سعيد فقد قال ابن حجر: (صدق له أوهام)⁽¹⁾.

قال أحمد: (ليس بالقوي في الحديث)⁽²⁾.

قال العجلي: (كوفي جائز الحديث)⁽³⁾.

وأما سفيان الثوري فقد قال ابن حجر في التقريب: (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة وكان ربما دلس)⁽⁴⁾.

وقال السيوطي في التدريب عند حديثه عن تدليس التسوية:

(قال الخطيب: وكان الأعمش وسفيان الثوري يفعلون مثل هذا، قال العلاءي: وبالجملة، فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقا وشرها، وقال العراقي: وهو قاذح فيمن تعمد فعله، وقال شيخ الإسلام لا شك أنه جرح، وإن وصف به الثوري والأعمش، فلا اعتذار أنهما لا يعلانه إلا في حق من يكون ثقة عندهما، ضعيفا عند غيرهما)⁽⁵⁾.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 290/1.

(2) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، 184/1.

(3) العجلي، تاريخ الثقات، ص 185.

(4) العسقلاني، تقريب التهذيب، 102/1.

(5) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ص 166.

وإن كان ابن حجر قد جعله في المرتبة الثانية من مراتب المدلسين، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم، وقلة تدليسهم في جنب ما رووا، كالثوري، أو كانوا لا يدلسون إلا عن ثقة كابن عيينة⁽¹⁾.

وقال النووي عند حديثه عن مرويات المدلسين في الصحيحين: (وما كان في الصحيحين وشبههما عن المدلسين بـ (عن) فمحمول علي ثبوت السماع له من جهة أخرى)⁽²⁾.

وكلام النووي هذا إن أراد من قوله: (جهة أخرى) أي طريق آخر لم يسلم هذا القول، على الأقل في هذا الحديث، لأن سفيان عنعن في جميع الطرق التي انتهت إليه. لكن العلماء يحتجون بروايته لإمامته وقلة تدليسهم، فيكون صحيح من طريقه، فتنبقى العلة الثانية.

العلة الثانية:

إنكار الإمام البخاري سماع سليمان بن بريدة من أبيه، وهي مسألة تدعو إلى التوقف.

قال البخاري في التاريخ الكبير: (ولم يذكر سليمان سماعاً من أبيه)⁽³⁾. والبخاري إمام حجة في مسألة السماع في كتابه التاريخ الكبير، إذ كانت مسألة السماع نفيًا وإثباتًا أبرز مقاصد الكتاب.

أما من حيث المقارنة بين الألفاظ، فإن هذا الرواية تختلف مع رواية أبي هريرة، بأن هذه الرواية فيها أن الرسول عليه السلام هو الذي دعا على الرجل الذي جاء ينشد ضالته في المسجد، في حين إن رواية أبي هريرة فيها أن الرسول يوصي المسلمين بعده بالدعاء على الناشد في المسجد.

(1) العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص23.

(2) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، (ت676هـ)، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي . بيروت، لبنان، 1405هـ، 4/1.

(3) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، (ت256هـ)، التاريخ الكبير، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى اليماني، دائرة المعارف العثمانية . حيدر آباد . الهند، ط1، 1943، 4/4.

4.9.1 مشكلة الحديث

تفيد رواية بريدة الأسلمي، أن الرسول عليه السلام دعا على رجل أعرابي جاء ينشد ضالته في المسجد قائلاً له لا ردها الله عليك، وفي رواية أبي هريرة يوصي النبي صلى الله عليه وسلم المسلمين بذلك، وإذا سلمنا أن ذلك ممكن في حق مسلم عرف الأحكام الشرعية، فكيف نسلم بان النبي عليه السلام على رجل أعرابي لا يعرف الأحكام، كما يفهم من رواية بريدة.

وهذا يتعارض مع ما يعرف عن رسول الله من الحلم، وعفة اللسان، فقد روى الإمام الترمذي في جامعه (350/4) عن علقمة عن عبد الله، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ولا الفاحش ولا البذيء).

كما يتعارض مع الهدى النبوي في تعامله مع الأعراب، ومراعاة ثقافتهم، وامتصاص جلافتهم، إذ كان من أسلوبه في تعليم الناس، مخاطبتهم على قدر عقولهم، وفي السنة من هذا الضرب نماذج كثيرة منها:

ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (ص168) عن أنس: (أن أعرابياً بال في المسجد فقام إليه بعض القوم فقال النبي عليه السلام دعوه ولا تترموه قال فلما فرغ دعا بدلو من ماء فصبه عليه).

قال الإمام الصنعاني معلقاً على هذا الحديث:

(ومنها (أي فوائد الحديث): الرفق بالجاهل، وعدم التعنيف ومنها: حسن خلقه صلى الله عليه وسلم، ولطفه بالمتعلم)⁽¹⁾.

منها ما أخرجه البخاري (ص693) عن أنس بن مالك قال: (كنت أمشي مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعليه برد نجراني غليظ الحاشية، فأدركه أعرابي فجبذه بردائه جبذة شديدة، حتى نظرت إلى صفحة عاتق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قد أثرت بها حاشية البرد من شدة جبذته، ثم قال يا محمد مر لي من مال الله الذي عندك. فالتفت إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ثم ضحك ثم أمر له بعتاء).

(1) الصنعاني، محمد بن إسماعيل بن صلاح، (ت1182هـ)، سبل السلام بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، 1/25.

5.9.1 تأويلات العلماء لمشكلة الحديث

لم أجد للعلماء تعلقاً شافياً على هذه المسألة، ومما وقفت عليه:

1. قول الإمام السندي: (وقوله لا وجدته دعاء لإظهار أن النهي منه نصح له، إذ الداعي بخير لا ينهي إلا نصحاً، لكن اللائق حينئذ الفصل، بأن يقال لا ووجدته، لأن تركه يوهم، إلا أن يقال الموضع زجر فلا بدع بتركه الإيهام، لكونه إيهام شيء هو أكد في الزجر)⁽¹⁾.

2. قول ابن الجوزي: (وإنما قال له ولا وجدت لترك احترامه المسجد، والمسجد إنما بني لذكر الله عز وجل وطلب الآخرة، لا لأمر الدنيا، وقد كان ينبغي لهذا أن ينشد ضالته على باب المسجد لا فيه)⁽²⁾.

والذي أراه: إنه إن كان من تأويل لدعاء الرسول عليه السلام على الأعرابي، فهو أن هذا السلوك ربما تكرر من هذا الأعرابي أكثر من مرة حتى قال له الرسول ذلك، أما أن يدعو عليه الرسول مباشرة دون أن يكون قد بين له سابقاً أن هذا السلوك لا يصلح في بيوت الله، فهذا ليس مما يصدر عن رسول الله وهو صاحب الأدب الجم. كل هذا مع ملاحظة ما قيل في نقد بعض طرق الحديث.

وقد أضاف لي الدكتور الفاضل مشهور قطيشات ذات مرة احتمال آخر وهو أن الرجل ربما لم يكن مجيئه للمسجد للصلاة وإنما للسؤال عن ضالته مما جعل الرسول يغضب منه ويقول ما قال.

ويرى المشرف الفاضل:

أن روايات الحديث ربما رويت مختصرة، مقطوعة عن سياقها الذي بين سببها الدقيق، وكيف تطبق، والله أعلم.

(1) السندي، نور الدين بن عبد الهادي، (ت1138هـ)، حاشية السندي على سنن ابن ماجه، تحقيق: مأمون خليل شيخا، دار المعرفة . بيروت . لبنان، ط1، 1416هـ، 1/258.

(2) ابن الجوزي، كشف المشكل من حديث الصحيحين، 1/330.

10.1 شدة الحر من فيح جهن

1.10.1 نص الحديث

قال الإمام مسلم:

حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث ح وحدثنا محمد بن ربح أخبرنا الليث عن ابن شهاب عن ابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة أنه قال إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال:

(إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم).

وفي رواية قال:

وحدثني إسحاق بن موسى الأنصاري حدثنا معن حدثنا مالك عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال:

«إذا كان الحر فأبردوا عن الصلاة فإن شدة الحر من فيح جهنم» وذكر «أن النار اشتكت إلى ربها فأذن لها في كل عام بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف».

وفي رواية عن أبي ذر قال مسلم:

حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ سَمِعْتُ مُهَاجِرًا أَبَا الْحَسَنِ، يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ، يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: (أَذِنَ مُؤَذِّنُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالظُّهْرِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ "أَبْرِدْ أَبْرِدْ" . أَوْ قَالَ "انْتَظِرْ انْتَظِرْ" . وَقَالَ "إِنَّ شِدَّةَ الْحَرِّ مِنْ فَيَحِ جَهَنَّمَ فَإِذَا اشْتَدَّ الْحَرُّ فَأَبْرِدُوا عَنِ الصَّلَاةِ" . قَالَ أَبُو ذَرٍّ حَتَّى رَأَيْنَا فَيَّءَ التُّلُولِ) .

2.10.1 تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه الشافعي في المسند (ص27) عن الثقة، والدارمي في السنن (274/1) عن عبد الله بن صالح، ومسلم في صحيحه (ص279)، والترمذي في الجامع (295/1)، والنسائي في السنن الكبرى (465/1)، والبيهقي في السنن الكبرى

(642/1) عن الروذباري، عن أبي بكر بن أبي داسة، عن أبي داود، عن يزيد بن خالد 6، أربعتهم (مسلم، ويزيد، والترمذي، والنسائي) عن قتيبة بن سعيد.

وأخرجه أبو داود في السنن (108/1) عن يزيد بن خالد، وقتيبة بن سعيد، وأخرجه ابن ماجه في السنن (ص119) عن محمد بن ربح، كلهم (الثقة، وعبد الله، وقتيبة، وموهب، ومحمد ويزيد) عن ليث بن سعد.

وأخرجه الطيالسي في المسند (64/4) عن أبي داود، عن زمعة، وعبد الرزاق في المصنف (542/1) عن معمر، وابن جريج، وأحمد في المسند (228/13) عن محمد بن بكر، عن ابن جريج، ومسلم (ص279) عن حرمة بن يحيى، عن ابن وهب، عن يونس، كلهم (ليث، وزمعة، ومعمر، وابن جريج، ويونس) عن الزهري، عن أبي سلمة وابن المسيب.

وأخرجه مالك في الموطأ (ص20)، وأحمد في المسند (37/16) عن عبد الرحمن، ومسلم في صحيحه (ص280) عن إسحاق بن موسى، عن معن، وابن حبان في صحيحه (30/3)، عن عمر بن سعيد، عن أحمد بن أبي بكر، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (643/2) عن أبي الحسن، عن الصفار، عن إسماعيل القاضي، عن عبد الله بن مسلمة، جميعهم (عبد الرحمن، ومعن، وأحمد بن أبي بكر، وعبد الله) عن مالك، عن عبد الله بن يزيد، عن أبي سلمة، ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان.

وأخرجه مسلم في صحيحه (ص279) عن أحمد بن عيسى، وعمر بن سعيد، وهارون بن سعيد، وأبو عوانة في المستخرج (291/1) عن أبي زرعة، عن عبد الجبار بن سعيد، (أربعتهم) عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن بكير، عن بسر بن سعيد، وسلمان الأغر.

وأخرجه أحمد (52/15) عن حسين ويزيد، كلاهما عن ابن أبي ذئب، عن أبي الوليد وعبد الرحمن بن سعد.

وأخرجه مسلم (ص280) عن حرمة، عن عبد الله بن وهب، وأبو عوانة في المستخرج (291/1) عن محمد بن عبد الله، عن أبي زرعة، كلاهما (أبو زرعة، وابن وهب) عن حيوة، وأبي عوانة في المستخرج (290/1) عن إسحاق بن إبراهيم، عن

محمد بن عثمان، عن الدراوردي، كلاهما (حيوة، والدراوردي) عن يزيد بن عبد الله، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث.

وأخرجه مسلم (ص280) عن عمرو بن سواد، وحرملة بن يحيى، كلاهما عن ابن وهب، عن يونس، وأخرجه ابن حبان في صحيحه (29/3) عن محمد بن الحسن، عن يزيد بن موهب، عن الليث، وأخرجه أحمد في المسند (82/15) عن يزيد، والطبراني في مسند الشاميين (66/1) عن سلمة الفوزي، عن خطاب، عن محمد بن حمير، عن إبراهيم بن أبي عبلة، والبخاري في صحيحه (ص384) عن أبي اليمان، عن شعيب، خمستهم (يونس، والليث، ويزيد، وإبراهيم، وشعيب) عن الزهري.

كلاهما (محمد بن إبراهيم، والزهري) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن.

وأخرجه مسلم في صحيحه (ص279) عن قتيبة بن سعيد، وأبو عوانة في المستخرج (290/1) عن أبي قلابة، وابن حبان في الصحيح (30/3) عن أبي خليفة، كلاهما (أبي قلابة، وأبي خليفة) عن الدراوردي، وأخرجه أبو عوانة في المستخرج (290/1) عن محمد بن يحيى، عن إبراهيم بن حمزة، عن عبد العزيز بن أبي حازم، كلاهما (الدراوردي، وعبد العزيز بن أبي حازم) عن العلاء بن عبد الرحمن، عن عبد الرحمن بن يعقوب.

وأخرجه أحمد في المسند (69/18) عن عبد الرزاق، عن سفيان، عن الأعمش، عن ذكوان، وكذا أخرجه (31/12) عن هشيم، عن هشام، وأخرجه عبد الرزاق (542/1) عن معمر، عن أيوب، كلاهما (هشام، وأيوب) عن ابن سيرين.

وأخرجه ابن الجعد في المسند (1149/2) عن علي، عن أيوب بن عتبة، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط.

وأخرجه أحمد في المسند (478/14) عن أسود بن عامر، والطبراني في الصغير (127/1) عن الحسن بن عمر، عن أحمد بن يونس، كلاهما: (أسود، وأحمد) عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم بن أبي صالح.

وأخرجه أبو عوانة في المستخرج عن محمد بن إسحاق بن سيبويه، عن عبد الرزاق، عن معمر، وكذا أخرجه عن معمر (289/1)، وأخرجه البيهقي في السنن

الكبرى (642/1) عن أبي عبد الله الحافظ، وأبي زكريا، وأبي بكر، ثلاثتهم عن أبي العباس، كلاهما (معمر، وأبو العباس) عن الربيع بن سليمان، عن الشافعي. وأخرجه البخاري في صحيحه (ص68)، و أبو عوانة في المستخرج (289/1) عن أبي قلابة، عن الحميدي، كلاهما (البخاري، والحميدي) عن ابن المديني. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (641/1) عن أبي الحسن، عن أبي سهل بن زياد، عن إسماعيل القاضي.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (170/1) عن أبي الطاهر، عن أبي بكر، عن عبد الجبار بن العلاء، عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي، وأحمد بن عبده، وأخرجه الشافعي في المسند (ص27)، والحميدي في المسند (430/2)، وابن الجارود في المنتقى (ص48) عن المقرئ، وأبو عوانة في المستخرج (289/1) عن أحمد بن شيبان.

كلهم (معمر، والشافعي، وابن المديني، وإسماعيل، وسعيد، وأحمد بن عبد الغني، والحميدي والمقرئ، وأحمد بن شيبان) عن سفيان بن عيينة. وأخرجه ابن حبان في صحيحه (29/3) عن عبد الله بن محمد، عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، عن عبد الرزاق، عن معمر.

كلاهما (سفيان، وعمر) عن الزهري، عن سعيد بن المسيب. وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (359/10) عن ابن علية، عن الجريري، عن عروة، عن عبد الله بن شقيق.

وأخرجه ابن أبي شيبة في الباب نفسه (358/1) عن علي بن مسهر، عن ابن أبي ليلى، وعبد الرزاق في المصنف (542/1) عن ابن جريج، كلاهما (ابن أبي ليلى، وابن جريج) عن عطاء.

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (543/1)، ومسلم في صحيحه (ص279) عن ابن رافع، وأبو عوانة في المستخرج (289/1) عن السلمي، كلاهما (ابن رافع، والسلمي) عن عبد الرزاق، عن معمر، عن همام بن منبه.

وأخرجه الشافعي في المسند (ص27)، وابن ماجه في السنن (ص118) عن هشام بن عمار، وأبو عوانة في المستخرج (291/1) عن يونس بن عبد الأعلى، وكذا عن

الترمذي عن القعنبي، كلاهما (يونس، والقعنبي) عن ابن وهب، ثلاثتهم (الشافعي، وهشام، وابن وهب) عن مالك.

وأخرجه أبو يعلى في المسند (254/3) عن وهب بن بقية، عن خالد عن عبد الرحمن.

وأخرجه مالك في الموطأ (ص21)، كلاهما (مالك، وعبد الرحمن) عن أبي الزناد. وأخرجه البخاري في صحيحه (ص68) عن أيوب بن سليمان، عن أبي بكر، عن سليمان، عن صالح بن كيسان، كلاهما (أبو الزناد، وصالح) عن الأعرج.

جميعهم (أبو سلمة، وابن المسيب، ومحمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، وبسر، وسلمان الأغر، وأبو الوليد، وعبد الرحمن بن سعد، وعبد الرحمن بن يعقوب، وذكوان، ويزيد بن عبد الله بن قسيط، وعاصم بن أبي صالح، وعبد الله بن شقيق، وعطاء، وهمام بن منبه، والأعرج) عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرجه أحمد في المسند (302/35) عن عفا ن.

وأخرجه البخاري في صحيحه (ص68) عن آدم بن أبي إياس. وكذا أخرجه في نفس الباب عن مسلم بن إبراهيم.

وأخرجه الترمذي في جامعه (297/1) عن محمود بن غيلان، عن أبي داود الطيالسي.

وأخرجه أبو عوانة في المستخرج (290/1) عن أبي جعفر الدارمي، عن وهب بن جرير.

وكذا أخرجه عن يزيد بن سنان (289/1)، عن أبي عمر.

وأخرجه مسلم في صحيحه (ص279)، والبيهقي في السنن الكبرى (643/1) عن أبي عبد الله، عن محمد بن يعقوب، عن إبراهيم بن أبي طالب، والحسين بن محمد، ثلاثتهم (مسلم، ومحمد، والحسين) عن محمد بن المثني.

وأخرجه البخاري في صحيحه (ص68)، وابن خزيمة في صحيحه (169/1) عن أبي الطاهر، عن أبي بكر، كلاهما (البخاري، وأبو بكر) عن محمد بن بشار، كلاهما (محمد بن المثني، ومحمد بن بشار) عن محمد بن جعفر.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (358/1)، وأبو عوانة في المستخرج (289/1) عن محمد بن إسماعيل المكي، كلاهما (ابن أبي شيبة، ومحمد) عن **شبابة**.

وأخرجه البخاري في صحيحه (ص384)، وأبو داود في السنن (108/1)، وابن حبان في صحيحه (30/3) عن الفضل بن الحباب، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (642/1) عن الروذباري، عن أبي بكر، عن أبي داود، وكذلك أخرجه (643/1) عن أبي الحسن بن عبدان، عن أحمد بن عبيد، عن الإسفاطي، أربعتهم (البخاري، وأبو داود، والفضل، والإسفاطي) عن **أبي الوليد الطيالسي**.

كلهم (عفان، وآدم، وأبو داود، ومحمد، وشبابة، وأبي عمر، ووهب، وأبو الوليد) عن شعبة، عن مهاجر، عن زيد بن وهب، عن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه.
وأخرجه أحمد في المسند (70/18) عن يحيى بن سعيد.

وأخرجه البخاري في صحيحه (ص384) عن محمد بن يوسف، عن سفيان. وكذا أخرجه في نفس الباب عن عمر بن حفص، عن حفص بن غياث. وأخرجه ابن ماجه في سننه (ص119) عن أبي كريب، عن أبي معاوية. وأخرجه أبو يعلى في المسند (480/2) عن زهير، عن محمد بن عبيد. وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (643/1) عن زيد العلوي، وجناح بن نذير، كلاهما عن محمد بن علي بن دحيم، عن إبراهيم بن عبد الله العبسي، عن وكيع. **كلهم (يحيى، وسفيان، وحفص، وأبو. معاوية، ومحمد، ووكيع) عن الأعمش، عن أبي صالح (ذكوان).**

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (384/1) عن أبي بكر، عن أبي معاوية، عن **الأعمش**.

كلاهما (ذكوان، الأعمش) عن أبي سعيد الخدري، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه البزار في المسند (401/1) عن الفضل بن سهيل، وأحمد بن الوليد، كلاهما عن محمد بن الحسن، عن أسامة بن زيد بن أسلم، عن زيد بن أسلم، عن **أسلم عن عمر**.

وأخرجه البخاري في صحيحه (ص68) عن أيوب بن سليمان، عن أبي بكر، عن سليمان، عن صالح بن كيسان، وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه: (170/1) عن أبي الطاهر، عن أبي بكر، عن بNDAR، عن عبد الوهاب، عن عبيد الله بن عمر، كلاهما (صالح، وعبيد الله) عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وأخرجه ابن ماجه في السنن (ص119) عن تميم بن المنتظر.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه (29/3) عن محمد بن عبد الرحمن السامي، عن أحمد بن حنبل.

والبيهقي في السنن الكبرى (645/1) عن أبي عبد الله الحافظ، عن أبي بكر بن إسحاق، عن بشر بن موسى.

وكذا أخرجه في الباب نفسه عن علي بن عبدان، عن محمد الصفار، عن أحمد بن علي الخزاز، عن أبي زكريا، عن يحيى بن معين.

وأخرجه البيهقي في السنن الصغرى (145/1) بالإسناد نفسه.

أربعتهم (أحمد، وبشر، ويحيى، وتمام) عن إسحاق بن يوسف الأزرق، عن شريك، عن بيان بن بشر، عن قيس بن أبي حازم، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (359/1) عن محمد بن عبد الله.

وأخرجه الطبراني في الكبير (71/8) عن عبد الله بن محمد، عن عبد الله بن يوسف الفريابي.

وكذا أخرجه في المصدر نفسه (70/3) عن أحمد بن خليد، عن أبي نعيم.

وأخرجه الحاكم في المستدرک (215/1) عن أبي عبد الله الصفار، عن أحمد بن عصام، عن أبي أحمد الزبيري.

أربعتهم (محمد، وعبد الله، وأبو نعيم، وأبو أحمد) عن بشر بن سليمان، عن القاسم بن صفوان، عن صفوان بن مخرمة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (465/1) عن عمرو بن منصور، وفي السنن الصغرى (ص90) عن عمرو بن منصور، وإبراهيم بن يعقوب، كلاهما (إبراهيم، وعمرو) عن عمر بن حفص.

وأخرجه كذلك في السنن الصغرى (ص90) عن إبراهيم بن يعقوب، عن يحيى بن معين.

كلاهما (عمر، ويحيى) عن حفص بن غياث، عن الحسن بن عبيد الله، عن إبراهيم، عن يزيد بن أوس، عن ثابت بن قيس، عن أبي موسى الأشعري، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

3.10.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات

هذا الحديث مداره على أبي هريرة . رضي الله عنه . وعنه تفرعت الطرق وتعددت، وانتهت إلى ستة عشر مدار فرعي، ولحديث أبي هريرة شواهد عن أبي سعيد الخدري، وابن عمر، وعمر، وأبي موسى الأشعري، والمغيرة بن شعبة، وصفوان بن مخرمة، وأبي ذر، سأتناولها بالنقد جميعاً، ثم ترجيح ما يبدو أنه راجح بما أمكن، إذ الجمع متعذر في مثل هذا الحديث بطرقه، لأنه لا تعارض بينها، وإنما مشكلة الحديث في معنى ألفاظه، وتعارض ظاهره مع العلم الحديث.

فأما حديث أبي هريرة: فرجال مداراته كلهم ثقات ضابطون، ولا يضر عطاء ما رمي به من كثرة الإرسال، لأن الرجل ثقة في نفسه، ولم يثبت أنه أرسل في هذا الحديث على الأقل، ثم إن حديثه يتقوى بكثرة المتابعات.

قال ابن حجر عنه: (ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال)⁽¹⁾.

لذلك فالحديث صحيح عن أبي هريرة، من جهة كثرة الطرق عنه.

وقد تفرد أبو هريرة بزيادة لفظ: (اشتكت النار إلى ربها فقالت يا رب أكل بعضي بعضاً. فأذن لها بنفسين نفس في الشتاء ونفس في الصيف فهو أشد ما تجدون من الحر وأشد ما تجدون من الزمهرير).

فلم يُرو هذا اللفظ إلا من معظم الطرق التي انتهت إلى أبي هريرة، بالرغم من أن الحديث رواه عن الرسول صلى الله عليه وسلم سبعة سوى أبي هريرة، ليس منهم من

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 25/2.

روى هذا اللفظ، إلا ما رواه البزار في المسند عن عمر بن الخطاب، لكن في إسناده أسامة بن زيد بن أسلم متكلم فيه.

قال ابن سعد: (كان كثير الحديث وليس بحجة)⁽¹⁾.

وقال ابن حجر: (ضعيف من قبل حفظه)⁽²⁾.

كما أن فيه محمد بن الحسن المخزومي، متكلم فيه أيضاً.

قال ابن حجر: (كذبوه)⁽³⁾.

فلا اعتبار بهذا الطريق كشاهد للفظ الذي تفرد به أبي هريرة.

وأما حديث أبي سعيد الخدري، فمداره على الأعمش، عن ذكوان، وهنا لا بد من التوقف على حال الأعمش في ميزان الجرح والتعديل، كما يجب التوقف عند حقيقة تدليس الأعمش بشكل عام، وفي الصحيحين بشكل خاص، وذلك أن العلماء اختلفوا في ذلك اختلاف كبيراً، وسأحاول استقصاء كافة أقوال علماء الرجال والجرح والتعديل، ليكون الحكم عليه مبني على استقراء تام.

أولاً: الذين وثقوه، وهم:

ابن حجر في لسان الميزان⁽⁴⁾، وفي التقريب⁽⁵⁾، ويحيى بن سعيد القطان، ووكيع⁽⁶⁾، والإمام أحمد⁽⁷⁾، وابن أبي حاتم، وأبي زرعة⁽⁸⁾.

ثانياً: الذين جرحوه بغير التدليس، ولم ينفوه عنه، وقد جرحوه بعدة أشياء، أذكرها وأنسبها:

(1) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 143/1.

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، 65/1.

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، 163/2.

(4) العسقلاني، ابن حجر شهاب الدين أحمد بن علي، (ت852هـ)، لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للطبوعات . بيروت . لبنان، ط1، 1390هـ . 1971م، 238/7.

(5) العسقلاني، تقريب التهذيب، 319/1.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 237/6.

(7) المزي، تهذيب الكمال، 85/12.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 139/4.

1. أنه استهزأ برجل جاء ليسأله عن مسألة في الصلاة، وقد روى ذلك أبو نعيم، عن الطبراني عن أحمد بن حرب، عن محمد بن عبيد الطنافسي⁽¹⁾.
 2. الاضطراب، ورواية الغرائب والنوادر، ونسبه النسوي للإمام أحمد⁽²⁾، ورواه عبد الله بن نمير، عن الأعمش نفسه⁽³⁾.
 3. يروي ما ليس له من الأحاديث، قال معاوية بن عمرو، عن زائدة: (كنا ناتي الأعمش فيحدثنا فيكثر، ونأتي سفيان فنذكر له تلك الأحاديث، فيقول: ليس هذا من حديث الأعمش، فنقول له: هو حدثنا به، فيقول: إذاً فقولوا له إن شأتم، فنأتي الأعمش فنخبره بذلك، فيقول: صدق سفيان، ليس هذا من حديثنا)⁽⁴⁾.
 4. رواية المراسيل، والرواية عن الضعفاء، ونسب للترمذي⁽⁵⁾.
 5. سوء الخلق، ونسبه له العجلي⁽⁶⁾.
 6. التشيع، وإليه ذهب العجلي⁽⁷⁾، وقال شعبة أنه سبئي⁽⁸⁾.
 7. الوهم والسقط، وهو للإمام أحمد⁽⁹⁾.
- ثالثاً: الذين جرحوه بالتدليس، وهم: ابن حجر⁽¹⁰⁾، وابن حبان⁽¹¹⁾، وإليه ذهب الخطيب البغدادي في الكفاية، فقال:**

-
- (1) أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، (ت430هـ)، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ط1409هـ، 1988م، 47/5.
 - (2) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 236/6.
 - (3) نخبة من العلماء، موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلمه، 104/2.
 - (4) الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن رجب، (ت795هـ)، شرح علل الترمذي، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، ط1، 1398هـ، 1987م، 178/1.
 - (5) المصدر السابق، 281/1.
 - (6) العجلي، تاريخ الثقات، ص205.
 - (7) المصدر السابق، ص205.
 - (8) نخبة من العلماء، موسوعة أقوال الإمام أحمد في رجال الحديث وعلمه، 104/2.
 - (9) المصدر السابق، 105/2.
 - (10) العسقلاني، تقريب التهذيب، 319/1.
 - (11) البستي، الثقات، 319/1.

(فنحن نقبل تدليس ابن عيينة ونظرائه، ولا نقبل من الأعمش تدليسه)⁽¹⁾. وهذا بالنسبة لتدليسه بشكل عام، أما بالنسبة لتدليسه في الصحيحين، وحكم عنعنته فيهما، ففيه خلاف على مذهبيين:

المذهب الأول: أن عنعنته محمولة على الاتصال، وحمل دعة هذا المذهب عنعنته على ثبوت سماعه من طريق آخر، وهو مذهب ابن الصلاح، والنووي، والقطب الحلبي، والعلائي⁽²⁾.

وقد نقلت ردود أهل العلم على هذا الرأي، عند الحديث عن أبي الزبير المكي سابقاً، على اعتبار أن كليهما من مدلسي الصحيحين، الذين أفردوا في بحوث خاصة عند العلماء، فلا حاجة لإعادتها.

المذهب الثاني: معاملة المدلس في الصحيحين، كمعاملته في غيرهما، وإليه ذهب ابن دقيق العيد، وابن المرحل، والصنعاني، وابن حجر⁽³⁾.

وإن كان ابن حجر قد جعل الأعمش من أصحاب المرتبة الثانية من المدلسين، وهم من احتمل الأئمة تدليسهم، وأخرجوا لهم في الصحيحين لإمامتهم، وقلة تدليسهم في جنب ما روي، أو كانوا لا يدلسون إلا عن الثقات⁽⁴⁾. وكأنه يستثني أصحاب هذه الطبقة، والتي قبلها، من الذين لا تقبل عنعنتهم من المدلسين.

لذلك جعل الدكتور عواد الخلف من اعتبارات قبول عنعنة المدلس، كون المعنعن من المرتبة الأولى، أو الثانية⁽⁵⁾.

وقد عنعن الأعمش في مائتين وسبع وخمسين رواية، وصرح في إحدى وعشرين رواية، في صحيح مسلم⁽⁶⁾.

(1) البغدادي، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (ت463هـ)، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان، ط1406، 2هـ . 1986.

(2) الخلف، روايات المدلسين في صحيح مسلم: جمعها تخريجها والكلام عليها، ص67.

(3) المصدر السابق، ص67.

(4) العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص67.

(5) الخلف، روايات المدلسين في صحيح مسلم، ص68.

(6) المصدر السابق، ص 109.

وقد كان الأعمش ممن يدلّسون تدليس التسوية، وهو أشد أنواع التدليس، وقد كان العلماء يتحفظون على هذا النوع من التدليس.

يقول الدكتور نور الدين عتر عن تدليس التسوية:

(وهذا النوع من التدليس شر أنواع التدليس..... وفيه غرور شديد) (1).

قال الخطيب البغدادي:

(وربما لم يسقط المدلس اسم شيخه الذي حدثه، لكنه يسقط ممن بعده في الإسناد رجلاً، يكون ضعيفاً في الرواية، أو صغير السن، ويحسن الحديث بذلك، وكان سليمان الأعمش، وسفيان الثوري، وبقية بن الوليد، يفعلون مثل هذا) (2).

وقال الدارمي:

(سمعت يحي وسأل عن الرجل يلقي الرجل الضعيف من بين ثقتين، يوصل الحديث ثقة عن ثقة، ويقول: أنقص وأصل ثقة عن ثقة، يحسن الحديث بذلك؟ لا يفعل، لعل الحديث عن كذاب ليس بشيء، فإذا هو قد حسنه وثبته، ولكن يحدث به كما روي، قال عثمان بن سعيد: وكان الأعمش ربما فعل ذلك) (3).

وفي هذا الحديث قد عنعن الأعمش في جميع الطرق، إلا عند الإمام أحمد في المسند، وعند البخاري في الصحيح، من طريق عمر بن حفص عن أبيه، فقد ثبت فيهما التصريح بالسماع.

قال الإمام السيوطي، عند حديثه في تدريب الراوي عن تدليس التسوية:

(قال الخطيب: وكان الأعمش، وسفيان الثوري، يفعلون مثل هذا، قال العلائي: وبالجمله، فهذا النوع أفحش أنواع التدليس مطلقاً وشرها، وقال العراقي: وهو قاذح فيمن تعمد فعله، وقال شيخ الإسلام لا شك أنه جرح، وإن وصف به الثوري

(1) عتر، نور الدين محمود، تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف . الرياض . السعودية، ط2، 1407هـ . 1987م، ص92.

(2) البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص402.

(3) الدارمي، عثمان بن سعيد بن خالد، (ت280هـ)، تاريخ الدارمي عن ابن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، جامعة الملك عبد العزيز . مركز البحث العلمي، ط1، 1980م، 243/1.

والأعمش، فلا اعتذار أنهما لا يفعلاه إلا في حق من يكون ثقة عندهما، ضعيفا عند غيرهما⁽¹⁾.

وأما حديث عمر بن الخطاب عند البزار: فقد ذكرت الكلام في رجاله عند الحديث عن تفرد أبي هريرة.

وأما حديث أبي موسى الأشعري: فهو صحيح، لكن تكلم في ضبط كل من عمر بن حفص، وأبيه حفص بن غياث.

قال ابن حجر عن عمر: (ثقة ربما وهم)⁽²⁾.

وقال عن حفص: (ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر)⁽³⁾.

وأما حديث المغيرة بن شعبة: فمداره على إسحاق بن يوسف الأزرق، عن شريك، عن بيان بن بشر، عن قيس بن أبي حازم، عن المغيرة، وقد تكلم في ضبط شريك. قال ابن حجر: (صدوق يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً، شديداً على أهل البدع)⁽⁴⁾.

كما أنه مدلس، فقد جعله ابن حجر في الطبقة الثانية من المدلسين⁽⁵⁾.

وأما حديث صفوان بن مخرمة: فمداره على بشير بن سليمان، عن القاسم بن صفوان، عن صفوان بن مخرمة.

قال ابن حجر عن بشير: (ثقة يغرب)⁽⁶⁾.

وقال ابن أبي حاتم عن القاسم: (قال أبو حاتم: لا يعرف القاسم بن صفوان الزهري إلا من حديث بشير بن سليمان)⁽⁷⁾.

(1) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، ص 166.

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، 59/2.

(3) المصدر السابق، 188/1.

(4) العسقلاني، تقريب التهذيب، 337/1.

(5) العسقلاني، تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، ص 67.

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، 111/1.

(7) العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي، (ت 852هـ)، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق:

علي محمد البيجاوي، دار الجيل - بيروت - لبنان، ط 1، 1412هـ، 523/1.

وهذا يدل على أن الرجل غير معروف برواية الحديث.

وأما حديث ابن عمر: فمداره على نافع ورواته ثقات فهو صحيح

بناءً على ما سبق يبدو أن الحديث لا يصح إلا عن أبي هريرة، وابن عمر، وأبي موسى، وأبي ذر، فأما ابن عمر وأبو هريرة فلا تصريح في حديثهما بالسماع من الرسول عليه السلام، وأما حديث أبي موسى، فقد تكلم في ضبط عمر بن حفص وأبيه، فالراجح هو حديث أبي ذر، لأنه صاحب القصة، مع ملاحظة أنه ليس في حديثه لفظ شكوى النار إلى ربها، فأصل الحديث له، لكن الرواة تصرفوا في لفظ، وبعضهم حذف سياق القصة، والله أعلم.

4.10.1 مشكلة الحديث

يبدو الإشكال في هذا الحديث من جانبين:

الجانب الأول: هو تكليم النار لرب العالمين وشكواها له، وكيف يمكن تأويل هذا الكلام، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، كيف يسبب نفس جهنم الزمهرير البارد، وهو نقيض النار.

الجانب الثاني: إن هذا الحديث يفيد بظاهره، أن موجات الحر والبرد الشديدة التي تحدث بين الآونة والأخرى سببها نفس النار، الذي أذن الله لها به في الصيف والشتاء، وهذا يعارض في الظاهر ما يعرف عند علماء المناخ، من أن سبب موجات البرد الشديد هو المنخفضات الجوية، وسبب موجات الحر المرتفعات الجوية، وما أصبح يعرف مؤخراً بظاهرة الاحتباس الحراري، ثم إننا قد نجد في منطقة ما على الكرة الأرضية برداً شديداً، وفي مناطق أخرى حراً شديداً في نفس الوقت، فكيف يمكن الجمع بين هذه القضايا.

5.10.1 تأويل العلماء لمشكلة الحديث

للعلماء في تأويل معنى الحديث عدة تأويلات:

التأويل الأول:

أن للأشياء أسباب ظاهرة وباطنة، والباطنة تذكرها الشريعة، والظاهرة لا تنفيها الشريعة، فكذا يقال في الرعد والبرق والمطر ونهر جيحان وسيحان، وهو قول محمد أنور شاه في العرف الشذي⁽¹⁾.

وكأنه يرى أن نفس النار يجريه الله تعالى على هيئة ظاهرة طبيعية.

التأويل الثاني:

أن الحديث محمول على الحقيقة، وذلك أن شدة الحر والبرد هي من لهيب جهنم، كذلك شكوى النار لربها محمول على الحقيقة، وذلك أن الله يسخر في النار إدراكاً فتكلم ربها، كما تكلمه الأيدي والجلود عندما تشهد على أصحابها يوم القيامة، وقد ذهب إلى هذا الرأي من أهل العلم:

التوربشتي، وابن عبد البر، والزين بن المنير، فيما نسبته لهم ابن حجر⁽²⁾، وإليه ذهب العيني⁽³⁾، وابن رجب⁽⁴⁾، وقال النووي أنه مذهب أهل السنة⁽⁵⁾، وهو مذهب السيوطي⁽⁶⁾، والمباركفوري⁽⁷⁾.

وقد أجاب ابن حجر عن اجتماع الحر والبرد في النار: بأن النار فيها طبقة زمهريرية⁽⁸⁾، وقال بنحوه ابن التين⁽⁹⁾.

(1) الكشميري، محمد أنور شاه بن معظم شاه، (ت1352هـ)، العرف الشذي شرح سنن الترمذي،

تحقيق: عمرو شوكت، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، ط1، 1428هـ . 2007م، 206/1.

(2) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 22/2.

(3) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 30/5.

(4) الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 221/1.

(5) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، 120/5.

(6) السيوطي، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، 37/1.

(7) المباركفوري، تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي، 487/1.

(8) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 23/2.

(9) السيوطي، تنوير الحوالك شرح موطأ مالك، 37/1.

التأويل الثاني:

أن الحديث محمول على المجاز التصوري والتشبيه، ونسب هذا القول للبيضاوي، وقد فسر هذا المجاز بقوله:

(شكواها مجاز عن غليانها وأكلها بعضها بعضاً، مجاز عن ازدحام أجزائها، وتتفسرها مجاز عن خروج ما يبرز منها)⁽¹⁾.

والى ذلك ذهب القرضاوي من المعاصرين فقال:

(طلبة المدارس في عصرنا يدرسون في الجغرافيا أسباب تغير الفصول، وظهور الصيف والشتاء والحر والبرد، وهي تقوم على سنن كونية، وأسباب معلومة للدارسين..... فينبغي حمل الحديث على المجاز التصويري الفني، الذي يصور شدة الحر على أنها نفس من أنفاس جهنم، كما يصور الزمهرير على أنه نفس آخر من أنفاسها، وجهنم تحوي من ألوان العذاب أشد الحرارة، وأشد الزمهرير)⁽²⁾.

والى هذا الرأي ذهب المشرف الفاضل، بالاعتماد على أن أبا ذر هو صاحب القصة، وسياقها يدل على أن الرسول أراد التشبيه والمجاز.

هذه خلاصة أقوال أهل العلم في تأويل الحديث، وكل من شرح الحديث من غير هؤلاء لم تتجاوز أقواله ما قالوه، وربما لم تكن مشكلة هذا الحديث ملحوظة لديهم، كما هي ملحوظة لنا، لأن العلوم الطبيعية في عصرهم كانت محدودة، ولم تكن القضايا المناخية مطروحة في عصرهم، فالعلم الحديث هو الذي كشف عن هذا الإشكال في الحديث.

والذي أراه:

إن شكوى جهنم لربها من أكل بعضها بعضاً محمول على الحقيقة لا على المجاز، وهو الذي عليه الأكثرون، لكن ليس بالضرورة أن تكون الشكوى باللغة التي نعرفها، إذ العالم العلوي مختلف عن عالمنا اختلاف تام.

(1) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 23/2.

(2) القرضاوي، يوسف عبد الله ضوابط فهم السنة النبوية، دار عمار، عمان، الأردن، ط2، 2003م، ص58.

والأدلة على هذا الرأي:

أولاً: إن حديث النار مع ربها مع جماديتها له نظائر في القرآن الكريم والسنة النبوية، ألم يقل الله تعالى في القرآن الكريم: (يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأَتْ وَتَقُولُ هَلْ مِنْ مَزِيدٍ). سورة ق، آية رقم 30.

وهذا على تفسير من حمل الآية على الحقيقة، وهو وجه عند المفسرين كالألوسي والصابوني.

يقول الألوسي:

(والظاهر إبقاء السؤال والجواب على حقيقتيهما، وكذا في نظير ذلك من اشتكاء النار والإذن لها بنفسين وتحتاج النار والجنة، ونحن متعبدون باعتقاد الظاهر ما لم لا يمنع مانع ولا مانع ههنا، فإن القدرة صالحة والعقل مجوز والظواهر قاضية بوقوع ما جوزه العقل، وأمور الآخرة لا ينبغي أن تقاس على أمور الدنيا)⁽¹⁾.

ويقول الصابوني:

(والظاهر أن السؤال والجواب على حقيقتيهما، والله على كل شيء قدير، فإن إنطاق الجماد والشجر والحجر جائز عقلاً، وحاصل شرعاً، وقد أخبر القرآن الكريم أن نملة تكلمت)⁽²⁾.

ثم إن جميع المخلوقات تسبيح لربها تسبيح لا يعلم كنهه من بعضها إلا الله تعالى. ثانياً: ورد في الحديث الذي أخرجه الترمذي في جامعه (113/2)، وابن ماجه في سننه (ص 247)، عن أبي ذر الغفاري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إني أرى ما لا ترون وأسمع ما لا تسمعون إن السماء أظت وحق لها أن تنط ما فيها موضع أربع أصابع إلا وملك واضع جبهته ساجدا لله. والله لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيراً وما تلتذتكم بالنساء على الفرشات ولخرجتم إلى الصعدات تجأرون إلى الله والله لو ددت أني كنت شجرة تعضد).

(1) الألوسي، روح المعاني، 187/26.

(2) الصابوني، محمد علي، صفوة التفاسير، المكتبة العصرية . صيدا . لبنان، ط1، 1416هـ،

113/26.

والأطيط هو: صوت صغير كصوت أقتاب الإبل، وهو معبر عن ثقلها بالملائكة التي تملأها⁽¹⁾.

ثالثاً: قلت إن بعض ما يجري في العالم العلوي لا يجوز إخضاعه للقوانين الأرضية، لأنه من عالم الغيب، فالله تعالى يسخر في أطراف الإنسان نطقاً، لتشهد هذه الأطراف على صاحبها ما عمله من خير أو شر، قال تعالى:

(يَوْمَ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ). سورة النور، آية رقم 24.

وكذا كلام النار مع ربها، فقدرة الله مطلقة، وهذا بالنسبة لشكوى النار إلى ربها. أما اجتماع النقيضين (الحر والزمهرير) في جهنم، فيمكن حمله أيضاً على قدرة الله المطلقة، فها هي البحار تصبح ناراً عند قيام الساعة، قال تعالى: (وَإِذَا أَلْبَحَارُ **سُجِّرَتْ**). سورة التكوير، آية رقم 6.

أما قول من قال: إن في جهنم أماكن حارة وأماكن باردة، أو أن لفظ جهنم يحتمل الحر والبرد على السواء، فلم يأتي القائلون به بدليل على مقالتهم. وأما الجانب الثاني من مشكلة الحديث وهو الجمع بين ما يفيد الحديث ومسلمات العلم الحديث في مصدر موجات الحر والبرد، فيمكن الجمع بينهما بأن يقال: إن السبب الرئيسي لموجات الحر والبرد هو نفس جهنم الذي أذن الله به، لكن الله تعالى يجريه على هيئة ظواهر مناخية ملحوظة للبشر. لأثرها على نشاطاتهم اليومية. بناءً على قانون الأسباب والمسببات، فلا يكون حينئذ تعارض بين العلم والدين، وهو قريب من قول صاحب العرف الشذي، والله اعلم.

(1) المباركفوري، تحفة الأحوذى، 495/6.

11.1 طلوع الشمس بين قرني الشيطان

1.11.1 نص الحديث

قال الإمام مسلم:

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع ح وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير حدثنا أبي ومحمد بن بشر قالوا جميعاً حدثنا هشام عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:

«لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها فإنها تطلع بقرني شيطان».

وله شواهد عن سمرة بن جندب وأنس وعمر بن عبد الله بن عمر وعمر وعبد الله الصنابجي وصفوان بن المعطل.

2.11.1 تخریج الحديث

هذا الحديث أخرجه مالك في الموطأ (ص212)، وأخرجه مسلم: (ص358) عن ابن أبي شيبة، وأبي يعلى (49/10)، عن زهير، وابن أبي شيبة (249/2)، وأحمد (390/8)، ثلاثتهم عن وكيع.

وأخرجه مسلم (ص358) عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن عبد الله بن نمير، ومحمد بن بشر، وابن خزيمة (256/2) عن محمد بن العلاء، عن محمد بن بشر. وأخرجه أحمد في المسند (321/8)، والبخاري (ص72)، والبيهقي في السنن الكبرى (636/2) عن أبي عبد الله، عن محمد بن يعقوب، عن يحيى بن محمد، كلاهما (البخاري، ومحمد) عن مسدد، وابن خزيمة (256/2)، وابن حبان (51/2) عن ابن خزيمة، عن محمد بن بشر، وكذلك أخرجه في الموضع نفسه عن عمرو الهمداني، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (484/1)، كلاهما (عمرو، والنسائي) عن عمرو بن علي بن بحر، أربعتهم عن يحيى بن سعيد.

وأخرجه البخاري (ص358) عن محمد بن سلام، وابن حبان (43/2) عن عبد الله الأزدي، عن إسحاق بن إبراهيم، كلاهما (محمد، وإسحاق) عن عبدة بن سليمان. وأخرجه أبو عوانة (319/1) عن الحسن بن عفان، وعمار عن محاضر.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (635/2) عن أبي الطاهر، وأبي زكريا، وأبي سعيد، وأبي عبد الله، عن أبي العباس، وكذا أخرجه أبو عوانة (319/1)، كلاهما (أبو العباس، وأبو عوانة) عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، عن أنس بن عياض. وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (329/12) عن محمد بن النضر الأزدي، وأبو عوانة (320/1) عن أبي أمية، كلاهما (محمد، وأبو أمية) عن معاوية بن عمرو، عن زائدة.

كلهم (مالك، ووكيع، وعبد الله بن نمير، ومحمد بن بشر، ويحيى بن سعيد، وعبد، ومحاضر، وأنس بن عياض، وزائدة) عن هشام بن عروة، عن عروة بن الزبير، وكلهم قالوا: (تطلع بين قرني شيطان) إلا ما روي عند ابن حبان، وابن خزيمة، فقد قالوا فيه: (تغرب)، وأما ما روي عند البخاري عن مسدد، وأبي يعلى في رواية عن زهير، ومسلم في رواية عن ابن أبي شيبة ومحمد بن نمير، وابن أبي شيبة في رواية عن وكيع، فليس في حديثهم ذكر قرني الشيطان.

وأخرجه مالك (ص212)، وابن حبان (51/2) عن أبي خليفة، وأبو عوانة (31/1) عن الترمذي، كلاهما (أبو خليفة، والترمذي) عن القعنبى.

وأخرجه أبو عوانة (318/1) عن الصنعاني، عن عبد الله بن يوسف، وكذلك أخرجه أبو عوانة (318/1)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (15/1)، كلاهما (أبو عوانة، والطحاوي) عن يونس بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، البيهقي عن أبي عبد الله، عن أبي العباس، عن الربيع، عن الشافعي، والبيهقي في السنن الكبرى (635/2) عن أبي عبد الله، عن أبي علي، عن علي الصفار، وأخرجه مسلم (ص358)، كلاهما (مسلم، وأبو علي) عن يحيى بن يحيى.

خمسهم: (القعنبى، وعبد الله، وابن وهب، والشافعي، ويحيى) عن مالك بن أنس. وأخرجه أبو عوانة (318/1) عن أحمد المقدمي، عن محمد أبيه، والنسائي في السنن الكبرى (483/1) عن إسماعيل بن مسعود، كلاهما (محمد، وإسماعيل) عن خالد بن الحارث.

وأخرجه أبو عوانة (318/1) عن أبي إبراهيم الزهري، عن إسحاق بن إسماعيل، والحميدي في المسند (294/2)، كلاهما (إسحاق، والحميدي) عن سفيان.

كلاهما (خالد، وسفيان) عن عبيد الله.

كلاهما: (مالك، وعبيد الله) عن نافع، وليس في حديثهم عنه ذكر قرني الشيطان.

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (397/2) عن خطاب، عن نصر، عن أبيه، عن عبد الله بن قيس.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (151/1) عن روح بن الفرّج، عن أبي مصعب، عن الدراوردي، عن هشام، عن سالم.

أربعتهم (عروة، ونافع، وعبد الله، وهشام) عن ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وليس فيه ذكر قرني الشيطان.

وأخرجه الطبراني في المعج الكبير (227/7) عن أبي مسلم الكشي، عن محمد بن عبد الله الأنصاري، عن إسماعيل بن مسلم المكي، عن الحسن. وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (151/1)، وابن خزيمة: (256/2)، كلاهما (الطحاوي، وابن خزيمة) عن بNDAR، عن محمد بن جعفر، وكذلك أخرجه الطحاوي في الباب نفسه: (152/1) عن أبي بكرة، وابن مرزوق، كلاهما عن وهب، كلاهما (محمد، وهب) عن شعبة، والطيالسي في المسند (218/2) عن أبي داود.

كلاهما (شعبة، وأبو داود) عن سماك، عن المهلب بن أبي صفرة، عن سمرة بن جندب، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وكلهم قالوا: (تطلع بين قرني شيطان) وزاد الطحاوي، وابن خزيمة (وتغرب).

وأخرجه مالك (ص212)، والترمذي في الجامع (301/1) عن علي بن حجر، عن إسماعيل بن جعفر، وأبو داود في السنن (110/1) عن القعنبي، عن مالك، كلاهما (إسماعيل، ومالك) عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أنس بن مالك، عن الرسول عليه الصلاة والسلام، وقالوا: (بين قرني شيطان).

وأخرجه ابن ماجه في السنن (ص214) عن ابن أبي شيبة، عن غندر، عن شعبة، عن يعلى بن عطاء، عن يزيد بن طلق، عن عبد الرحمن بن البيهاني.

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (14/46) عن أحمد بن محمد، عن محمد بن المهاجر، عن يحيى بن ورد، عن ورد، عن عدي بن الفضل، عن عثمان البتي، عن عبد الحميد بن سلمة، عن سلمة أبيه.

وأخرجه مسلم (ص359) عن أحمد بن جعفر المعقري، عن النضر بن محمد، عن عكرمة بن عمار، عن شداد بن عبد الله، عن يحيى بن أبي كثير. وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (482/1) عن عمرو بن منصور، عن الليث بن سعد، والطحاوي في شرح معني الآثار: (152/1) عن بحر بن نصر، عن عبد الله بن وهب، وبينفس السند في مشكل الآثار (316/2)، وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (148/3) عن بكر بن سهل، عن عبد الله بن صالح، ثلاثتهم (الليث، وابن وهب، وابن صالح) عن معاوية بن صالح، عن سليم بن عامر، وضمرة بن حبيب، ونعيم بن زياد.

وأخرجه الحاكم في المستدرک (268/1) عن أبي محمد، عن يعقوب بن سفيان، عن الربيع بن نافع، وأخرجه أبو داود (25/2)، كلاهما (الربيع، وأبو داود) عن محمد بن المهاجر، عن العباس بن سالم، عن أبي سلام.

سنتهم (شداد، ويحيى، وسليم، وضمرة، ونعيم، وأبو سلام) عن أبي أمانة. ثلاثتهم (عبد الرحمن، وسلمة، وأبو أمانة) عن عمرو بن عبسة، عن الرسول عليه الصلاة والسلام، وكلهم قالوا: (تطلع وتغرب بين قرني شيطان) إلا ما روي عند الطبراني، فقد قال: (تطلع بين قرني شيطان).

وأخرجه مالك (ص211) والنسائي في السنن الكبرى (482/1) عن قتيبة بن سعيد، عن مالك، وابن ماجه (ص214) عن إسحاق بن منصور، عن عبد الرزاق، عن معمر، كلاهما (مالك، ومعمر) عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبدالله الصنابجي، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقالوا: (تطلع ومعها قرني الشيطان).

وأخرجه ابن ماجه (ص214) عن الحسن بن داود المنكدری، عن ابن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان، عن المقبري، عن أبي هريرة، عن صفوان بن المعطل، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (167/22) عن عمر بن عبد الله، عن سلمة بن شبيب، عن عبد الله بن الوزير، عن محمد بن جابر، عن سماك، عن قبيصة بن هلب، عن أبيه، عن النبي عليه السلام، وقال: (تطلع وتغيب بين قرني شيطان).

وأخرجه مالك عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . موقوفاً وقال: (تطلع وتغرب وع قرني الشيطان).

وأخرجه ابن أبي شيبه (249/2) عن ابن مهدي، عن سفيان، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، عن بلال بن رباح موقوفاً، وقال فيه: (تغرب بين قرني شيطان).

وأخرجه كذلك في الباب نفسه (249/2) عن أبي بكر بن عياش، عن عاصم، عن زر، عن ابن عمر موقوفاً، وقال فيه: (تطلع بين قرني شيطان).

وأخرجه كذلك في الموضع نفسه (249/2) عن وكيع، عن بسطام بن مسلم، عن أبي رجاء، عن ابن عباس موقوفاً، وقال فيه: (تطلع وتغرب بين قرني شيطان).

3.11.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات

هذا الحديث مداره على ابن عمر، عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعنه هشام، ونافع، وسالم، وعبد الله بن قيس، وعن هشام ونافع تفرعت الطرق. فأما هشام فهو مدلس، وسيأتي مزيد من التفصيل عنه في حديث الميت يعذب ببكاء أهله عليه.

إلا أن تدليسه يجبر في هذا الحديث بتصريحه بالسماع، في الطرق التي انتهت إلى يحيى بن سعيد القطان، بناءً على قاعدة المحدثين، في احتمالهم لتدليس رواة الصحيحين المدلسين، إذا صرحوا بالسماع من طرق أخرى، مع التنويه إلى أن التدليس أحتمل أم لا يبقى علة في الحديث، وجرح في صاحبه، لأنه مكروه بشكل عام، مع ملاحظة أن الحديث يصح عن هشام، بالقدر المتفق عليه بين كل الروايات، وهو النهي عن تحري الصلاة عند طلوع الشمس، أو غروبها.

وأما بالنسبة لضبط اللفظ الأقرب لما صدر عن الرسول في حديث هشام، فكل من روه بالعننه عنه روه بلفظ: (تطلع بين قرني شيطان)، وأما الطرق التي صرح فيه بالسماع فروي فيها الحديث بلفظ: (تغرب بين قرني شيطان).

وقد تابع هشام، كل من نافع وعبد الله بن قيس وسالم.

فأما نافع فهو إمام كبير.

قال ابن حجر: (ثقة ثبت فقيه مشهور)⁽¹⁾.
وعنه مالك وعبيد الله بن عمر، كلاهما ثقتان كبيران.
فإذا وقفنا على ألفاظ الحديث عن نافع، وجدنا كل من روه عنه لا يذكرون قرني
الشيطان.

وكذلك طريق الطبراني عن عبد الله بن قيس عن ابن عمر، وطريق الطحاوي عن
سالم عن ابن عمر، ليس فيهما ذكر القرنين.
فلما كان نافع بريء من الجرح، وتابعه على لفظه عبد الله بن قيس وسالم بن
عمر، فإن هذا مما يرجح روايته على رواية هشام.
وأما شواهد الحديث، فبعض طرقها صحيحة، والطرق الأخرى . وهي الأغلب .
فيها كثيراً ممن تكلم فيهم من الرواة، وبعضهم مدارات للطرق التي انتهت إليهم، وهم
على النحو التالي:

أولاً: حديث سمرة بن جندب فيه:

الحسن البصري:

قال عنه ابن حجر: (ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس، قال
البزار: كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم، فيتجاوز ويقول: حدثنا وخطبنا، يعني
قومه الذين حدثوا وخطبوا بالبصرة)⁽²⁾.

قد تكلمت عنه في موضع سابق فليُنظر.

سماك بن حرب: قال الإمام أحمد: (مضطرب الحديث)⁽³⁾.

ثانياً: حديث أنس بن مالك فيه:

العلاء بن عبد الرحمن وهو مدار الحديث.

قال ابن معين: (ليس حديثه بحجة)⁽⁴⁾.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 302/2.

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، 166/1.

(3) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، 54/1.

(4) الغطفاني، تاريخ ابن معين، 243/2.

ثالثاً: حديث عمرو بن عبسة فففيه:

- أحمد بن جعفر المعقري: قال ابن حجر: (مقبول)⁽¹⁾.
عكرمة بن عمار: قال البخاري: (مضطرب في حديثه)⁽²⁾.
معاوية بن صالح الدمشقي: قال ابن حجر: (صدوق)⁽³⁾.
عبد الحميد بن سلمة: قال ابن حجر: (مجهول)⁽⁴⁾.
عبد الرحمن البيلماني: قال الدارقطني: (ضعيف لا تقوم به حجة)⁽⁵⁾.
محمد بن المهاجر: قال البخاري: (لا يتابع على حديثه)⁽⁶⁾.

رابعاً: حديث عبد الله الصنابجي

- قال الذهبي في عبد الله الصنابجي: (وقال ابن سعد: كان عبد الرحمن الصنابجي ثقة قليل الحديث وقال غيره: له أحاديث يرسلها)⁽⁷⁾.
زيد بن أسلم وهو مدار هذا الحديث: قال عنه ابن حجر: (ثقة عالم، وكان يرسل)⁽⁸⁾.

خامساً: حديث صفوان بن المعطل وفيه:

- ابن أبي فديك:
قال ابن حجر: (صدوق)⁽⁹⁾.
وقال الذهبي: (وقال ابن سعد: توفي سنة تسع وتسعين ومئة وليس بحجة)⁽¹⁰⁾.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 33/1.

(2) البخاري، التاريخ الصغير، 139/2.

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، 266/2.

(4) نفس المصدر، 437/1.

(5) الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، (ت385هـ)، سنن الدارقطني، تحقيق: السيد عبد الله

هاشم يمانى المدني، دار المعرفة - بيروت - لبنان، 1386هـ - 1966م، 135/3.

(6) البخاري، التاريخ الكبير، 230/1.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 507/3.

(8) العسقلاني، تقريب التهذيب، 266/1.

(9) المصدر السابق، 154/2.

(10) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 487/9.

سابعاً: حديث هلب وفيه:

سماك ذكرت الكلام فيه.

وفيه قبيصة، قال ابن المديني: (مجهول)⁽¹⁾.

سابعاً: أحاديث كل من عمر بن الخطاب وابن عمر وبلال وابن عباس كلها موقوفات.

والذي أراه، أن حديث ابن عمر أرجح مما سواه من الشواهد، وإن كانت رواية نافع عنه أرجح من رواية هشام ابن عمر، من حيث دقة اللفظ، لأنه تابع نافع على لفظه عبد الله بن قيس وسالم، والله أعلم. أما بالنسبة للفظ الأشهر من هذه الروايات عموماً، فهو لفظ: (تطلع بين قرني الشيطان).

4.11.1 مشكلة الحديث

تظهر مشكلة هذا الحديث في المراد بقرني الشيطان في الحديث، وكيف تطلع الشمس بين قرنيه، وفي بعض الروايات تغرب بين قرنيه أيضاً، ثم في كل لحضه يوجد شروق وغروب، فكيف يكون ذلك؟

5.11.1 تأويل أهل العلم للحديث

للعلماء أقوال في المراد بقرني الشيطان، وهي على النحو التالي:
القول الأول: وبهذا القول قال الخطابي⁽²⁾، وهو أن تسلط الشيطان وانتشار الكفر في المشرق أكثر من غيره، فيكون القرن هنا مجازاً،
القول الثاني: الحمل على الحقيقة، بأن وقت طلوع الشمس هو وقت سجود عباد الشمس لها عند طلوعها، فينتصب الشيطان حتى يكون قرناه بمحاذاة الشمس، فيكون سجود الكفار للشمس سجوداً له، فيكون له ولأتباعه غلبة وتسلط.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 125/7.

(2) العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، 246/15.

وبه قال ابن حجر في فتح الباري، وذكر علة النهي عن الصلاة في هذا القول حيث قال: (فالنهي حينئذ لترك مشابهة الكفار، وقد اعتبر ذلك الشرع في أشياء كثيرة وفي هذا تعقب على أبي محمد البغوي حيث قال: إن النهي عن ذلك لا يدرك معناه، وجعله من قبيل التعبد الذي يجب الإيمان به)⁽¹⁾.
كما قال بهذا القول الكرمانى⁽²⁾، وكذا رجحه العيني في المرقاة⁽³⁾، والنووي في شرح صحيح مسلم⁽⁴⁾، كما قال به ابن قتيبة⁽⁵⁾.
وعلاقة ذلك بالنهي عن الصلاة في هذا الوقت كما قال ابن عبد البر، أن الرسول كان يكره التشبه بهم⁽⁶⁾.
كما ذهب على هذا القول ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم⁽⁷⁾.

-
- (1) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 366/2.
(2) الكرمانى، شمس الدين محمد بن يوسف، (ت786هـ)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي . بيروت . لبنان، ط1، 1401هـ . 1981م، 221/3.
(3) العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، (ت855هـ)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، تحقيق: صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر . بيروت . لبنان، ط1، 1412هـ . 1992م، 125/2.
(4) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، 112/6.
(5) الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، (ت889هـ)، تأويل مختلف الحديث، تحقيق: محمد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي . بيروت . لبنان، ط2، 1419هـ . 1999م، ص 125.
(6) ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله، (ت463هـ)، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأنصار وعلماء الأقطار، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، ط1 و 1421هـ . 2000م، 105/1.
(7) الحراني، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم، (ت728هـ)، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، دار عالم الكتب، ط7، 1419هـ . 1999م، ص185.

كما قال بحمل الحديث على الظاهر دون أن يفسره الكشميري في العرف الشذي، وقد أجاب عن دعوى عدم إمكان طلوع الشمس بين قرني الشيطان لأن الأرض كروية، بأن ذلك ممكن لأن الشياطين كثيرة ولكل بلد شيطان⁽¹⁾.

وقد أورد هذا الرأي ابن رجب في الفتح ولم ينسبه، ثم ساق حديث ربما يستدل به دعاة هذا القول، ويفسر المراد بهذا الظاهر فقال:

(وروى أبو بكر الهذلي، عن عكرمة، عن ابن عباس: إن الشمس إذا طلعت أتاها ملك عن الله يأمرها بالطلوع، فيأتيها شيطان يريد أن يصدها عن الطلوع، فتطلع بين قرنيه، فيحرقه الله فيها، وما غربت الشمس قط إلا خرت لله ساجدة، فيأتيها شيطان يريد أن يصدها عن الغروب، فتغرب بين قرنيه، فيحرقه الله تحتها، وذلك قوله -صلى الله عليه وسلم-: (ما طلعت إلا بين قرني شيطان، ولا غربت إلا بين قرني شيطان).

ثم قال: (خرجه ابن عبد البر. والهذلي، متروك الحديث وأهل هذا القول، منهم من حمل القرن على ظاهره، وقال: يمكن أن يكون للشيطان قرن يظهره عند طلوع الشمس وغروبها ومنهم من قال: المراد بقرنيه جانبي رأسه، وإليه ميل ابن قتيبة)⁽²⁾.

القول الثالث: قيل المراد بقرني الشيطان أحزابه وأتباعه الذين يستعين بهم على إضلال الناس، فيطلع الشيطان بينهم.

وقد ذكر هذا القول النووي في المنهاج، ولم ينسبه⁽³⁾.

وقد نسبه ابن رجب في الفتح لكثير من المتأخرين ولم يسمهم، ثم قال في نفس الموضع منكراً هذا الرأي:

(وفيه نظر؛ فإن حديث عمرو بن عبسة يدل على أن طلوعها بين قرني الشيطان غير سجود الكفار لها؛ ولأن الساجدين للشمس لا ينحسرون في أمتين فقط)⁽⁴⁾.
وقد قال الباجي في المنتقى عندما ذكر بعض تأويلات العلماء للحديث كدليل على هذا الرأي:

(1) الكشميري، العرف الشذي شرح سنن الترمذي، 209/1.

(2) الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 123/4.

(3) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، 112/6.

(4) الحنبلي، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 123/4.

(وقد روي عن أبي مسعود أشار النبي صلى الله عليه وسلم نحو فارس إلى أن الإيمان هاهنا وأن القسوة وغلظ القلوب في الفدادين عند أصول أذناب الإبل حيث يطلع قرن الشيطان في ربيعة ومضر)⁽¹⁾.

القول الرابع والخامس: أن الشيطان يقارن الشمس عند طلوعها، فإذا ارتفعت فارقتها، فإذا توسطت السماء قارنها، فإذا زالت فارقتها، فإذا دنت للغروب قارنها، فإذا غربت فارقتها، وهذا رأي.

والرأي الآخر: أن هذا تشبيه، فكما تدافع البهائم الأشياء بقرونها، فكذلك يدافع الشيطان بتسويفه من يؤخر الفجر حتى تطلع الشمس، وقد حكى هذين القولين العظيم آبادي في عون المعبود، عن الخطابي ولم يرجحه⁽²⁾.

هذه خلاصة أقوال أهل العلم في المراد بقرني الشيطان في الحديث، وبعض هذه الأقوال يبدو التكلف فيها جلياً، خاصة عند من أفرط في حمل الحديث على الظاهر، معتبراً أن للشيطان قرنان حقيقيان، ومكيفاً له تكييفاً غير مبني على حجة.

والذي أراه أن أقرب هذه الآراء للصواب هو ما عليه الأكثر، بأن وقت طلوع الشمس هو وقت سجود الكفار للشمس، وقد كانت عبادة الكواكب منتشرة قبيل زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذه العلة تتناسب مع ما يفيد هذا القول بأن سجود الكفار للشمس يقع سجوداً للشيطان، فعن أبي أمامه الباهلي قال: حدثني عمر بن عبسة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (إذا طلعت الشمس فإنها تطلع بين قرني الشيطان وهي ساعة صلاة الكفار فدع الصلاة حتى ترتفع ويذهب شعاعها ثم الصلاة محضورة مشهودة إلى أن ينتصف النهار فإنها ساعة تفتح فيها أبواب جهنم وتسجر فدع الصلاة حتى يفيء الفياء ثم الصلاة محضورة مشهودة إلى غروب الشمس فإنها تغرب بين قرني الشيطان وهي ساعة صلاة الكفار).

(1) الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف، (ت474هـ)، المنتقى شرح موطأ مالك، دار الفكر العربي . بيروت . لبنان، 1/362.

(2) العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق، (ت1329هـ)، عون المعبود على سنن أبي داود، تحقيق: رأفت صبري أبو علفة، بيت الأفكار الدولية . عمان . الأردن، ص 218.

وهذا الحديث أخرجه مسلم في صحيحه (ص359)، والنسائي في السنن الكبرى (482/1)، والطبراني في مسند الشاميين (148/3). وهذا احتمال.

وقد يكون المراد بقرني الشيطان، أن وقت طلوع الشمس هو وقت صلاة المنافقين، وذلك أن الشيطان يدفع هذا الصنف من الناس لتأخير الصلاة عن وقتها، مع اهتمامهم بأن يراهم المسلمون وهو يصلون، وهذا المعنى مستفاد من حديث العلاء بن عبد الرحمن قال: دخلنا على أنس بن مالك بعد الظهر فقام يصلى العصر فلما فرغ من صلاته ذكرنا تعجيل الصلاة أو ذكرها فقال سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: (تلك صلاة المنافقين تلك صلاة المنافقين تلك صلاة المنافقين يجلس أحدهم حتى إذا اصفرت الشمس وكانت بين قرني الشيطان - أو على قرن الشيطان - قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها إلا قليلاً).

وهذا الحديث: أخرجه أبو داود في السنن (166/1)، والترمذي في جامعه (301/1)، والنسائي في السنن الكبرى (467/1)، ومالك في الموطأ (ص220)، والبيهقي في السنن الكبرى (444/1)، وابن حبان في صحيحه (494/1).

كما ورد في بعض الأحاديث، أن الفتن تأتي آخر الزمان من جهة المشرق حيث يطلع قرن الشيطان، والمعلوم أن الذين يدبرون الفتن هم أهل النفاق، فقد أخرج البخاري في صحيحه من حديث ابن عمر قال: قال رسول الله عليه وسلم: (ألا إن الفتنة ها هنا من حيث يطلع قرن الشيطان) 85.

وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (ص825)، وأخرجه مسلم في صحيحه (ص1217)، وابن حبان في صحيحه (24/15)، والطبراني في المعجم الأوسط (122/1)، وفي مسند الشاميين (145/4).

12.1 هل يعذب الميت ببكاء أهله عليه ؟

1.12.1 نص الحديث

قال الإمام مسلم رحمه الله:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير جميعا عن ابن بشر - قال أبو بكر حدثنا محمد بن بشر العبدى - عن عبيد الله بن عمر قال حدثنا نافع عن عبد الله أن حفصة بكت على عمر فقال مهلا يا بنية ألم تعلمي أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال: (إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه).

وفي رواية قال مسلم:

وحدثني علي بن حجر أخبرنا شعيب بن صفوان أبو يحيى عن عبد الملك بن عمير عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبي موسى قال لما أصيب عمر أقبل صهيب من منزله حتى دخل على عمر فقام بحiale يبكي فقال عمر علام تبكي أعلى تبكي قال إى والله لعليك أبكى يا أمير المؤمنين. قال والله لقد علمت أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال «من يبكى عليه يعذب». قال فذكرت ذلك لموسى بن طلحة فقال كانت عائشة تقول إنما كان أولئك اليهود.

وفي رواية قال مسلم:

وحدثني عمرو الناقد حدثنا عفان بن مسلم حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أن عمر بن الخطاب لما طعن عولت عليه حفصة فقال يا حفصة أما سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول «المعول عليه يعذب». وعول عليه صهيب فقال عمر يا صهيب أما علمت «أن المعول عليه يعذب».

ويشهد لحديث عمر حديث ابنه عبد الله وحديث المغيرة بن شعبة:

حدثنا داود بن رشيد حدثنا إسماعيل ابن علية حدثنا أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة قال كنت جالسا إلى جنب ابن عمر ونحن ننتظر جنازة أم أبان بنت عثمان وعنده عمرو بن عثمان فجاء ابن عباس يقوده قائد فأراه أخبره بمكان ابن عمر فجاء حتى جلس إلى جنبى فكنت بينهما فإذا صوت من الدار فقال ابن عمر - كأنه يعرض على عمرو أن يقوم فينهاهم - سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول « إن الميت ليعذب ببكاء أهله ». قال فأرسلها عبد الله مرسله.

2189 - فقال ابن عباس كنا مع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حتى إذا كنا بالبيداء إذا هو برجل نازل في شجرة فقال لي اذهب فاعلم لي من ذاك الرجل. فذهبت فإذا هو صهيب. فرجعت إليه فقلت إنك أمرتني أن أعلم لك من ذاك وأنه صهيب. قال مره فليلق بنا. فقلت إن معه أهله. قال وإن كان معه أهله - وربما قال أيوب مره فليلق بنا - فلما قدمنا لم يلبث أمير المؤمنين أن أصيب فجاء صهيب يقول وأخاه واصحابه. فقال عمر ألم تعلم أو لم تسمع - قال أيوب أو قال أولم تعلم أولم تسمع - أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال « إن الميت يعذب ببكاء أهله ». قال فأما عبد الله فأرسلها مرسله وأما عمر فقال: ببعض.

2190 - فقامت فدخلت على عائشة فحدثتها بما قال ابن عمر فقالت لا والله ما قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قط « إن الميت يعذب ببكاء أحد ». ولكنه قال « إن الكافر يزيد الله بكاء أهله عذابا وإن الله لهو أضحك وأبكى ولا تزر وازرة وزر أخرى ». قال أيوب قال ابن أبي مليكة حدثني القاسم بن محمد قال لما بلغ عائشة قول عمر وابن عمر قالت إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يخطئ.

وفي رواية قال مسلم:

وحدثني حرمة بن يحيى حدثنا عبد الله بن وهب حدثني عمر بن محمد أن سالما حدثه عن عبد الله بن عمر أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قال « إن الميت يعذب ببكاء الحي ».

وأما حديث المغيرة فقد قال مسلم:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن سعيد بن عبيد الطائي ومحمد بن قيس عن علي بن ربيعة قال أول من نوح عليه بالكوفة قرظة بن كعب فقال **المغيرة بن شعبة** سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول « من نوح عليه فإنه يعذب بما نوح عليه يوم القيامة ».

وروي قول عائشة كحديث مستقل عن قصة عمر وابن عمر فقال مسلم:

وحدثنا خلف بن هشام وأبو الربيع الزهراني جميعا عن حماد - قال خلف حدثنا حماد بن زيد - عن هشام بن عروة عن أبيه قال ذكر عند عائشة قول ابن عمر الميت يعذب ببكاء أهله عليه.

فقال رحمه الله أبا عبد الرحمن سمع شيئا فلم يحفظه إنما مرت على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جنازة يهودى وهم يبكون عليه فقال «أنتم تبكون وإنه ليعذب». وفي رواية قال الإمام مسلم:

حدثنا أبو كريب حدثنا أبو أسامة عن هشام عن أبيه قال ذكر عند عائشة أن ابن عمر يرفع إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- «إن الميت يعذب فى قبره ببكاء أهله عليه». فقالت وهل إنما قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- «إنه ليعذب بخطيئته أو بذنبه وإن أهله ليبكون عليه الآن». وذاك مثل قوله إن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- قام على القليب يوم بدر وفيه قتلى بدر من المشركين فقال لهم ما قال «إنهم ليسمعون ما أقول». وقد وهل إنما قال «إنهم ليعلمون أن ما كنت أقول لهم حق». ثم قرأت (إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى وَلَا تَسْمَعُ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ) سورة النمل آية 80 (وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي الْقُبُورِ) سورة فاطر آية 22 يقول حين تبوءوا مقاعدهم من النار.

2.12.1 تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه مسلم (ص395) عن أبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن نمير، وابن أبي شيبة (265/3 0)، والبيهقي عن علي المقرئ، عن الحسن بن محمد، عن يوسف بن يعقوب، عن ابن أبي شيبة، والبخاري في المسند (253/1) عن عبدة بن عبد الله 4، أربعتهم: (أبو بكر، وابن نمير، وعثمان، وعبدة) عن محمد بن بشر. وأخرجه أحمد (362/1)، والنسائي في السنن الكبرى (607/1) عن عبيد الله بن سعيد، وبنحوه في السنن الصغرى (ص315)، وأبو يعلى (144/1) عن أبي خيثمة، وكذلك أخرجه عن القواريري، أربعتهم (أحمد، وعبيد الله، وأبو خيثمة، والقواريري) عن يحيى بن سعيد.

كلاهما (محمد، ويحيى) عن عبيد الله بن عمر، عن نافع.

وأخرجه مسلم (ص395) عن علي بن حجر، عن علي بن مسهر، عن الأعمش، عن أبي صالح.

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (0 556/3) عن معمر عن الزهري.

وأخرجه البخاري في صحيحه (ص148) عن عبد الأعلى، عن يزيد بن زريع. وأخرجه مسلم (ص395) عن محمد بن المثني، عن ابن أبي عدي، وأبو يعلى (144/1) عن عبد الأعلى، عن يزيد بن زريع، كلاهما (ابن أبي عدي، ويزيد) عن سعيد بن أبي عروبة.

وأخرجه مسلم (ص395)، وابن ماجه (ص275)، والبيهقي في السنن الكبرى (119/4) عن أبي صالح، عن يحيى بن منصور، عن أحمد بن سلمة، ثلاثتهم (مسلم، وابن ماجه، وأحمد) عن محمد بن بشار.

وأخرجه البزار (217/1) عن محمد بن بشار، ومحمد بن المثني، وابن ماجه (ص275) عن محمد بن الوليد، ثلاثتهم (محمد بن بشار، ومحمد بن المثني، ومحمد بن الوليد) عن محمد بن جعفر.

وأخرجه أحمد (362/1)، والنسائي في السنن الكبرى (608/1) عن عمرو بن علي، ونحوه في السنن الصغرى (ص316)، كلاهما (أحمد، وعمرو) عن يحيى. وأخرجه ابن ماجه (ص375) عن ابن أبي شيبة، عن شاذان.

وأخرجه في نفس الباب عن نصر بن علي، عن عبد الصمد، ووهب بن جرير. وأخرجه البخاري (ص148) عن عبدان، عن أبيه.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (118/4) عن ابن فورك، عن عبد الله بن جعفر، عن يونس بن حبيب، عن أبي داود.

كلهم (محمد بن جعفر، ويحيى، وشاذان، وعبد الصمد، ووهب، وأبو عبدان، وأبو داود) عن شعبة.

ثلاثتهم (يزيد، وسعيد، وشعبة) عن قتادة.

كلاهما (الزهري، وقتادة) عن سعيد بن المسيب.

وأخرجه ابن الجعد في المسند (409/1) عن علي، والبيهقي في السنن الكبرى (119/4) عن أبي الحسن العلوي، عن أبي حامد، عن أحمد بن الصباح، عن روح بن عباد، كلاهما (علي، وروح) عن أبي بكر بن حفص.

وأخرجه الترمذي (326/3) عن عبد الله بن زياد، والنسائي في السنن الكبرى (608/1) عن سليمان بن سيف، وبنحوه في الصغرى (ص316)، كلاهما (عبد الله، وسليمان) عن يعقوب بن إبراهيم، عن والده إبراهيم بن سعد، عن صالح بن كيسان، وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (233/4) عن عبد الرحمن عن بشر، عن والده، كلاهما (صالح، وأبو بشر) عن الزهري.

جميعاً (نافع، وأبو صالح، وسعيد، وأبو بكر، والزهري) عن ابن عمر. وأخرجه مسلم (ص395) عن علي بن حجر، والبخاري (ص148) عن إسماعيل بن خليل، وابن أبي شيبة (265/3)، ثلاثتهم عن علي بن مسهر، عن أبي إسحاق الشيباني.

وأخرجه مسلم (ص396) عن علي بن حجر، عن شعيب بن صفوان، والبخاري (245/1) عن محمد بن عبد الملك، عن أبي عوانة، كلاهما: (شعيب، وأبو عوانة) عن عبد الملك بن عمير.

كلاهما (أبو إسحاق، وابن عمير) عن أبي بردة، عن أبيه، عبد الله بن قيس (أبو موسى الأشعري)

وأخرجه أحمد (374/1)، ومسلم (ص396) عن عمرو الناقد، والبيهقي في السنن الكبرى (120/4) عن محمد بن عبد الله، عن أحمد بن يعقوب، عن الحسن العنبري، ثلاثتهم (عمرو، والحسن، وأحمد) عن عفان بن مسلم.

وأخرجه ابن حبان (53/5) عن عمران بن موسى، وأبو يعلى (201/1)، والبخاري (217/1)، ثلاثتهم (عمران، وأبو يعلى، والبخاري) عن هبة بن خالد.

كلاهما (عفان، وهبة) حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك. وأخرجه الطيالسي (ص10)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (292/6) عن عبد الله بن جعفر، عن يونس بن حبيب، كلاهما (الطيالسي، ويونس) عن أبي داود، عن جعفر بن سليمان، وأخرجه عبد الرزاق (556/3).

كلاهما (جعفر، وعبد الرزاق) عن ثابت البناني، عن أبي رافع.
كلهم (ابن عمر، وأبي موسى، وأنس، وأبو رافع) عن عمر بن الخطاب، عن
النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه مسلم (ص396)، والبيهقي في السنن الكبرى (122/4) عن محمد بن عبد
الله، عن أبي الوليد، عن مسدد بن قطن، كلاهما (مسلم، ومسدد) عن داود بن رشيد،
عن إسماعيل بن علية، وأخرجه إسحاق بن راهويه في المسند (662/3)، عن عبد
الوهاب الثقفي 46، كلاهما (إسماعيل، وعبد الوهاب) عن أيوب.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (122/4) عن عبدالله السكري، عن إسماعيل
الصفار، عن أحمد بن منصور، عن عبدالرزاق.
وأخرجه في الباب نفسه (119/4) عن أبي عبد الله، عن الحسن الصائغ، عن أبي
الموجه، وأخرجه البخاري (ص147)، كلاهما (البخاري، وأبو الموجه) عن عبدان، عن
عبدالله.

وأخرجه عبدالرزاق (554/3).

وأخرجه الشافعي في المسند (182/1)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار
(347/5) عن أبي عبد الله، وأبي زكريا، وأبي بكر، ثلاثتهم عن أبي العباس، عن
الربيع بن سليمان، عن الشافعي 52، عن عبد الحميد بن عبد العزيز، ثلاثتهم (عبد
الرزاق، وعبد الله، وعبد الحميد) عن ابن جريج.

وأخرجه ابن حبان (54/5) عن أبي خليفة، عن أبي الوليد الطيالسي، عن نافع
بن عمر.

وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (292/4) عن الربيع بن سليمان، عن
أحمد الأزرق، عن عبد الجبار بن الورد.

وأخرجه الحميدي في المسند (107/1) عن سفيان، عن عمرو بن دينار.

كلهم (أيوب، وابن جريج، ونافع، وعمرو) عن ابن أبي مليكة.

وأخرجه مسلم (ص397)، والبيهقي في السنن الكبرى (120/4) عن محمد بن
عبدالله، عن محمد بن يعقوب، عن تميم بن محمد 57، كلاهما: (مسلم، وتميم) عن
حرمة بن يحيى، عن عبدالله بن وهب، عن عمر بن محمد، عن سالم.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (120/4) عن أبي الطاهر، عن أبي حامد البزار، عن الحسن بن الصباح، وابن حبان (55/5) عن عمران بن موسى، عن عثمان بن أبي شيبة، كلاهما (الحسن، وعثمان) عن سفيان بن عيينة، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبي بكر (محمد بن عمرو بن حزم).

وأخرجه الترمذي في الجامع (327/3) عن قتيبة بن سعيد، عن عباد بن عباد، عن محمد بن عمرو، عن يحيى بن عبد الرحمن.

وأخرجه أحمد (201/9) عن وكيع، عن سعيد بن عبيد، عن عبادة بن الوليد. وأخرجه ابن أبي شيبة (265/3) عن أبي معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح. وأخرجه ابن حبان (54/5) عن أبي يعلى، عن العباس بن الوليد، عن يحيى القطان، عن عبدالله بن عمر، عن نافع.

وأخرجه عبد الرزاق (566/3) عن معمر، عن شيخ يقال له أبو عمر. وأخرجه أبو يعلى (48/10) عن زهير، والنسائي في السنن الصغرى (ص316) عن محمد بن آدم، كلاهما (زهير، ومحمد) عن عبدة، وأخرجه أبو داود (190/3) عن هناد بن السري، عن أبي معاوية، وعبدة، كلاهما (أبو معاوية، وعبدة) عن هشام، عن عروة.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (269/12) عن الحسن المتوكل، عن خالد القرني، عن أبي شهاب، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس. وأخرجه مالك في الموطأ (ص110) عن عبدالله بن دينار.

كلهم (ابن أبي مليكة، وسالم، وأبو بكر، ويحيى، وأبو صالح، ونافع، وأبو عمر، وعروة، وابن عباس، وعبد الله) عن ابن عمر، عن الرسول صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه مسلم (ص398) عن ابن أبي عمر، عن مروان الفزاري، والبخاري (ص148)، والبيهقي في السنن الكبرى: (120/4) عن أبي عبد الله، وأبي سعيد، عن أبي العباس، عن محمد بن إسحاق الصنعاني، كلاهما (البخاري، ومحمد) عن أبي نعيم، وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار (368/1) عن علي بن معبد، ومحمد بن بحر، كلاهما عن هارون بن سعيد، ثلاثتهم (مروان، وأبو نعيم، وهارون) عن سعيد بن عبيد.

وكذا أخرجه مسلم (ص 398) عن أبي بكر بن أبي شيبة، عن كيع، عن سعيد بن عبيد، ومحمد بن قيس، وكذا أخرجه (ص 397) عن علي بن حجر، عن علي بن مسهر، عن محمد بن قيس.

كلاهما (سعيد، ومحمد) عن علي بن ربيعة، عن المغيرة بن شعبة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه مسلم (ص 397) عن أبي الربيع الزهراني، وخلف بن هشام، والبيهقي في السنن الكبرى: (120/4) عن علي المقرئ، عن الحسن بن محمد، عن يوسف بن يعقوب، عن مسدد 76، ثلاثتهم (أبو الربيع، وخلف، ومسدد) عن حماد بن زيد. وأخرجه مسلم (ص 397) عن أبي كريب، والطحاوي في مشكل الآثار (95/9)، والبخاري (ص 468)، كلاهما (البخاري، والطحاوي) عن عبيد بن إسماعيل، كلاهما (أبو كريب، وعبيد) عن أبي أسامة.

وأخرجه ابن أبي شيبة (265/3) عن ابن نمير. وكذا أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (266/3)، ومسلم (ص 398) عن ابن أبي شيبة عن وكيع. أريعتهم (حماد، وأبو أسامة، وابن نمير، ووكيع) عن هشام بن عروة، عن عروة بن الزبير.

وأخرجه مالك (ص 226)، والترمذي (328/3)، ومسلم (398)، والنسائي في السنن الكبرى (609/1)، والبيهقي في السنن الكبرى: (121/4) عن أبي عبد الله الحافظ، عن أبي عبد الله الشيباني، عن محمد بن شاذان، والربيع بن سليمان، أريعتهم (الترمذي، ومسلم، والنسائي، ومحمد، والربيع) عن قتيبة بن سعيد.

وأخرجه الترمذي (328/3) عن إسحاق بن موسى. وأخرجه البخاري في الصحيح (ص 148) عن عبد الله بن يوسف. وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار (346/5) عن أبي بكر، وأبي عبد الله، عن أبي زكريا، عن أبي العباس، عن الربيع بن سليمان، عن الإمام الشافعي، وأخرجه في السنن الكبرى بالإسناد نفسه لكن رواه عن أبي زكريا. ثلاثتهم (قتيبة، والشافعي، وعبد الله) عن مالك.

وأخرجه البيهقي في السنن الصغرى (312/1) عن أبي الطاهر الفقيه، عن أبي حامد بن بلال، عن الحسن الزعفراني، والحميدي في المسند: (107/1)، كلاهما (الحسن، والحميدي) عن سفيان.

كلاهما (مالك، وسفيان) عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة بنت عبد الرحمن.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في المسند (663/3) عن عبد الوهاب الثقفي، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن القاسم.

وأخرجه عبد الرزاق (556/3) عن معمر، عن الزهري.

وأخرجه ابن ماجه (ص276) عن هشام بن عمار، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو، عن ابن أبي مليكة.

وأخرجه ابن حبان (53/5) عن الحسن بن سفيان، عن عبد الأعلى بن حماد، والنسائي في السنن الكبرى (608/1) عن عبد الجبار بن العلاء، كلاهما (عبد الأعلى، وعبد الجبار) عن سفيان، عن عمرو بن دينار.

والنسائي في نفس الباب عن سليمان بن منصور، عن عبد الجبار بن الورد.

كلاهما (عمرو، وعبد الجبار) عن ابن أبي مليكة، عن ابن عباس.

كلهم (عروة، وعمرة، والقاسم، والزهري، وابن أبي مليكة، وابن عباس) عن عائشة رضي الله عنها.

وأخرجه الترمذي (326/3) عن علي بن حجر، عن محمد بن عمار، وابن ماجه (ص276) عن يعقوب بن حميد، عن الدراوردي، والحاكم في المستدرک (471/2) عن محمد بن يعقوب، عن عبد الله المناوي، عن عبد الملك بن عمرو، عن زهير بن محمد، ثلاثتهم عن أسيد بن أبي أسيد، عن موسى بن أبي موسى الأشعري، عن أبيه، عن النبي عليه السلام قال: (ما من ميت يموت فيقوم بأكيه فيقول واجبله واسيداه أو نحو ذلك إلا وكل به ملكان يلهزانه أهكذا كنت).

وأخرجه أحمد (147/33) عن محمد بن جعفر، والنسائي في السنن الصغرى (ص316) عن محمود بن غيلان، عن أبي داود، كلاهما (محمد، وأبو داود) عن شعبة، عن عبد الله بن صبيح، عن محمد بن سيرين.

وأخرجه النسائي في السنن الصغرى في الباب نفسه عن إبراهيم بن يعقوب، عن سعيد بن سليمان، عن هشيم، عن منصور بن زاذان، عن الحسن.
كلاهما (محمد، والحسن) عن عمران بن حصين، عن الرسول عليه الصلاة والسلام.

3.12.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات

هذا الحديث تمتاز صياغته الإسنادية، بأن قول عمر قد يجتمع مع قول عائشة في قصة واحدة فيروى بنفس الإسناد تارة، وقد يجتمع قول ابن عمر مع اعتراض عائشة في قصة واحدة في إسناد واحد، كما تظهر فيه رواية الصحابة عن الصحابة كلطيفة من لطائف الإسناد، كما أن قول كل من عمر وابن عمر وعائشة قد يروى كل منهما كحديث مستقل، مع ملاحظة أن أبا موسى الأشعري والمغيرة بن شعبة يشهدان لقول عمر وابن عمر رضي الله عنهما، لذلك تعمدت ذكر كل الروايات في البداية ليلحظ مدى التداخل بين هذه الروايات وصياغتها الإسنادية، وهذا حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي لصحيح مسلم.

تنتهي أسانيد حديث عمر وابن عمر وعائشة إليهم أنفسهم، وعندهم تفرعت الطرق الكثيرة والتي انتهت إلى مدارات فرعية يمثلها رواة ثقات، وكثير منهم من كبار المحدثين المشهود لهم بالعلم، ورجال أسانيد هذه الحديث ثقة بالجملة.

وأما حديث المغيرة بن شعبة، فمداره على علي بن ربيعة عن المغيرة، وعن علي رواه سعيد بن عبيد، ومحمد بن قيس، وعندهما تفرعت الطرق، وثلاثتهم من الثقات، وقد أخرج حديث المغيرة كل من الشيخان.

وأما حديث أبي موسى الأشعري، فإسناده على أسيد بن أبي أسيد عن موسى بن أبي موسى، عن أبي موسى الأشعري، وقد تكلم في ضبط بعض رجال إسناده، كما أن معناه أقرب للنكارة، لذلك قال الترمذي بعد أورد الحديث (هذا حديث حسن غريب).

إذاً فرجال حديث عمر وابن عمر وعائشة والمغيرة ثقات بالجملة، لذلك فرواياتهم صحيحة بكثرة الطرق، ووثاقة رجالها، لكنها من جهة المتن لا تخلو من اضطراب، فقد روي من حديث المغيرة بن شعبة، ومن الطرق التي انتهت إلى شعبة بإسناده عن عمر

بن الخطاب لفظ: (بما نوح عليه) وروي عن بقية الطرق بلفظ (ببكاء)، وفرق كبير بين النياحة والبكاء، وتفصيل ذلك عند الحديث عن مشكلة الحديث.

وقد يقول قائل: إن شعبة قد انفرد عن أقرانه برواية هذا اللفظ عن قتادة، وسبيل دفع هذا الإشكال بترجيح روايات أقرانه على روايته، سيما وأن الأكثرين رَووا الحديث بلفظ البكاء.

قلت هذا ممكن فيما لو أنفرد شعبة فقط بهذا اللفظ، أما وقد علمنا أن شعبة روى عنه هذا اللفظ سبع من الثقات أخرج روايتهم هذه كل من الشيخين، وأن حديث المغيرة روي بهذا اللفظ أيضاً، فهذا مما يرجح جانب الاضطراب على مجرد التفرد، وعلى فرض الترجيح فهذا لا يغير من واقع مشكلة الحديث شيء، هذا بالنسبة لحديث عمر وابن عمر والمغيرة.

وأما حديث عائشة فلا يخلو من الاضطراب كذلك، فقد روي عن عائشة أن الجنازة التي قال فيها الرسول مقالته جنازة امرأة يهودية، وتارة رجل يهودي، وتارة تروي عن الرسول أنه قال: (إن الكافر يزيد عذاباً ببكاء أهل عليه) على التعميم، وتارة تروي بأنه قال: (إن الميت يعذب بخطيئته ببكاء أهله عليه)، وهذا الاختلاف في الألفاظ يفضي إلى اختلاف في المعنى، ويعمق مشكلة الحديث.

ولذلك أقول: إن حديث كل من عمر وابن عمر والمغيرة وعائشة له أصل صحيح، لكن لفظه لم يضبط على وجه دقيق يتضح به المعنى وينجلي إشكاله، فالثقة وإن كان تام الضبط، لكنه معرض للغفلة التي لا يعرى منها بشر.

لكن لما كانت السيدة عائشة صاحبة قصة، وكان لها مستند من القرآن الكريم في اعتراضها على قول عمر وابن عمر، اعتبر ذلك مرجحاً لحديثها على حديث عمر وابن عمر، وكل من أطلق التعذيب للميت المبكي عليه في حديثه، وذلك أن من المرجحات عند تعارض النصوص القرآن الكريم، وترجيح حديث صاحب القصة على غيره، فينحصر الترجيح عندئذ بين الطرق التي انتهت إلى السيدة عائشة للوقوف على اللفظ الأرجح.

فإذا وقفنا على حال الطرق التي انتهت إلى عائشة، وجدنا لها مدارين رئيسيين هما:

أحدهما: عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة.

فأما هشام فهو ثقة لكنه مدلس ويرسل.

قال المزي: (وقال عبد الرحمن بن خراش كان مالك لا يرضاه)⁽¹⁾.

قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: (وقال العقيلي قال ابن لهيعة كان أبو الأسود

يقيم عروة يعجب من حديث هشام عن أبيه وربما مكث سنة لا يكلمه..... وقال

أبو الحسن القطان تغير قبل موته ولم نر له في ذلك سلفاً)⁽²⁾.

وقال في التقريب: (ثقة فقيه ربما دلس)⁽³⁾.

قال الذهبي: (هشام ثبت لم ينكر عليه إلا بعد مصيره إلى العراق، فإنه انبسط في

الرواية، وأرسل عن أبيه مما كان سمعه من غير أبيه عن أبيه، قلت في حديث

العراقيين عن هشام أوهام تحتل)⁽⁴⁾.

وأما عروة بن الزبير فتقة كذلك لكن تكلم في سماعه.

قال ابن حجر: (ثقة فقيه مشهور)⁽⁵⁾.

قال ابن أبي حاتم: (مرسل، وقال الدارقطني لا يصح سماعه)⁽⁶⁾.

والمدار الآخر عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم، عن أبي بكر محمد بن عمرو

بن حزم، عن عمرة بنت عبد الرحمن.

فأما عبد الله فهو ثقة ولم يتكلم فيه.

قال ابن سعد: (كان ثقة كثير الحديث)⁽⁷⁾.

وقال العجلي: (مدني تابعي ثقة)⁽⁸⁾.

(1) المزي، تهذيب الكمال، 237/30.

(2) العسقلاني، تهذيب التهذيب، 36/6.

(3) العسقلاني، تقريب التهذيب، 325/2.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، 46/6.

(5) العسقلاني، تقريب التهذيب، 22/2.

(6) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 395/6.

(7) ابن سعد، الطبقات الكبرى، 206/9.

(8) العجلي، تاريخ الثقات، ص 251.

وأما أبي بكر فقد ذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁾.
والذي أراه: إن رواية عمرة أرجح من رواية هشام عن أبيه، لسلامة المدار من النقد.

ومما يقوي ذلك متابعة ابن أبي مليكة لعمرة في هذه الرواية، وإخراج البخاري لهذه الرواية.

مع ملاحظه أن لفظ حديث عمرة ورواية ابن أبي مليكة يفيدان أن السيدة عائشة قالت معترضة: (إنما قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليهودية وأهلها يكون: «إنهم ليبكون عليها وإنها لتعذب في قبرها»).

4.12.1 مشكلة الحديث

يفيد ظاهر حديث كل من عمر وابن عمر والمغيرة بن شعبة أن الميت يزداد عذاباً في قبره كلما بكى أو نوح عليه، وهذا المفهوم يعارض قول الله تعالى: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) سورة الإسراء آية 15.

كما أن هذا المعنى يعارض قاعدة العدل الإلهي المطلق، فإن الله لا يعذب أحداً بجريرة غيره، قال تعالى: (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)، سورة النجم آية رقم 39.
وقد اعترضت السيدة عائشة رضي الله عنها على عمر وابن عمر عندما رفعوا قولهما للنبي عليه السلام مستدلة بالآية الكريمة، ومبررة قولهما أنهما لم يضبطا ما سمعاه من الرسول عليه السلام بدقة، وأن لهذا القول واقعة حال خاصة.
لكن الإشكال في الحديث يزداد عمقاً عند ربطه بتفاوت ألفاظ الحديث، حتى مع محاولة الترجيح وبيان ذلك:

أننا لو رجحنا لفظ النياحة لعارض الآية، ولو رجحنا لفظ البكاء لعارض الآية كذلك، ولأفاد إشكال آخر، هو أن البكاء على الميت حرام لأنه سبب عذابه، وهذا يعارضه ما روي من أن الرسول بكى على ابنه إبراهيم يوم مات، وهذا هو دأب الناس إذ هو مظهر من مظاهر الحزن على الميت إذا كان ضمن الضوابط الشرعية، كما أن

(1) البستي، الثقات، 347/5.

هذا المعنى يفيد أن كل موتى المسلمين معذبون ببكاء ذويهم عليهم، وهذا القول لا يرتضيه عاقل.

فقد روى البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال: (دخلنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على أبي سيف القين - وكان ظئرا لإبراهيم - عليه السلام - فأخذ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إبراهيم فقبله وشمه، ثم دخلنا عليه بعد ذلك، وإبراهيم يجود بنفسه، فجعلت عينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - تذر فان. فقال له عبد الرحمن بن عوف - رضى الله عنه - وأنت يا رسول الله فقال «يا ابن عوف إنها رحمة». ثم أتبعها بأخرى فقال - صلى الله عليه وسلم - «إن العين تدمع، والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يرضى ربنا، وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون»).

وهذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (ص149)، وأبو داود في السنن (210/2)، والبيهقي في شعب الإيمان (241/7)، وكذلك أخرجه أبو يعلى في المسند (42/2).

فما السبيل إلى دفع إشكالات هذه الأحاديث في ضوء هذه التفصيلات التي ذكرت؟

5.12.1 أقوال أهل العلم في درء التعارض بين قول عمر وابنه عبد الله واعتراض عائشة

لأهل العلم في دفع التعارض بين حديث عمر وابنه عبد الله، وحديث عائشة، مسلكين اثنين وهما:

المسلك الأول وهو على ضربين:

الأول: مسلك الترجيح، مع عدم إهمال المرجوح:

وذلك بترجيح حديث عمر وابن عمر على حديث عائشة، بحجة أن من سمع وأثبت حجة على من نفى، وأن حديث عمر شهدته عدد من الصحابة، وهو في الصحيحين، وقالوا إن عائشة فهمت الحديث على الظاهر، ومع ذلك لم يهملوا قول عائشة بالجملة، بل حاولوا الجمع بينه وبين قول عمر وابن عمر، بأن عائشة لم تقل

بأن الرسول نفى التعذيب، وإنما تأولت الحديث على ظاهر القرآن، وإلى هذا المسلك ذهب ابن القيم⁽¹⁾، والعظيم آبادي⁽²⁾، وابن عادل في التفسير⁽³⁾، ونسبه ابن عبد البر لداود الظاهري⁽⁴⁾.

الثاني: مسلك الترجيح، مع إنكار المرجوح جملة وتفصيلاً:

فقد أنكر الإمام الشافعي وطائفة من الشافعية منهم أبو حامد⁽⁵⁾، وهو تحصيل مذهب مالك كما قال ابن عبد البر⁽⁶⁾، قول عمر وابن عمر، ورجحوا حديث عائشة، ولم يحالوا الجمع بينه وبين الحديث بأي وجه.

المسلك الثاني:

مسلك الجمع بين حديث عمر وابن عمر من جهة، واعتراض عائشة والآية الكريمة من جهة أخرى،

وقد تفرعت أقوال العلماء في ذلك إلى أربعة عشر قولاً أورد أكثرها ابن حجر في الفتح:

القول الأول:

أن الميت يعذب بالنياحة عليه إذا كان من عادته النوح على من أحب حال حياته، وهو قول البخاري المستفاد من ترجمته للباب⁽⁷⁾.

(1) ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر، (ت751هـ)، تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته، تحقيق: إسماعيل بن غازي مرحبا، مكتبة المعارف . الرياض السعودية، ط1، 1428هـ . 2007م، 81/2.

(2) العظيم آبادي، عون المعبود على سنن أبي داود، ص 1336.

(3) ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي الدمشقي، (ت880هـ)، اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ومحمد سعد رمضان ومحمد المتولي الدسوقي حرب، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان، ط1، 1419هـ . 1998م، ص231.

(4) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، 279/17.

(5) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 145/3.

(6) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، 279/17.

(7) ابن قيم الجوزية، تهذيب سنن أبي داود، 81/2.

القول الثاني:

أن قصة المرأة اليهودية خاصة، لكن الراوي سمع بعض الحديث ولم يسمع البعض الآخر فعمم، ونسبه ابن حجر للباقلاني⁽¹⁾.

القول الثالث:

أن الميت يعذب في قبره إذا أوصى أهله بذلك، وقد قال بهذا القول المزني، وإبراهيم الحربي، وبعض الشافعية، وزعم النووي أنه مذهب الجمهور⁽²⁾.
قلت: هذا القول يسلم بحق أهل الجاهلية زمن النبي عليه السلام، إذ كان هذا دأب من شعر بقرب أجله، أما وقد ظهر الإسلام فلم يعد لهذه الظاهرة وجود.

القول الرابع:

أن عذاب الميت في القبر يكون وقت بكاء أهله عليه، والذي غالباً ما يكون عند القبر، فتكون الباء في بكاء للمصاحبة لا للسببية، وإليه ذهب الخطابي⁽³⁾.
لكن ابن حجر رد على هذا الرأي بقوله:
(حكته الخطابي ولا يخفى ما فيه من تكلف)⁽⁴⁾.
كما يجاب عنه بأن عذاب الميت في قبره ليس منحصراً في وقت الدفن، وهو وقت البكاء، بل قد يستمر إلى قيام الساعة.

القول الخامس:

أن الآية خاصة بالآخرة، والحديث خاص بالبرزخ، وإليه مال الكرمانى⁽⁵⁾.
ولا أرى للتخصيص دليل يسعفه، والقول به يفيد نسبة الظلم إلى الله وهو المنزه عن ذلك.

القول السادس:

أن العذاب خاص بالكفار لا بالمسلمين، ذكر هذا الرأي ابن حجر ولم ينسبه.

(1) العسقلاني، فتح الباري، 145/3.

(2) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم، 227/6.

(3) الخطابي، معالم السنن، 323/3.

(4) العسقلاني، فتح الباري، 145/3.

(5) الكرمانى، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، 86/7.

ويجاب عنه بأن الكفر ليس مدعاة لظلم الله له، وهو أعدل العادلين⁽¹⁾.

القول السابع:

أن الميت يعذب بالأمر التي يمتدحه أهله بها، والتي غالباً ما تكون في اعتقاد أهله أنها من مآثره، وهي باطلة، وهذا في الجاهلية حيث كانوا يتغنون بمآثر الميت بأمر محرمة، كقول أهله يا مرملة النساء وميتم الأولاد، فيعاقب على ذلك، وذهب لهذا القول ابن حزم، حيث قال:

(فصح أنه البكاء باللسان، إذ يعذبونه برياسته التي جار فيها فعذب عليها، وشجاعته التي يعذب عليها، إذا صرفها في غير طاعة الله تعالى، وبجوده الذي أخذ ما جاد به من غير حله، ووضعها في غير حقه فأهله يبيكون بهذه المفاخر، وهو يعذب بها بعينها وهو ظاهر الحديث لمن يتكلف في ظاهر الخبر ما ليس فيه وبالله تعالى التوفيق)⁽²⁾.

ويقال فيه ما قيل في القول السابق.

القول الثامن:

أن العذاب في حق من كان مهمل في نهى أهله عن النياحة وهو حي، فيعاقب على هذا الصنيع في القبر، وقول نسب هذا القول كل من ابن حجر⁽³⁾، والقاضي عياض⁽⁴⁾، لداود الظاهري وطائفة.

القول التاسع:

أن المراد بالعذاب هو تألم الميت حزناً على أهله وهم يبيكونه، وإليه ذهب القاضي عياض ونسبه للطبري.

قال القاضي عياض:

(1) العسقلاني، فتح الباري، 146/3.

(2) الأندلسي، أبو محمد علي بن حزم، (ت 456 هـ)، المحلى بالآثار، تحقيق: أحمد شاكر، المطبعة المنيرية، ط1، 1352 هـ، 242/3.

(3) العسقلاني، فتح الباري، 146/3.

(4) اليعصبي، إكمال المعلم بفوائد مسلم، 372/3.

(وقيل معناه أنه يتعذب بسماع بكاء أهله ويرق لهم..... وإلى هذا نحا الطبري وغيره وهو أولى الأقوال)⁽¹⁾.

كما أن هذا القول وجه عند الكرمانى⁽²⁾.

القول العاشر:

أن المراد بالعذاب توبيخ الملائكة للميت على ما يندبه به أهله من مفاخر قبيحة، وهذا التأويل غير متبادر للذهن، ولا دليل عليه. ذكره ابن حجر ولم ينسبه⁽³⁾.

القول الحادي عشر والثاني عشر:

وهما تأولين أوردهما ابن تيمية:

أحدهما: أن الميت كما يتأذى من التغوط على قبره، أو مجاورته للسيئ، كذلك يتأذى من النياحة عليه، فمراد العذاب هنا التأذي والانزعاج. والثاني: أن الميت قبل موته يحب أن يذكر بشرفه ومآثره بعد موته، فعوقب بنقيض إرادته⁽⁴⁾.

القول الثالث عشر:

أنه يعذب حزناً وهماً عندما يبكيه أهله وهو يحتضر، وإليه ذهب العراقي، والمناوي⁽⁵⁾.

لكن الرسول -عليه السلام- قال الميت وليس المحتضر، وفرق بين اللفظين، ولا يصلح أحدهما مكان الآخر.

القول الرابع عشر:

إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه يقيناً استثناء من الآية الكريمة، والله أعلم بكيفية هذا التعذيب، إذ البرزخ من الغيب الذي لا يعلم تفصيلاته إلا الله، وهو قول الشيخ ابن باز رحمه الله⁽⁶⁾.

(1) اليحصبي، إكمال المعلم بفوائد مسلم، 3/371.

(2) الكرمانى، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، 7/85.

(3) العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، 3/146.

(4) ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب، ص232.

(5) المناوي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، 2/397.

(6) مجلة الفرقان، عدد رقم: 100، ربيع الثاني. 1419هـ، ص 23.

ولا أرى أن هذا القول غير من واقع الإشكال شيء، إذ العذاب عذاب على أي كيفية كان، فبقي التعارض مع الآية قائماً، خاصة مع عدم وجود دليل على الاستثناء. والذي أراه:

بالاستناد على ظاهر القرآن الكريم، وفي ضوء ترجيح رواية عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة، أن الميت لا يعذب مطلقاً بسبب بكاء أهله عليه، إذ هو مقتضى العدل الإلهي.

وقد بينت عائشة أن للحديث قصة خاصة، وهي أن الرسول قال عن يهودية كان أهلها ييكونها عند موتها، إنها تعذب في قبرها وأهلها ييكون عليها، قاصداً المصاحبة والحال لا السببية، وهذا مبني على ما تفيدته رواية عمرة. كما أن السيدة عائشة بررت للصحابه وهمهم، بأنهم لم يشهدوا القصة، أو أنهم أخطئوا سماعها، أو سمعوا آخرها فعمموا وأطلقوا التعذيب، وهي في الحقيقة واقعة حال خاصة، والله أعلم.

13.1 عقوبة مانع الزكاة

1.13.1 نص الحديث

قال الإمام مسلم:

حدثني سويد بن سعيد حدثنا حفص - يعنى ابن ميسرة الصنعاني - عن زيد بن أسلم أن أبا صالح ذكوان أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-:

«ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة صفحت له صفائح من نار فأحمى عليها في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره كلما بردت أعيدت له في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار». قيل يا رسول الله فالإبل قال « ولا صاحب إبل لا يؤدي منها حقها ومن حقها حلبها يوم وريها إلا إذا كان يوم القيامة بطح لها بقاع قرقر أو فر ما كانت لا يفقد منها فصيلا واحدا تطؤه بأخفافها وتعضه بأفواهها كلما مر عليه أولاهها رد عليه أخراها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين

العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار». قيل يا رسول الله فالبقر والغنم قال « ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة بطح لها بقاع قرقر لا يفقد منها شيئاً ليس فيها عقصاء ولا جلحاء ولا عضباء تنطحه بقرونها وتطؤه بأظلافها كلما مر عليه أولاهها رد عليه أخراها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار». قيل يا رسول الله فالخيل قال « الخيل ثلاثة هي لرجل وزر وهي لرجل ستر وهي لرجل أجر فأما التي هي له وزر فرجل ربطها رياء وفخرا ونواء على أهل الإسلام فهي له وزر وأما التي هي له ستر فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها فهي له ستر وأما التي هي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله لأهل الإسلام في مرج وروضة فما أكلت من ذلك المرج أو الروضة من شيء إلا كتب له عدد ما أكلت حسنات وكتب له عدد أرواثها وأبوالها حسنات ولا تقطع طولها فاستتت شرفا أو شرفين إلا كتب الله له عدد آثارها وأرواثها حسنات ولا مر بها صاحبها على نهر فشربت منه ولا يريد أن يسقيها إلا كتب الله له عدد ما شربت حسنات». قيل يا رسول الله فالحمر قال « ما أنزل على في الحمر شيء إلا هذه الآية الفاذة الجامعة (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره) ».

ويشهد لبعض حديث أبي هريرة حديث جابر

قال الإمام مسلم:

حدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا عبدالرزاق ح وحدثني محمد بن رافع (واللفظ له) حدثنا عبدالرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله الأنصاري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

(ما من صاحب إبل لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قط وقعد لها بقاع قرقر تستن عليه بقوائمها وأخفافها ولا صاحب بقر لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت وقعد لها بقاع قرقر تنطحه بقرونها وتطؤه بقوائمها ولا صاحب غنم لا يفعل فيها حقها إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت وقعد لها بقاع قرقر تنطحه بقرونها وتطؤه بأظلافها ليس فيها جماء ولا منكسر قرننها ولا صاحب كنز لا يفعل فيه حقه إلا جاء كنزه يوم القيامة شجاعا أقرع يتبعه فاتح فاه فإذا أتاه فر منه

فيناديه خذ كنزك الذي خبأته فأنا عنه غني فإذا رأى أن لا بد منه سلك يده في فيه فيقضمها قضم الفحل).

كما يشهد لبعضه حديث أبي ذر

قال الإمام مسلم:

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن المعمر بن سويد عن أبي ذر قال:

(انتهيت إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- وهو جالس في ظل الكعبة. فلما رأيته قال « هم الأخسرون ورب الكعبة ». قال فجئت حتى جلست فلم أتقار أن قمت فقلت يا رسول الله فذاك أبي وأمي من هم قال « هم الأكثرون أموالا إلا من قال هكذا وهكذا - من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله - وقليل ما هم ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمه تنطحه بقرونها وتطوؤه بأظلافها كلما نفدت أخراها عادت عليه أولاها حتى يقضى بين الناس »).

2.13.1 تخريج الحديث

هذا الحديث أخرجه مسلم (ص420) عن هارون الأيلي، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، عن بكير.

وكذا أخرجه في الباب نفسه (ص420) عن سويد بن سعيد، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (4/7) عن علي بن عمر، عن عبد الله البغوي، وكذا أخرجه في الباب نفسه (4/7) عن أبي عبد الله، عن أبي الطاهر، عن أبي بكر بن رجاء، وأخرجه البغوي في شرح السنه (480/5) عن ابن عبد القاهر الجرجاني، عن عبد الغافر بن محمد، عن محمد بن عيسى الجلودي، عن إبراهيم بن محمد بن سفيان، عن مسلم بن الحجاج، ثلاثتهم (مسلم، وعبد الله، وأبو بكر) عن سويد بن سعيد، عن حفص بن ميسرة.

وأخرجه مسلم (ص19)، والبيهقي في شعب الإيمان (13/5) عن أبي عبد الله، عن أبي محمد بن زياد، عن محمد بن إسحاق، كلاهما: (مسلم، ومحمد) عن يونس

بن عبد الأعلى، عن ابن وهب، وأخرجه أبو داود (128/2) عن جعفر بن مسافر، عن ابن أبي فديك، كلاهما: (ابن وهب، وابن فديك) عن هشام بن سعد، كلاهما (حفص، وهشام) عن زيد بن أسلم.

وأخرجه مسلم (ص 419)، والبيهقي في السنن الكبرى (137/4) عن يعقوب بن يوسف، ومحمد بن عبد الله 8، ثلاثتهم (مسلم، ويعقوب، ومحمد) عن محمد بن عبد الملك الأموي، وأبو عوانة (450/4) عن محمد بن حيوة، عن معلى بن أسد، كلاهما (محمد بن عبد الملك، ومعلى) عن عبد العزيز بن المختار.

وكذا أخرجه مسلم (ص 420) عن قتيبة بن سعيد 10، وابن خزيمة (10/4) عن أحمد بن عبدة، كلاهما (قتيبة، وأحمد) عن الدراوردي. وأخرجه عبد الرزاق (26/4) عن معمر.

وأخرجه الطيالسي (185/4) عن أبي داود، وأحمد (532/14) عن عفان، كلاهما (أبو داود، وعفان) عن وهيب بن خالد، وأحمد (7/13) عن أبي كامل، وأبو داود (127/2) عن موسى بن إسماعيل، كلاهما (أبو كامل، وموسى) عن حماد، وأخرجه أبو عوانة (451/4) عن الصومعي، وكذلك أخرجه عن السلمي (451/4)، كلاهما (الصومعي، والسلمي) عن خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال.

وأخرجه مسلم (ص 421) عن محمد بن عبد الله بن بزيع، وابن خزيمة (31/4)، وابن حبان (104/5) عن محمد بن المسيب، كلاهما: (ابن خزيمة، ومحمد) عن زياد بن يحيى، كلاهما (محمد بن عبد الله، وزيد) عن يزيد بن زريع، عن روح بن القاسم. كلهم (عبد العزيز، والدراوردي، وهيب، وحماد، وسليمان، وروح) عن سهيل بن أبي صالح.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (883/8) عن مقدم، عن يحيى بن بكير، عن ابن لهيعة، عن بكير بن عبد الله، عن صالح بن أبي صالح.

وأخرجه البخاري (ص 161)، والبيهقي في السنن الصغرى (316/1) عن أبي عبد الله عن محمد الرازي، عن محمد بن أيوب، كلاهما (البخاري، ومحمد) عن علي بن عبد الله، عن هشام بن القاسم، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (7/3) عن أبي عمرو الأديب، عن أبي بكر الإسماعيلي، عن عبد الله بن محمد، عن أبي النضر،

وأخرجه بنفس الإسناد في شعب الإيمان (12/5)، كلاهما (أبو النضر، وهشام) عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن دينار، عن أبيه دينار القراض. وأخرجه ابن حبان (107/5) عن إسماعيل بن داود، عن عيسى بن حماد، عن الليث، عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم. ستتهم (بكير، وزيد، وسهيل، وصالح، ودينار، والقعقاع) عن أبي صالح ذكوان السمان.

وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه (57/4) عن عبيدة بن عبد الله، وأحمد في المسند (232/16)، وأبو داود (128/2) عن الحسن بن علي، والحاكم في المستدرک (560/1) عن أبي العباس المحبوبي، عن سعيد بن مسعود، أربعتهم عن يزيد بن هارون، عن شعبة.

وأخرجه أحمد (230/16) عن محمد بن جعفر، والنسائي في السنن الكبرى (2/6) عن إسماعيل بن مسعود، عن يزيد بن زريع، كلاهما: (محمد، ويزيد) عن سعيد بن أبي عروبة.

كلاهما (شعبة، وسعيد) عن قتادة، عن أبي عمر الغداني، عبد الله بن رجاء. وأخرجه البخاري (ص 160) عن الحكم بن نافع، عن شعيب بن أبي حمزة، والنسائي في السنن الكبرى (2/11) عن عمران بن بكار، عن علي بن عباس، كلاهما (شعيب، وعلي) عن أبي الزناد، عن عبد الرحمن بن هرمز (الأعرج).

وأخرجه ابن خزيمة (43/4) عن أحمد بن عبد الله، عن روح، وأحمد (112/12) عن محمد بن جعفر، كلاهما (روح، ومحمد) عن عوف عن خلاص.

وأخرجه ابن ماجه (ص 308) عن محمد بن عثمان العثماني، عن عبد العزيز بن أبي حازم، وابن حبان (105/5) عن الفضل بن الحباب، عن القعنبی، عن عبد العزيز بن محمد، كلاهما عن العلاء عن أبي العلاء.

أربعتهم (ذكوان، وأبي عمر، والأعرج، وخلاص، وأبو العلاء) عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه أحمد (280/35) عن ابن نمير، ومحمد بن عبيد الطنافسي.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (17/5) عن أبي عبد الله، عن أبي العباس، عن الحسن بن علي، عن ابن نمير، وأخرجه في السنن الكبرى (164/4) عن أبي الحسين القطان، عن عثمان السماك، عن محمد بن عبيد الله عن الطنافسي.

وأخرجه مسلم في صحيحه (ص 421) عن أبي كريب، والنسائي في السنن الكبرى (2/6)، والترمذي (12/3)، كلاهما: (النسائي، والترمذي) عن هناد بن السري، كلاهما (أبو كريب، وهناد) عن أبي معاوية، وأخرجه ابن أبي شيبة (137/8) عن ابن نمير، وأبي معاوية، ووكيع.

وأخرجه البخاري (ص 774) عن عمر بن حفص، عن حفص.

وأخرجه الدارمي في السنن (381/1) عن الحسن بن الربيع، عن أبي الأحوص. وأخرجه ابن حبان (106/5) 48، وأبو نعيم في حلية الأولياء (364/7) عن أبي حامد، كلاهما (أبو حامد، وابن حبان) عن أبي بكر بن خزيمة، وأبي نعيم في الباب نفسه عن سليمان بن أحمد، عن أحمد بن شعيب، كلاهما (أبو بكر، وأحمد) عن محمد بن رافع، وأخرجه أبو نعيم في الباب نفسه عن أبي محمد، عن القاسم بن زكريا، عن القاسم بن دينار، كلاهما (محمد، والقاسم) عن مصعب بن المقدم، عن داود الطائي.

وأخرجه البزار في المسند (400/1) عن إسحاق بن إبراهيم، وابن خزيمة (9/4) عن إسحاق بن إبراهيم، وجعفر بن محمد، وابن ماجه (ص 308) عن علي بن محمد، والبيهقي في السنن الكبرى (464/4) عن أبي عبد الله، عن أبي جعفر، عن أحمد بن حازم، ومسلم (ص 421)، كلاهما (أحمد بن حازم، ومسلم) عن ابن أبي شيبة، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى (14/2)، عن محمد بن عبد الله بن المبارك.

خمسهم (إسحاق، وجعفر، وعلي، وابن أبي شيبة، ومحمد بن عبد الله) عن وكيع. كلهم (الطنافسي، وابن نمير، وأبو معاوية، ووكيع، وحفص، وداود) عن الأعمش، عن المعمر بن سويد.

وأخرجه البزار (393/9) عن يوسف بن موسى، عن عبد الرحمن بن محمد، عن الأعمش، عن زيد بن وهب.

كلاهما (المعمر، وزيد) عن أبي ذر، عن النبي عليه الصلاة والسلام.

وأخرجه الدارمي (380/1) عن يعلى بن عبيد، والنسائي في السنن الكبرى (12/2) عن واصل بن عبد الأعلى، عن ابن فضيل، ومسلم (ص 422) عن محمد بن عبد الله بن نمير، والبيهقي في شعب الإيمان (15/5) عن أبي صالح، عن يحيى بن منصور، عن أحمد بن سلمة، عن إسحاق بن إبراهيم، عن جرير، وفي نفس الباب عن أبي عبد الله، عن أبي الوليد، عن الحسين بن سفيان، عن محمد بن عبد الله بن نمير، عن عبد الله بن نمير.

خمسهم (يعلى، وابن فضيل، ومحمد، وعبد الله، وجرير) عن عبد الملك بن أبي سليمان.

وأخرجه الدارمي (380/1) عن بشر بن الحكم، ومسلم (ص 422) عن إسحاق بن إبراهيم، وفي نفس الباب عن محمد بن رافع، وابن الجارود في المنتقى (92/1) عن محمد بن يحيى.

ثلاثتهم (بشر، وإسحاق، ومحمد بن رافع، ومحمد بن يحيى) عن عبد الرزاق. وأخرجه أحمد (334/22) عن محمد بن بكر، وعبد الرزاق. وأخرجه ابن حبان (105/5) عن عبد الله المديني، عن إسحاق بن إبراهيم، عن محمد بن بكر، كلاهما (عبد الرزاق، ومحمد) عن ابن جريج. كلاهما (عبد الملك، وابن جريج) عن أبي الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

وأخرجه البزار (261/6) عن محمد بن مرزوق، وعمر بن الخطاب، عن موسى بن مسعود، عن محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن أبي الزبير المكي، عن الرسول عليه السلام مرسلاً.

3.13.1 نقد الحديث والمقارنة بين الروايات

أما حديث أبي هريرة فقد رواه عنه خمسة هم: (ذكوان، وأبي عمر الغداني، والأعرج، وخلاس بن عمرو، وأبي العلاء).

أما ذكوان فقد روى الحديث عنه خمسة كذلك هم: (بكير، وزيد بن أسلم، والقعقاع بن حكيم، وصالح بن أبي صالح، ودينار القراض).

وفي الطرق التي انتهت إلى هؤلاء الخمسة، الذين رووا عن أبي هريرة من تكلم فيهم من الرواة وهم:

أولاً: زيد بن أسلم وقد تكلم فيه.

قال ابن حجر: (ثقة عالم وكان يرسل)⁽¹⁾.

ثانياً: حفص بن ميسرة.

قال ابن حجر: (ثقة ربما وهم)⁽²⁾.

ثالثاً: سويد بن سعيد.

قال ابن حجر: (صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه وأفحش فيه ابن معين القول)⁽³⁾.

وقال النسائي: (ليس بثقة)⁽⁴⁾.

رابعاً: هشام بن سعد.

قال أحمد: (ليس هو محكم الحديث)⁽⁵⁾.

خامساً: عبد الله بن لهيعة.

قال الجوزجاني: (لا يتوقف على حديثه ولا ينبغي أن يحتج به)⁽⁶⁾.

وقال ابن حجر: (صدوق من السابعة خلط بعد احتراق كتبه)⁽⁷⁾.

سادساً: يحيى بن بكير.

قال أبو حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به)⁽⁸⁾.

(1) العسقلاني، تقريب التهذيب، 266/1.

(2) المصدر السابق، 188/1.

(3) نفس المصدر، 327/1.

(4) النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب، الضعفاء والمتروكين، تحقيق: محمود

إبراهيم زايد، دار المعرفة . بيروت . لبنان، ط1، 1986م، ص 260.

(5) الشيباني، العلل ومعرفة الرجال، 45/2.

(6) الجوزجاني، أحوال الرجال، ص 274.

(7) العسقلاني، تقريب التهذيب، 417/1.

(8) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 165/9.

وقال النسائي: (ضعيف) (1).
 سابعاً: سهيل بن أبي صالح.
 قال ابن حجر: (صدوق تغير حفظه بآخره روى له البخاري مقروناً وتعليقاً) (2).
 وقال أبو حاتم: (يكتب حديثه ولا يحتج به) (3).
 ثامناً: دينار القراظ والد عبد الله.
 قال ابن حجر عنه: (ثقة يرسل) (4).
 تاسعاً: عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار.
 قال أبو حاتم: (فيه لين يكتب حديثه، ولا يحتج به) (5).
 وقال ابن حجر: (صدوق يخطئ) (6).
 عاشراً: سعيد بن أبي عروبة.
 قال أبو حاتم: (هو قبل أن يختلط ثقة) (7).
 وقال ابن حجر: (ثقة حافظ له تصانيف لكنه كثير التدليس واختلط) (8).
 حادي عشر: خلاص بن عمرو، تكلم فيه كذلك.
 قال ابن حجر: (ثقة وكان يدلس) (9).
 وقال أبو حاتم: (ليس بالقوي) (10).
 لكن مهما يكن من كلام في هؤلاء الرواة، فإن متابعة بعض الرواة لبعض، وكثرة الطرق إلى أبي هريرة، جابرةً فالحديث إلى أبي هريرة صحيح.

(1) النسائي، الضعفاء والمتروكين، ص 624.

(2) العسقلاني، تقريب التهذيب، 325/1.

(3) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 246/4.

(4) العسقلاني، تقريب التهذيب، 234/1.

(5) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 254/5.

(6) العسقلاني، تقريب التهذيب، 453/1.

(7) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 65/4.

(8) العسقلاني، تقريب التهذيب، 294/1.

(9) المصدر السابق، 226/1.

(10) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 402/3.

ولكن عند الموازنة بين مدارات الحديث، يلاحظ أن الطرق التي انتهت إلى الأعرج أصحابها، لوثاقة جميع رجالها، وقد أخرج البخاري هذا الحديث عن الأعرج.

وأما حديث جابر بن عبد الله: فمداره على أبي الزبير المكي، وعنه عبد الملك بن أبي سليمان، وابن جريج، وعنهما تفرعت الطرق، وأبو الزبير وإن كان مدلساً فإنه ممن يحتج بحديثه إذا صرح بالسماع، أو كان حديثه عن جابر بن عبد الله، وقد ذكرت ذلك في مبحث الرجل يجمع ثم يكسل، وهذا الحديث ثبت التصريح في بعض طرقه، وهو من حديث جابر بن عبد الله.

لكن يعكر على رواية أبي الزبير، الكلام فيمن روى عنه، وهما عبد الملك بن أبي سليمان، وابن جريج.

قال ابن حجر في عبد الملك بن أبي سليمان: (صدوق له أوهام) ⁽¹⁾.

وقال في ابن جريج: (ثقة فقيه فاضل وكان يدلس ويرسل) ⁽²⁾.

وقال ابن معين فيه: (ليس بشيء ليس بشيء) ⁽³⁾.

لكن بالجملة فإن كثرة من صرح بالسماع، ومتابعة عبد الملك بن أبي سليمان لابن جريج، فإن الحديث عن جابر صحيح كذلك.

وعلى أية حال، لم يرد في حديث جابر العبارة التي هي مشكلة الحديث . وسأبينها لاحقاً، مع أن سياق الحديث وألفاظه، توحى بأن حديث جابر وحديث أبي هريرة واحد، لكن جابر لم يروي العبارة المشككة، والتي رواها أبو هريرة، مما يدل على أن الحديث لم يضبط على وجه دقيق، ومما يقوي هذا الاحتمال، أن كثيراً من رواة هذا الحديث عن أبي هريرة المتكلم فيهم، إنما تكلم فيهم من قبل ضبطهم.

وأما حديث أبي ذر: فمداره على الأعمش، عن المعرور بن سويد، وعن الأعمش تفرعت الطرق، وانفرد البزار بروايته عن الأعمش، عن زيد بن وهب.

وقد أطلت الكلام في الأعمش سابقاً، لكن ابن حجر عده ممن المرتبة الثانية، التي يحتج بأصحابها لإمامتهم، وقلة تدليسهم بالنسبة لما رواوا.

(1) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 481/1.

(2) نفس المصدر، 482/1.

(3) الدارمي، تاريخ الدارمي، ص 10.

على أن سياق حديث أبي ذر مختلف عن سياق حديث أبي هريرة وجابر، مع ملاحظة أن البخاري وابن أبي شيبة لم يوردا من الحديث إلا جزءاً منه، فلم يذكرنا بعد عبارة: (الأكثر من أموالاً، إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا)، عبارة:

(والذي نفسي بيده لا يموت رجل فيدع إبلاً أو بقراً أو غنماً لم يؤد زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما تكون وأسمه تتطحه بقرونها وتطؤه بأخفافها كلما ذهبت أخرها رجعت أولها كذلك حتى يقضى بين الناس) وهي تشتمل على العبارة المشككة في الحديث، بينما رواها الأكثر من ومنهم مسلم.

ولا أدري هل هذا يعني أن عبارة (والذي نفسي.....) أدرجت عند غير البخاري في حديث أبي ذر من حديث أبي هريرة وجابر، أم أن البخاري اختصر الحديث فلم يروها.

4.13.1 مشكلة الحديث

ورد في حديث أبي هريرة عبارة: (إلا إذا كان يوم القيامة بطح لها بقاع قرقر لا يفقد منها شيئاً ليس فيها عقصاء ولا جلاء ولا عضباء تتطحه بقرونها وتطؤه بأظلافها كلما مر عليه أولها رد عليه أخرها في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار).

وجاء هذا المعنى في حديث أبي ذر بلفظ: (ما من صاحب إبل ولا بقر ولا غنم لا يؤدي زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمه تتطحه بقرونها وتطؤه بأظلافها كلما نفدت أخرها عادت عليه أولها حتى يقضى بين الناس).

ولم ترد هذه العبارة في حديث جابر كما قلت.

ووجه الإشكال المفهوم من ظاهر هذا اللفظ:

أولاً: أن مانع الزكاة يحاسب في يوم الحشر قبل فصل الحساب، وقبل تطاير الصحف.

ثانياً: أن هذه هي عقوبة مانع الزكاة وحسب، إذ قال: (حتى يقضى بين العباد فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار).

فظاهر العبارة يفيد أنه إن قضي بمانع الزكاة إلى النار فليسبب آخر، وأما الزكاة فسبقت عقوبتا يوم المحشر.

وكلا الأمرين مخالف لقوله تعالى: **لِلَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ** * (يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ). سورة التوبة، آية 34 . 35.

كما أنه مخالف لما تقرر، من أن العذاب إنما يكون بعد فصل الحساب، لقوله تعالى: **(فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَهٗ { إِنِّي ظَنَنْتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهٗ})**. سورة الحاقة، آية 19 . 20.

كما قال تعالى: **(وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ)**. سورة الأنبياء، آية 47.

ثالثاً: أن هذا المفهوم يعارض عدل الله المطلق، بل إن العقاب قبل الحساب مرفوض حتى الموازين البشرية، في حياتهم اليومية، فكيف يقبل ذلك في حق رب العالمين، وهو القائل في كتابه الكريم: **(وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا)**. سورة الإسراء، آية 13.

وهذه الآية تفيد أن العقاب إنما يكون بعد أخذ صف الأعمال، وأمثلة هذه الآية في القرآن كثير.

5.13.1 تأويلات العلماء لمشكلة الحديث

لم أجد لأهل العلم أي تأويل لمشكلة الحديث، لكن لرفع الإشكال عن الحديث، نحن أمام منهجي الترجيح أو الجمع والتوفيق خاصة.

فأما الترجيح: فيلاحظ أن العبارة التي وقع فيه الإشكال رويت من جميع الطرق عن أبي هريرة إلا الطرق التي انتهت إلى الأعرج عن أبي هريرة، كما وردت في حديث أبي ذر، بينما لم ترد في حديث جابر.

وقد رجحت سابقاً رواية الأعرج عن أبي هريرة، لسلامة رجالها من النقد، وهي التي أخرجها البخاري، وليس فيها ذكر العبارة المشكلة.

كما أن رواية الأعرج عن أبي هريرة تترجح على حديث أبي ذر وإن صح، لأن الأعمش وإن احتج به فإن التدليس يبقى جرح في حق الراوي، فكيف إن كان ممن يدلسون تدليس التسوية.

والخلاصة أن هذه العبارة المشكلة، هي من الألفاظ التي اختلف فيها الرواة، فقد تكون زيدت في الحديث توهماً.

وأما التوفيق إذا اعتبرنا هذه العبارة فيمكن أن يقال: أن ما يجري لمانع الزكاة في المحشر هو من العذاب الممهد، وترافقه أمواله فيعذب بها عذاباً أولياً بما يعلم الله من حاله، ثم وفق قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا). سورة النساء، آية رقم 48.

فقد يغفر الله له إن لم يكن مستحلاً، والله أعلم.

فإن قيل: وعذاب القبر يكون قبل الحشر ؟

فيمكن أن يقال: نعم هو قبل الحشر، لكنه مسبوق بسؤال الملكين، فإن كان من أهل الإيمان نجا، وإلا فلا.

لكن المناقشين الفاضلين يريا أن الحديث لا إشكال فيه، وأن المعاصرين لم يستشكلوا هذا الحديث.

الخاتمة:

والآن، وقد وصلت إلى نهاية هذا البحث، بفضل من الله ومنه، فإنني قد توصلت جملة من النتائج، المبنية على استقراء دقيق، وهي:

1. وجوب الاحتياط في اختيار ما يصلح لأن يكون متابعة، أو شاهد، لحديث ما، فكثر الناقلين لا تقتضي بالضرورة صحة خبرهم، خاصة إذا كان فيهم من تكلم فيه.

2. الاطلاع على الفروق اللفظية بين روايات أي حديث، تعطي الباحث تصور عام للحديث، ولدرجته، لذلك لا يجوز أن يحكم على الحديث دون هذه

الخطوة، فرب حديث تتعدد طرقه، لكنه يبقى ضعيف لتفاوت ألفاظه تفاوتاً يفضي إلى اضطراب معل.

3. قد يكون الراوي ثقة، ويشتهر بذلك، لكنه قد يكون مجروحاً بما لم يشتهر، أو نسب له الجرح في غير كتب الجرح والتعديل، لذا يجب العناية بهذه المسألة، لأن الجرح قد يطلع على ما لم يطلع عليه المعدل، والمعلوم أن الجرح مقدم على التعديل عند الجمهور، إذا كان مفسراً.

4. رفع الإشكالات عن الأحاديث النبوية، مظهراً من مظاهر الذب عن السنة النبوية، وليس في ذلك إساءة للمضان والمصادر التي خرجت فيها هذه الأحاديث المشككة.

5. لا يجوز أن يؤول أي إشكال في حديث ما، قبل التخريج الوافي لهذا الحديث، واستبانة أرجح طرقه، لأن الإشكال قد يكون منشأ التصرف في لفظ الحديث، أو سلخ اللفظ النبوي عن سياقه الذي قيل فيه، وقد مر ذلك في حديث عذاب الميت ببكاء أهله عليه.

6. تفرد الراوي في حديث، موضوعه أشهر من أن يتفرد فيه، مدعاة للشك والتوقف، خاصة إذا اشتمل هذا الحديث على إشكال ما.

7. يجب التدقيق والتروى، عند التعامل مع المرويات، والطرق المخرجة في المصادر المتأخرة، التي لم تلتزم شرط ما، كمعاجم الطبراني، وذلك أن الأسانيد النازلة، أكثر عرضة للعلل.

8. العقلانية، والتأني، واستدعاء النصوص الصحيحة المعارضة، في تمييز ما هو مشكل من الأحاديث، مما ليس بمشكل، فقد يكون سبب الاستشكال قصور في فهم النص النبوي، لا أن الحديث مشكل فعلاً، لذا فمن الخطأ الفاحش تحكيم الهوى، والعاطفة، في هذا الجانب.

التوصيات:

1. ضرورة عقد مؤتمرات علمية، على مستوى المتخصصين من العالم الإسلامي، يتم من خلالها، إعادة النظر في الأحاديث المشككة في السنة النبوية، بمختلف

مصادرها، والخروج من هذه المشكلات بتأويلات سليمة، ومجمع عليها، وذلك لإغلاق الباب، أمام كل من يحاول الطعن في السنة النبوية، من قبل هذه الأحاديث المشكلة.

2. ضرورة توجيه الباحثين في ميدان علوم الحديث الشريف، إلى الدقة، والتأني في التعامل مع السنة، وعدم إطلاق الأحكام، والنتائج، لمجرد العاطفة، أو الانحسار في أطر ضيقة، في التعامل مع قضايا هذا العلم، ومشكلاته، وهذا الواجب ملقى على عواتق العلماء، وأساتذة الجامعات، بدرجة أولى.

المصادر والمراجع

ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد الرازي. (ت327هـ). الجرح والتعديل، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2002م.

ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد الرازي. (ت327هـ). المراسيل، تعليق: عصام الكاتب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ، 2009م.
ابن أبي شيبة، عبدالله بن محمد. (ت235هـ). مصنف ابن أبي شيبة في الأحاديث والآثار، تحقيق: سعيد اللحام، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1409هـ، 1989م.

ابن الجارود، عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري. (ت307هـ). المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله، تحقيق: عبدالله بن عمر البارودي، دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ، 1988م.
ابن الجعد، أبو الحسن علي بن الجعد البغدادي. (ت230هـ). المسند، عبدالمهدي عبدالقادر عبدالهادي، مكتبة الفلاح، الكويت، ط1، 1405هـ، 1985م.
ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن أبي الحسن. (ت597هـ). الضعفاء والمتروكين، تحقيق: أبو الفداء عبدالله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ، 1986م.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن أبي الحسن. (ت597هـ). كشف المشكل على صحيح البخاري، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ، 2004م.

ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن أبي الحسن. (ت597هـ). كشف المشكل من حديث الصحيحين، تحقيق: علي حسن البواب، دار الوطن، الرياض، السعودية، 1418هـ، 1997م.

ابن العجمي، أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن سبط. (ت841هـ). التبيين لأسماء
المدلسين، تحقيق: محمد إبراهيم الموص، مؤسسة الريان للطباعة والنشر،
بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ، 1994م.

ابن بطل، أبو الحسن علي بن خلف القرطبي. (ت449هـ). شرح صحيح البخاري،
تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية، ط1،
1420هـ.

ابن خزيمة، محمد بن إسحاق النيسابوري. (ت311هـ). صحيح ابن خزيمة، تحقيق:
محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1،
1315هـ، 1975م.

ابن دقيق العيد، محمد بن عبدالله بن وهب. (ت702هـ). إحكام الأحكام شرح عمدة
الاحكام، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

ابن راهويه، إسحاق بن راهويه بن إبراهيم المروزي. (ت238هـ). المسند، تحقيق:
عبد الغفور عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، السعودية،
ط1، 1412هـ، 1999م.

ابن رشد، أبو عبد الله محمد بن حمد الأندلسي، (ت671هـ)، الرد على من ذهب إلى
تصحیح علم الغيب من جهة الخط لما روي في ذلك من أحاديث ووجه
تأويلها، تحقيق: مشهور حسن السلمان، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1،
1413هـ.

ابن سعد، أبو عبدالله محمد بن سعد البغدادي. (ت230هـ). الطبقات الكبرى، تحقيق:
إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1960م.

ابن عادل، عمر بن علي الدمشقي. (ت741هـ). اللباب في علوم الكتاب، تحقيق:
عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، ومحمد سعد، ومحمد المتولي
الدسوقي حرب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م.
ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. (ت1393هـ). التحرير والتنوير، الدار التونسية
للنشر، 1984م.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله. (ت463هـ). الاستذكار الجامع لمذاهب
فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار، تحقيق: سالم محمد عطا ومحمد علي
معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ، 2000م.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبدالله. (ت463هـ). التمهيد لما في الموطأ من
المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد بن عبد الكبير
السكري، وزارة عموم الأوقاف الإسلامية، المغرب، 1387هـ.

ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب الأندلسي. (ت541هـ). **المحرر الوجيز في
تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافى محمد، دار الكتب
العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب. (ت751هـ). **تهذيب سنن أبي داود
وإيضاح مشكلاته**، تحقيق: إسماعيل غازي مرحبا، مكتبة المعارف،
الرياض، السعودية، ط1، 1428هـ، 2007م.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب. (ت751هـ). **زاد المعاد في هدي خير
العباد**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعبدالقادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة،
بيروت، لبنان، ط14، 1407هـ، 1986م.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي. (ت774هـ). **تفسير القرآن العظيم**، دار
أسامة، عمان، الأردن.

أبو زرعة، عبدالرحمن بن عمرو الرازي. (ت281هـ). **تاريخ أبي زرعة**، تحقيق: شكر
بن نعمة الله القوجاي، جامعة بغداد، العراق، طبعة بغداد، 1973م.

أبو نعيم، أحمد بن عبدالله الأصبهاني. (ت430هـ). **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**،
دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط4، 1405هـ.

أبو نعيم، أحمد بن عبدالله الأصبهاني. (ت430هـ). **دلائل النبوة**، تحقيق: محمد
قلعجي وعبد البر عباس، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ،
1986م.

أبو نعيم، أحمد بن عبدالله الأصبهاني. (ت430هـ). **معرفة الصحابة**، تحقيق: عادل
بن يوسف الفزاري، دار الوطن، ط1، 1419هـ، 1998م.

الإسفرائيني، يعقوب بن إسحاق النيسابوري. (ت316هـ). مستخرج أبي عوانة، تحقيق: أيمن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ، 1998م.

الأصبحي، أبو عبدالله مالك بن أنس. (ت179هـ). الموطأ ويليهِ كتاب إسعاف المبطأ، تحقيق: ثلة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1407هـ، 1987م.

الأصبهاني، أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك. (ت406هـ). مشكل الحديث وبيانه، تحقيق: موسى محمد علي، دار الكتب الحديثة.

الإفريقي، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري. (ت711هـ). لسان العرب دار صادر، بيروت، لبنان، ط1.

الإفريقي، محمد بن مكرم بن منظور. (ت711هـ). لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1.

الألباني، محمد ناصر الدين. (ت1420هـ). السلسلة الضعيفة، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية.

الألوسي، أبو الثناء محمود شهاب الدين. (ت1217هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبدالباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الأندلسي، أبو محمد علي بن حزم. (ت456هـ). الفصل في الملل والأهواء والنحل، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1.

الأندلسي، أبو محمد علي بن حزم. (ت456هـ). المحلى بالآثار، تحقيق: أحمد شاكر، المطبعة المنيرية، ط1، 1352هـ، 242/3.

الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف. (ت474هـ). المنتقى شرح موطأ مالك، دار الفكر العربي.

البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي. (ت256هـ). التاريخ الكبير، تحقيق: عبدالرحمن بن يحيى اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط1، 1943م.

- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي. (ت256هـ). التاريخ الصغير، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل الجعفي. (ت256هـ). صحيح البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، ط1، 1425هـ، 2004م.
- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو البصري. (ت292هـ). البحر الزخار (مسند البزار)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، 1424هـ، 2003م.
- البستي، محمد بن حبان بن أحمد. (ت354هـ). الثقات، حسين إبراهيم زهران، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ، 1988م.
- البستي، محمد بن حبان بن أحمد. (ت354هـ). صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ، 1994م.
- البستي، محمد بن حبان بن أحمد. (ت354هـ). معرفة التابعين من الثقات، تحقيق: عطاالله عبدالغفار وأبو مطيع السندي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط1، 1422هـ، 2002م.
- البغدادى، أحمد بن علي الخطيب البغدادي. (ت463هـ). الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ، 1986م.
- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود. (ت516هـ). شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1403هـ، 1983م.
- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. (ت458هـ). الجامع لشعب الإيمان، تحقيق: عبدالعلي عبدالحميد حامد، مكتبة الرشيد، الرياض، السعودية، ط1، 1423هـ، 2003م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. (ت458هـ). **السنن الصغرى**، تحقيق: بهجت يوسف أحمد أبو الطيب، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ، 1995م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. (ت458هـ). **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ، 1994م.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. (ت458هـ). **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**، تحقيق: عبدالمعطي قلججي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. (ت458هـ). **معرفة السنن والآثار**، تحقيق: عبدالمعطي قلججي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، 1411هـ، 1991م.

الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. (ت279هـ). **الجامع**، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار أحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

التميمي، أبو محمد عبدالله بن عبدالرحمن الدارمي. (ت255هـ). **سنن الدارمي**، تحقيق: محمد أحمد دهمان، دار إحياء السنة النبوية.

الجرجاني، أبو أحمد عبدالله بن عدي. (ت365هـ). **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1404هـ، 1984م.

الجزائري، صالح بن سعيد عومار. (1422هـ/2002م). **التدليس أحكامه وآثاره النقدية**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1.

الجوزجاني، أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب. (ت259هـ). **أحوال الرجال**، تحقيق: السيد صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.

الحراني، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم. (ت728هـ). **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**، دار عالم الكتب، ط7، 1419هـ، 1999م.

- الحراني، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبدالحليم. (ت728هـ). **مجموع فتاوى ابن تيمية**، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، دار الرحمة.
- الحميدي، أبو بكر عبدالله بن الزبير. (ت219هـ). **المسند الحميدي**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1409هـ، 1988م.
- الحنبلي، ابن رجب زين الدين عبدالرحمن بن أحمد. (ت795هـ). **شرح علل الحديث**، تحقيق: نور الدين عتر، دار الملاح للطباعة والنشر، ط1، 1398هـ، 1987م.
- الحنبلي، ابن رجب زين الدين عبدالرحمن بن أحمد. (ت795هـ). **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**، تحقيق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، السعودية، ط2، 1422هـ.
- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد البستي. (ت388هـ). **معالم السنن شرح سنن أبي داود**، تحقيق عبدالسلام شافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ.
- الخلف، عواد الخلف، روايات المدلسين في صحيح مسلم: جمعها تخريجها والكلام عليها، دار البشائر الإسلامية، الرياض، السعودية، ط1، 1421هـ.
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر. (ت385هـ). **الإلزامات والتتبع**، تحقيق: مقبل بن هادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر. (ت385هـ). **سنن الدارقطني**، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1386هـ، 1966م.
- الدارمي، عثمان بن سعيد بن خالد. (ت280هـ). **تاريخ الدارمي عن ابن معين**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، جامعة الملك عبدالعزيز، مركز البحث العلمي، ط1، 1980م.

الدمشقي، أبو سعيد خليل بن كليدي. (ت761هـ). **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ، 1986م.

الدينوري، ابن قتيبة عبدالله بن مسلم. (ت276هـ). **تأويل مختلف الحديث** تحقيق: محمد محيي الدين الأصفر، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1419هـ، 1999م.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد قايماز. (ت748هـ). **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، تحقيق: عزة علي عطية، ومرسي محمد علي الموشي، دار الكتب الحديثة.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد قايماز. (ت748هـ). **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، دمشق، سوريا، ط2، 1432هـ، 2011م. السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث. (ت275هـ). **السنن**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 1408هـ، 1988م.

السندي، نور الدين بن عبدالهادي. (ت1138هـ). **حاشية السندي على سنن ابن ماجه**، تحقيق: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1416هـ.

السيوطي، أبو الفضل جلال عبدالرحمن بن الكمال الأسيوطي. (ت911هـ). **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك**، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، 1389هـ.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال. (ت911هـ). **الديباج على صحيح مسلم**، تحقيق: أبو إسحاق الحويني، دار ابن عفان، الخبر، السعودية، ط1، 1416هـ.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن الكمال. (ت911هـ). **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، تحقيق: مكتب التحقيق في دار إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ، 2001م.

الشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس. (ت204هـ). **اختلاف الحديث**، تحقيق: محمد أحمد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1406هـ، 1986م.

الشافعي، أبو عبدالله محمد بن إدريس. (ت204هـ). **المسند**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1400هـ، 1980م.

الشايحي، عبدالرزاق خليفة، ضوابط قبول عنعنة المدلس دراسة نظرية تطبيقية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، 2002م.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار. (ت1393هـ). **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. (ت1250هـ). **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير**، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد. (ت1250هـ). **نيل الأوطار شرح من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الشيبياني، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل. (ت241هـ). **العلل ومعرفة الرجال**، تحقيق: وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.

الشيبياني، أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل. (ت241هـ). **المسند**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1429هـ، 2008م.

الصابوني، محمد علي، **صفوة التفاسير**، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط1، 1416هـ، 113/26.

الصنعاني، عبدالرزاق بن همام الحميري. (ت211هـ). **المصنف**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المركز الإسلامي، بيروت، لبنان، ط2، 1403هـ، 1983م.

الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب. (ت360هـ). **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق عوض وعبدالمحسن الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر، 1415هـ.

- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب. (ت360هـ). **المعجم الصغير**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1403هـ، 1983م.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب. (ت360هـ). **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1405هـ، 1985م.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب. (ت360هـ). **مسند الشاميين**، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1409هـ، 1989م.
- الطحان، محمود الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط8، 1407هـ، 1987م.
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة. (ت321هـ). **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1399هـ.
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة. (ت321هـ). **مشكل الآثار**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1415هـ، 1995م.
- الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود. (ت204هـ). **المسند**، تحقيق: عبدالمحسن التركي، دار هجر، الجيزة، مصر، ط1، 1420هـ، 1999م.
- عبيدات، عبد الكريم نوفان، **عالم الجن في ضوء الكتاب والسنة**، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ط1، 1405هـ.
- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبدالله. (ت261هـ). **تاريخ الثقات**، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1984م.
- العسقلاني، ابن حجر شهاب الدين أحمد بن علي. (ت852هـ). **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ.
- العسقلاني، ابن حجر شهاب الدين أحمد بن علي. (ت852هـ). **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع بن هادي المدخلي، ط1، 1402هـ، 1984م.

العسقلاني، ابن حجر شهاب الدين أحمد بن علي. (852هـ). تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، تحقيق: عبدالغفار سليمان البنداري ومحمد أحمد عبدالعزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ، 1984م.

العسقلاني، ابن حجر شهاب الدين أحمد بن علي. (852هـ). تقريب التهذيب، تحقيق: خليل مأمون شيخا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط3، 1422هـ، 2001م.

العسقلاني، ابن حجر شهاب الدين أحمد بن علي. (852هـ). تهذيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، العسقلاني، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ط2، 1413هـ، 1993م.

العسقلاني، ابن حجر شهاب الدين أحمد بن علي. (852هـ). فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبدالعزيز بن باز ومحمد فؤاد عبدالباقي، دار التقوى للتراث، القاهرة، مصر.

العسقلاني، ابن حجر شهاب الدين أحمد بن علي. (852هـ). لسان الميزان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط2، 1390هـ، 1971م.

العظيم أبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق. (ت1329هـ). عون المعبود على سنن أبي داود، تحقيق: رأفت صبري أبو علفة، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن.

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو. (ت322هـ). الضعفاء الكبير، تحقيق: عبدالمعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

عومار، صالح بن سعيد الجزائري. (د.ت). التدليس أحكامه وآثاره النقدية، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1، 1422هـ، 2002م.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد. (ت855هـ). عمدة القاري شرح صحيح البخاري، تحقيق: عبدالله محمود عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ، 2001م.

- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد. (ت855هـ). **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، تحقيق: صدقي محمد جميل العطار، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1412هـ، 1992م.
- الغطفاني، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون. (ت233هـ). **تاريخ ابن معين**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الهيئة العربية العامة، القاهرة، مصر، ط1، 1978م.
- الفاكهي، أبو عبدالله محمد بن إسحاق بن عباس. (ت272هـ). **أخبار مكة**، تحقيق: عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، مكتبة الأسد، مكة المكرمة، السعودية، ط5، 1430هـ، 2009م.
- فحل، ماهر ياسين، **أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء**، دار عمار، عمان، الأردن، ط2، 1430هـ، 2009م.
- القرضاوي، يوسف عبدالله. (2003م). **ضوابط فهم السنة النبوية**، دار عمار، عمان، الأردن، ط2.
- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري. (ت671هـ). **تفسير القرطبي الجامع الأحكام القرآن**، تحقيق: محمد بيومي وعبدالله المشاوي، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر، 104/19.
- القزويني، أبو عبدالله محمد بن يزيد بن ماجه. (ت273هـ). **السنن**، تحقيق: محمد بربر، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ط1، 1426هـ، 2006م.
- القشيري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري. (ت261هـ). **المسند الصحيح**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ، 2000م.
- قطب، سيد قطب. (د.ت). **في ضلال القرآن**، دار الشروق، القاهرة، مصر، ط2، 1423هـ، 2003م، 542/1.
- الكتاب المقدس، دار الكتاب المقدس، لبنان، (العهد القديم: ط1، 1995م)، (العهد الجديد: ط1، 1993م).
- الكلاني، محمد بن إسماعيل الصنعاني. (ت1182هـ). **سبل السلام بشرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

الكرماني، شمس الدين محمد بن يوسف. (ت786هـ). الكواكب الدار في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1401هـ، 1981م.

الكسي، أبو محمد عبد بن حميد. (ت249هـ). المنتخب من مسند عبد بن حميد، تحقيق: صبحي البدر السامرائي، ومحمود محمد الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، مصر، ط1، 1408هـ.

الكشميري، محمد أنور شاه بن معظم شاه. (ت1352هـ). العرف الشذي شرح سنن الترمذي، تحقيق: عمرو شوكت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1428هـ، 2007م.

الكلبي، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق. (ت380هـ). بحر الفوائد (معاني الأخبار)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1420هـ، 1999م.

الكلبي، محمد بن أحمد بن جزي. (ت757هـ). التسهيل لعلوم التنزيل، دار الكتاب العربي، ط4، 1403هـ.

المباركفوري، أبو العلاء محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم. (ت1353هـ). تحفة الأحوزي شرح جامع الترمذي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، بيروت، لبنان.

مجلة الفرقان، العدد 100، ربيع ثاني، 1419هـ.

المدخلي، ربيع بن هادي. (1402هـ/1982م). بين الإمامين مسلم والدارقطني، المطبعة السلفية، بنهارس، الهند، ط1.

المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي. (ت742هـ). تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ، 1988م.

المعاني، أسامة بن ياسين. (1420هـ). المنهج اليقين في بيان أخطاء معالجي السحر والصرع والعين، دار النشر والتوزيع الدولية، الدمام، السعودية، ط1، 1420هـ.

مغلطاي، أبو عبدالله علاء الدين مغلطاي بن فليح. (ت762هـ). إكمال تهذيب الكمال
في أسماء الرجال، تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الفاروق
الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 1422هـ، 2001م.

المنائي، عبدالرزاق بن تاج العارفين. (ت380هـ). فيض القدير شرح الجامع الصغير،
المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط1.

الموصللي، أبو يعلى أحمد بن علي. (ت307هـ). المسند، تحقيق: حسين سليم أسد،
دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط1، 1404هـ، 1984م.

الموقع الإلكتروني: islamqa.com

المنائي، أبو عبدالله أحمد بن شعيب بن علي. (ت303هـ). السنن الصغير، تحقيق:
أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1420هـ،
2005م.

المنائي، أبو عبدالله أحمد بن شعيب بن علي. (ت303هـ). السنن الكبرى، تحقيق:
عبدالغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية،
بيروت، لبنان، ط1، 1411هـ، 1991م.

المنائي، أبو عبدالله أحمد بن شعيب بن علي. (ت303هـ). الضعفاء والمترولين،
تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1986م.

النسفي، أبو البركات حافظ الدين عبدالله بن أحمد. (ت710هـ). مدارك التنزيل وحقائق
التأويل، تحقيق: مروان محمد الشعار، دار النفائس، بيروت، لبنان،
113/4.

النووي، أبو المعاطي؛ عبدالرزاق، أحمد؛ خليل، محمد محمود. (د.ت)، موسوعة أقوال
الإمام أحمد في رجال الحديث وعلمه، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1،
1417هـ، 1997م.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (ت676هـ). التقريب والتيسير لمعرفة
سنن البشير النذير، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي،
1405هـ.

النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف. (ت676هـ). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1407هـ، 1987م.

النيسابوري، أبو عبدالله محمد بن عبدالله. (ت405هـ). المستدرک علی الصحیحین، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

الهروي، نور الدين علي بن محمد القاري. (ت1014هـ). شرح مسند أبي حنيفة، تحقيق: خليل محيي الدين الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ.

الهالي، سليم بن عيد. (1422هـ/2001م). عجلة الراغب المتمني في تخریج عمل اليوم والليلة، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط1.

اليحصبي، أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض. (ت54هـ). إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: يحيى إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط1، 1419هـ، 1998م.

السيرة الذاتية

- الاسم: نعيم محمد أحمد البستجي
- الكلية: الشريعة
- التخصص: أصول الدين
- السنة: 2012م
- الهاتف: 0788054804
- العنوان البريدي: الكرك - منشية أبو حمور
- العنوان الإلكتروني: -